

جامعة 8 ماي 1945
قالممة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة - حالة الجزائر - 2020/2010

تحت إشراف الأستاذة:

سهام بوفلغل

من إعداد الطلبة:

أمال مهيرة

سلمى ضرباني

السنة الجامعية : 2022-2023

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي

إلى القلب الطيب والصدر الدافئ، إلى ريحانة قلبي: أمي الغالية
إلى الهرم الذي ظل صامداً يحاكي الماضي ويعيش للحاضر، الذي
علمني أن الحياة كفاح للصابرين، إلى الذي جعلني من خير أقراني،
إلى من ربّاني

و أحسن تربيّتي، إلى أبي العزيز

أتمنى أن تسعدكما هذه الثمرة التي جنيتها.

إلى زوجي العزيز وابني محمد علي وأبنتي تسنيم قرّتا عيني،

الذين لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم.

إلى إخوتي وكل القلوب التي أحبّتي، ساعدتني، ولا أنسا أستاذتي

المشرفة، و إلى كل من أحبّهم قلبي ونسيّهم قلبي، إلى كل هؤلاء

أقدم إليهم ومن أعماق قلبي بتشكراتي الخالصة،

إلى جميع زملائي في الدراسة طلبة الماستر.

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي

إلى القلب الطيب والصدر الدافئ، إلى ربحانة قلبي: أمي الغالية
إلى الهرم الذي ظل صامداً يحاكي الماضي ويعيش للحاضر، الذي
علمني أن الحياة كفاح للصابرين، إلى الذي جعلني من خير أقراني،
إلى من ربّاني

و أحسن تربيتي، إلى ابي العزيز

أتمنى أن تسعدكما هذه الثمرة التي جنيتهما.

إلى زوجي العزيز وابني عبد الماجد،

الذين لا تكتمل سعادتني إلا بوجودهما.

إلى إخوتي وكل القلوب التي أحبّنتني، ساعدتني، ساندتني، إلى
أستاذتي المشرفة، وكل من أحبّهم قلبي ونسيّهم قلبي، إلى كل
هؤلاء أقدم إليهم ومن أعماق قلبي بتشكراتي الخالصة، إلى جميع
زملائي في الدراسة طلبة الماستر.

فهرس المحتويات

المقدمة العامة.....أ-و

الفصل الأول: السياق النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	13
المطلب الثالث: بعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واشكال تواجدها	22
المطلب الأول: خصائصها	22
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	23
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مكانتها في الاقتصادي العالمي	26
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:	28
المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة و النامية	28
المبحث الرابع: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مشاكلها و تحدياتها	29
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	29
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	30
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	31
خلاصة الفصل:	33

الفصل الثاني: الطرح النظري للعناقيد الصناعية: المفهوم، الخصائص، الأنواع و المعايير

تمهيد:	35
المبحث الأول: العناقيد الصناعية أساسيات عامة حول عناقيد الصناعية	36
المطلب الأول: مفهوم العناقيد الصناعية	36
المطلب الثاني: خصائص و مزايا العنقود الصناعي	38
المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية	41
المبحث الثاني: عموميات حول القدرة التصديرية	46
المطلب الأول: مفاهيم حول التصدير و ابعاده	46
المطلب الثاني: مفهوم إستراتيجية القدرة التصديرية و أهميتها:	48
المبحث الثالث: آليات عمل و مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة	52
المطلب الأول: آليات عمل العناقيد الصناعية	52
المطلب الثاني: آليات مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة	53
المطلب الثالث: محددات و تحديات نجاح العناقيد الصناعية	57

59	المبحث الرابع: التجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعية.....
59	مطلب الأول : تجربة وادي السيلكون فالي Silicon Valley " بالولايات المتحدة الأمريكية
62	المطلب الثاني: التجربة الإيطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية
65	المطلب الثالث: التجربة الهندية للعناقيد الصناعية بانجالور نموذجاً.....
69	المطلب الرابع : التجربة اليابانية للعناقيد الصناعية
74	خلاصة الفصل :

الفصل الثالث: العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

77	المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومدى مساهمتها في زيادة القدرة التصديرية للجزائر
77	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري
79	المطلب الثاني: مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
83	المبحث الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
83	المطلب الأول: الاستراتيجية الحكومية في وضع برامج التأهيل للمؤسسات ص. و. م.
89	المطلب الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
96	المطلب الثالث: التحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
101	المبحث الثالث : مظاهر العناقيد الصناعية في الجزائر
101	المطلب الأول: نشأة وتطور العناقيد الصناعية وفي الجزائر
105	المطلب الثاني: خريطة العناقيد الصناعية في الجزائر
118	المطلب الثالث: برامج واجراءات نجاح العناقيد الصناعية في الجزائر
123	المبحث الرابع: سبل زيادة القدرة التنافسية والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية في الجزائر.
	المطلب الأول: الاستراتيجيات الموجهة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استهداف العناقيد الصناعية في الجزائر
124	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرة التصديرية للجزائر في الفترة 2010- 2020
132	المطلب الثالث: التحديات المستقبلية والحلول المقترحة للرفع من الكفاءة التصديرية للعناقيد الصناعية في الجزائر
136	خلاصة الفصل:
137	خاتمة عامة
140	اقتراحات الدراسة: في إطار دراستنا نقدم الاقتراحات الآتية
142	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

- الشكل رقم 2-1: علاقات التشابك الخلفية والأمامية..... 37
- الشكل رقم 2-2: مرحلة تشكل العناقيد..... 44
- الشكل رقم 2-3: توسع وتطور العنقود الصناعي..... 45
- الشكل رقم 2-4: العنقود الصناعي المتكامل..... 45
- الشكل رقم 2-5: النظام البيئي داخل السيلكون فالي في الو.م.أ..... 60
- الشكل رقم 3-1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2010-2020..... 83
- الشكل رقم 3-2: تطور مخصصات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1995-2004..... 84
- الشكل رقم 3-3: المشاريع المصرح بها لدى وكالة تطوير الاستثمار ANDI لسنة 2018..... 92
- الشكل رقم 3-4: المشاريع الممولة من قبل ANSAEJ جوان 2018..... 93
- الشكل رقم 3-5: عدد المشاريع الممولة من قبل ANGEM، في سبتمبر 2018..... 96
- الشكل رقم 3-6: الأقطاب التنافسية في المخطط الوطني لهيئة الإقليم آفاق 2030..... 103
- الشكل رقم 3-7: الهيكل التنظيمي للعنقود الصناعي (الحظيرة) التكنولوجي سيدي عبد الله..... 115

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1-1: تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في اليابان.....16
- الجدول رقم 1-2: تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في فرنسا.....17
- الجدول رقم 1-3: تعريف لبنان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....18
- الجدول رقم 1-4: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....19
- الجدول رقم 1-5: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....20
- الجدول رقم 1-6: تصنيف بروش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....20
- الجدول رقم 2-1: آليات تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية في اليابان.....72
- الجدول رقم 3-1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....78
- الجدول رقم 3-2 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2010-2020.....82
- الجدول رقم 3-3: عدد الملفات التأهيل المودعة لدى الصندوق الوطني خلال 2016-2020.....90
- الجدول رقم 3-4: حصيلة مشاريع وكالة تطوير الاستثمار ANDI خلال جوان 2018.....91
- الجدول رقم 3-5: عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSAEJ خلال نهاية جوان 2018.....92
- الجدول رقم 3-6: القروض الممنوحة من وكالة ANGEM حسب طبيعة التمويل سبتمبر 2018.....95
- الجدول رقم 3-7: أعضاء عنقود المشروبات الصومام.....106
- الجدول رقم 3-8: أهم المناطق الصناعية في الجزائر.....123
- الجدول رقم 3-9: تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات 2010-2019.....127
- الجدول رقم 3-10: تطور التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2012-2018.....128
- الجدول رقم 3-11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة خلال 2012-2018. .129
- الجدول رقم 3-12: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال 2012-2018. 130
- الجدول رقم 3-13: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل 2012-2018.....131

المقدمة العامة

بدأ تعاضم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحياة الاقتصادية مع نهاية السبعينات و أصبحت محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة الحجم، لتحتمل بذلك مكانة مهمة في مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، نظرا لما تقوم به من دور فعال في النشاط الاقتصادي، فلقد ركزت مختلف السياسات و الإجراءات الحكومية في الآونة الأخيرة على تعزيز و تشجيع هذا القطاع إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبارها محركا أساسيا للأسواق المحلية و مصدرا لتقويتها و انعاشها و زيادة قدرتها التصديرية، إضافة لمساهمتها في توفير مناصب العمل و بالتالي امتصاصها جزء كبير من البطالة و قدرة استيعابها للتكنولوجيات الحديثة، و على هذا الاساس بدأت الحكومات تبني استراتيجيات جديدة كفيلة لدعم صمود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إتباع استراتيجية العناقيد الصناعية (Industrial Cluster) على سبيل الذكر لا الحصر، أو ما يعرف بالتجمعات الصناعية والتي تعد من الاستراتيجيات الرائدة في الاقتصاد الحديث .

فالعناقيد الصناعية أصبحت الأكثر فاعلية لضمان تحول قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المكونة للعنقود - في الاقتصاد الوطني من القيمة المضافة المنخفضة إلى نشاطات تحقق معدلات نمو مرتفعة، ويرجع ذلك في كون نمو العناقيد الصناعية ونجاحها خاضع لمكوناتها من مؤسسات تنافسية وصناعات ذات كفاءات عالية وأكثر قدرة على التحكم في الاساليب التكنولوجية المتطورة التي تعمل على توثيق العلاقة بين أعضاء العنقود الذي يؤدي بدوره إلى الارتقاء بتنافسية مختلف الصناعات والقطاعات في الاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل بينها وخلق صناعات جديدة .

وعلى الجانب الآخر فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المؤسسات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة العناقيد الصناعية كعامل أساسي لتحقيق التنمية الصناعية لهذه المؤسسات الصناعية، وتحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالي الجديد، وهو ما يؤكد أهمية العناقيد الصناعية كمحدد أساسي لدعم تنافسية الاقتصاديات وكإحدى الاستراتيجيات التي باتت تعتمد عليها الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وغيرها.

وعلى غرار الدول المتقدمة التي سبقت في تبني استراتيجية العناقيد الصناعية نجد أن الدول النامية انتهجت هي الأخرى وتبنت فكرة العناقيد أو التجمعات الصناعية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتعزيز استراتيجية التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول، وخير دليل على ذلك تجربة الهند والصين والبرازيل وباكستان.

وتعتبر الجزائر من الدول التي حاولت إدخال العديد من الإصلاحات على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه حتى يتكيف مع هذه التغيرات في هيكلية التنظيم الصناعي، ولقد مرت المؤسسات الجزائرية بالعديد من الإصلاحات والعديد من التجارب كما طبقت العديد من الاستراتيجيات المتعلقة بإعادة النظر في

البيئة التنظيمية والصناعية التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات، وكان الهدف من وراء هذه الاستراتيجيات تغيير بيئة المؤسسة ومحيطها بما يتلاءم والمنافسة الدولية.

وهذا لا يتأت إلا من خلال تنويع الاقتصاد وعدم اعتماده على قطاع المحروقات، لتصبح مسألة تنويع الصادرات أكثر من ضرورة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة، وهذا ما سعت له الحكومة الجزائرية بالفعل من خلال العديد من الآليات والاستراتيجيات لتعزيز نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تعتبره الحكومة الجزائرية اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد قوي، وتعد استراتيجية العناقيد الصناعية حديثة العهد في الجزائر إلا أن الحكومة أولت لها اهتماما كبيرا حرصا منها للاندماج في الاقتصاد العالمية بالشكل الذي يكسبها وزنا نسبيا ويضمن لها مكانة مرموقة في الاسواق العالمية.

ومن خلال هذا البحث ونظرا للأهمية المتنامية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في احداث نمو اقتصادي وجب اعطاؤها القدر الكافي من الاهتمام و الدراسة في سبيل الوصول إلى انفتاح اقتصادي على الاسواق العالمية، عن طريق اختيار اسلوب الرفع من القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية، المتمثل في التعاون والتكامل بينها وعلى مختلف أحجامها في شكل عنقود .

1- الإشكالية الرئيسية :

وعليه، أصبح توظيف العناقيد الصناعية كأداة للنهوض باقتصادها وفق آليات النظام الاقتصاد العالمي ، بمثابة التحدي الذي تواجهه للارتقاء بقدرتها التنافسية والتصديرية على حد سواء، وتفعيل اندماجها في الاقتصاد العالمي ، واعتماده كحل لتنويع هيكل الصادرات والخروج من مشكل التبعية للمحروقات .

وتأسيسا على ما جاء تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية:

" هل العناقيد الصناعية هي فعلا استراتيجية بديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟"

ولتحليل هذه الإشكالية ومحاولة إبراز أهمية دعم وتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الصادرات الوطنية ، قمنا باستنباط الاسئلة الفرعية التالية:

- هل تعد استراتيجية العناقيد ناجعة لتجاوز مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل نجحت تجربة العناقيد الصناعية على المستوى الدولي؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؟
- كيف تساهم العناقيد الصناعية في النهوض بالقدرة التصديرية لاقتصاد الجزائري، وتنويع قاعدته الانتاجية؟
- ما هو السبل لزيادة القدرة التنافسية والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية في الجزائر؟

2- فرضيات البحث :

انطلاقا من التساؤلات السالفة الذكر نسعى من خلال بحثنا اختبار الفرضيات الآتية :

أ- الفرضية الرئيسية:

" العناقيد الصناعية استراتيجية بديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة."

ب- الفرضيات الفرعية : بناء على الفرضية الرئيسية وبهدف اختبارها وأملا في تحقيقها ميدانيا سوف نطرح مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتمثلة في:

- تعد استراتيجية العناقيد ناجعة لتجاوز مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن تجربة العناقيد الصناعية على المستوى الدولي تحقق تقدما ملحوظا.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها مساهمة معتبرة في الاقتصاد الوطني.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتدعيم وتقديم الإضافة للصادرات وتنويعها لتحقيق الاقلاع الاقتصادي .
- العناقيد الصناعية تعد من السبل الفعالة لزيادة القدرة التنافسية والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

3- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

- طبيعة التخصص العلمي للباحثين، وصلته بموضوع الدراسة.
- حداثة الموضوع وقلة الكتابات والاعمال الاكاديمية، التي تسلط الضوء على دور العناقيد الصناعية في تعزيز القدرة التصديرية خاصة في الجزائر.
- يعتبر موضوع العناقيد الصناعية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والسياسة والإعلام على المستوى الدولي، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي وانفراد العالم بقطب واحد تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها أمريكا.
- الدور الكبير الذي تلعبه العناقيد الصناعية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- أهمية الدراسة :

نسعى من خلال بحثنا إلى إبراز المساهمة العلمية في التفصيل للإطار النظري لإشكالية زيادة الصادرات ، من خلال وعي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بأهمية الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات، الذي يتأتى من تجمعها في شكل عناقيد صناعية، متكاملة، وتبرز أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية :

1) التعرف على الاطار النظري للعناقيد الصناعية الذي يعد أمرا مهم في تحديد أماكن توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الامكانيات والمميزات التي تميز الحيز الجغرافي.

2) توضيح مدى ارتباط موضوع العناقيد الصناعية بزيادة القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تحليل مختلف جوانبه وابعاده.

5- أهداف الدراسة :

بناء على تحديد إشكالية البحث فإن الغرض الأساسي لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتقديم إطار فكري ونظري وبرؤية متكاملة عن استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- 1) إبراز أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الوطني.
- 2) إبراز أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب ميزة تنافسية.
- 3) تسليط الضوء على مختلف البرامج والاجراءات التي تتبناها الحكومة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا لخلق استراتيجية العناقيد الصناعية.
- 4) عرض آفاق ومستقبل تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر من خلال توضيح المشاكل ومستوى قدرتها على المنافسة في ظل اقتصاد السوق.
- 5) صياغة الرؤى والمتطلبات الكفيلة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومعرفة العناصر القوة والضعف في هذه السياسات التي تسلكها الجزائر وتقديم الاصلاحات والاقتراحات لمعالجة موطن الخلل.
- 6) الإجابة عن التساؤلات الفرعية ودراسة الفروض المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها، وبالتالي التعرف على حقيقة علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعناقيد الصناعية وإلى أي مدى يمكن ان تتبلور هذه العلاقة.

6- صعوبات الدراسة:

لعل ابرز الصعوبات التي واجهتها في إعداد دراسة خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والاحصاءات التي كانت في أغلب الأحيان متضاربة فيما بينها، كذلك استحالة الحصول عليها نظرا لحساسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قلت المراجع والدراسات التي تناولت موضوع دراستنا باللغة العربية والأجنبية.

7- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على مظاهر استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر .
- الحدود الزمانية : إن حدود دراستنا هذه تشمل الفترة ما بين 2000 إلى 2019 وفي بعض العناصر الدراسة تعذر علينا التقييد بهذه المدة بسبب تضارب المعطيات والمعلومات لنفس الفترة في أحيان كثيرة وانعدامها في أحيان أخرى.

8- منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع المراد معالجته، وكذا طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة عنه، وطريقة تحليلها، تفرض علينا استخدام منهج معين ينسجم مع هذه الدراسات، إذ يمكن الاعتماد عليه في الاجابة على الإشكالية المطروحة

وتساؤلاتها الفرعية، ويتمثل هذا المنهج في: **المنهج التاريخي**: لتتبع نشأة ومراحل تطور كلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العناقيد الصناعية

المنهج الوصفي التحليلي، لتقديم شرح مفصل وواضح حول استراتيجية العناقيد الصناعية، وكذا الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة مع تحليل مختلف أبعادها للموضوع والوصول إلى النتائج في نهاية الدراسة، والتركيز على آلية عمل العناقيد الصناعية ودورها في تقديم الإضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القدرة التصديرية لهذه المؤسسات مع التعرف على مراحل تطورها، إضافة لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر نذكر منها:

- الكتب، الملتقيات والمقالات ، المجلات والدوريات العلمية
- التقارير والبيانات الاحصائية الصادرة عن بعض الوزارات ، الهيئات المحلية والدولية.
- بعض مواقع شبكة الانترنت.

9- هيكل الدراسة :

للإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، وثلاث فصول وخاتمة، حيث تم وضع مقدمة عامة تتضمن إشكالية الدراسة وأهميتها، أهدافها، والمنهج المتبع للدراسة ، منوهين فيها بالدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، أما عن محتويات الفصول التي تتكون منها دراستنا التي بعنوان " **العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**" حالة الجزائر فهي كالاتي:

- الفصل الأول بعنوان "السياق النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة" والذي تعرضنا فيه من خلال أربع مباحث إلى تحديد الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومعايير تعريفها واهم خصائصها وانواعها، ليتناول في الأخير المشاكل والتحديات وعوامل نجاحها.
- الفصل الثاني بعنوان "الطرح النظري للعناقيد الصناعية" وفيه قمنا بتسليط الضوء على الجانب النظري للعناقيد الصناعية ونشأتها في أربعة مباحث كما تناولنا اهم تجارب الدول المتقدمة والنامية في العناقيد الصناعية و عرجنا على مفهوم القدرة التصديرية والدور الذي تلعبه العناقيد الصناعية في زيادتها
- أما فيما يتعلق بالفصل الثالث والأخير الذي جاء بعنوان "العناقيد الصناعية ودورها في زيادة القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" كما بتخصيص المبحث الاول فيه على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدها تطرقنا إلى آليات دعمها في المبحث الثاني أما المبحث الثالث والرابع فتناولنا فيهما الحديث عن مظاهر العناقيد الصناعية في الجزائر والسبل المتبعة لرفع من القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد استراتيجية العناقيد الصناعية، منوهين بالتحديات والحلول المقترحة في سبيل رفع من القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية.

10- الدراسات السابقة:

على مستوى الدراسات السابقة هناك القليل جدا من الدراسات و تتمثل فيما يلي على سبيل المثال :

1- دراسة ل محمد بومخلوف، بعنوان: **التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة، شركة الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000** . هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين المؤسسة والمحيط الصناعي المتواجد فيه، وتوصل الكاتب إلى أن الحيز المكاني يحتوي على عدد لا نهائي من المواقع التي يمكن أن تتوطن فيها المشروعات الصناعية وتختلف وجهات النظر في اختيار وتحديد وترتيب العوامل الخاصة بالتوطين الصناعي بين المتخصصين طبقا لاختلاف التخصصات والمعايير بين الباحثين.

2- دراسة ل لبنى عبد اللطيف و المعنونة بـ **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، مركز المعلومات ودعم القرار، القاهرة، 2003. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، توصلت من خلالها إلى الكشف عن المزايا الناتجة عن قيام العناقيد الصناعية مستعرضتا أنواعها ودورة حياتها إذ تعتبر الباحثة أن العناقيد الصناعية تساهم في إيجاد حلول متكاملة لمشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وان استراتيجية تطوير العناقيد الصناعية يتم وضعها وفق متطلبات كل حالة لحدها.

3- دراسة ل بلقاسم زايري بعنوان: **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر- العدد السابع 2007، هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى نجاح استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى المزايا التي تترتب عن قيام العناقيد الصناعية ومقومات نجاحها في الجزائر، وذكر منها زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتحسين فرص التصدير مما ينعكس الاقتصاد ككل.

4- دراسة ل محمد براق، تسعديت بوسبعين، معنونة بـ **استراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر**، مداخله مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011. هدفت هذه المداخله إلى توضيح الاستراتيجية الصناعية الجديد في الجزائر، وتوصلت دراستهم إلى أن الاستراتيجية الواجب التركيز عليها تقوم على أربعة عناصر أساسية وهي اختيار القطاعات والانتشار القطاعي للصناعة وتوسعها وسياسات التطور الصناعي.

5- دراسة ل نسيم فارس برهم بعنوان: **إشكالية بناء التجمعات الصناعية العنقودية في الأردن (الأردن)**، 2015، تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة إمكانية بناء التجمعات الصناعية العنقودية من خلال دراسة الصناعات الهندسية (المعدنية والكهربائية) القائمة في مدينة الملك عبد الله الثاني، لما لها من خصائص تحتم التعاون والتكامل ونقل المعرفة فيما بينها، حيث توصلت الدراسة إلى أن بنية الصناعات الهندسية والمؤسسية الاجتماعية تحولان دون بناء التجمعات الصناعية العنقودية.

6- دراسة ل عبد الله الطيبي معنونة بـ العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر- (الجزائر، 2020/2019) ، وهي أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالاطار النظري للعناقيد الصناعية ، توضيح أهمية العناقيد الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومدى ارتباطها بزيادة القدرة التصديرية، وتوصلت هذه الدراسة و من خلال تحليل مختلف جوانبه وأبعاد العناقيد الصناعية في الجزائر إلى تحديد مدى اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات.

الفصل الأول: السياق النظري

للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة

تمهيد:

افترزت التحولات العالمية توجهات جديدة في بعض جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، ومن ذلك بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول، وقد أدركت الكثير من الدول النامية هذه الأهمية، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الكبرى، ولا شك أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي يلزم الحكومات اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات والعمل المستمر لتأهيل الموجود منها، وتوفير كل ما من شأنه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها وأن يجعلها قادرة على الاستقرار و التطور في ظل بيئة تنافسية داخلية وخارجية نتيجة الانفتاح الدول على الاقتصاد العالمي.

و على هذا الأساس جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبحث الأول لهذا الفصل و يليه في المبحث الثاني خصائص هذا النوع من المؤسسات و أشكاله و نختتمه بالمبحث الثالث الذي يحتوي على أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم التحديات التي تواجهها.

- الاطار المفاهيمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الخصائص والأشكال.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على الرغم من الانتشار العالمي و الواسع لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير أنه يصعب الاتفاق على تعريف معين ومحدد لاصطلاحها نظرا لاختلاف طبيعتها لأسباب عدة أهمها: طبيعة ودرجة التطور والنمو الاقتصادي في الدولة، وحجم وطبيعة المؤسسة من حيث العمالة وحجم الانتاج - المبيعات ورأس المال المستثمر. إلا أن هناك تعاريف ترتبط بنوع الصناعة والمنتج يؤخذ بهما كذلك، كما أن بعض الشركات الهندسية والدوائية والكيميائية التي تستخدم تقنيات حديثة في عمليات الانتاج تنتج منتجات متطورة والتي تعمل في بعض الاحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة يمكن ان تندرج تحت مسمى المؤسسات الصغيرة. وهناك طريقة أخرى اعتمدت أخيرا ، وهي أكثر تعقيدا في تعريف تلك المؤسسات وهي " طريقة الربحية" ، وتعتبر هذه الطريقة أكثر صعوبة حيث تتنوع الأرباح الناتجة عن المشروعات باختلاف أنواع المؤسسات نفسها.

المطلب الأول: إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الحقيقة من الصعب تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع غياب تعريف شامل وواضح يحضرا بالإجماع من قبل كل الباحثين و المهتمين بهذا القطاع فهناك عدة قيود تتحكم في إيجاد حدود فاصلة بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة من جهة، و هل هذه الحدود هي نفسها في كل دول العالم من جهة اخرى، الأمر الذي أبقى على إشكالية تحديد تعريف محدد و نهائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وفيما يلي نتطرق إلى أهم هذه القيود:

أولا: اختلاف درجة النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى قسمين هما: الدول النامية و الدول المتقدمة الصناعية، ينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي المستخدم في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية، من مؤسسات و وحدات اقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو و التطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة أو اليابان من جهة ، و الجزائر أو المغرب من جهة اخرى 1

ثانيا: تنوع النشاط الاقتصادي: إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، مثل صناعة السيارات، أما المؤسسات الخدمية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال

¹ - عثمان الخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر 2003-2004، ص.4.

وهكذا فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها و عمالها و نمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات.¹

ثالثا: تعدد فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة و التجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، و ينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية و الصناعات التحويلية، و كل منها يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية و صناعة الغزل و النسيج و المؤسسات الكيماوية و الصناعات المعدنية الأساسية و صناعة الخشب و منتجاته، و تختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد و الصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية او المؤسسات النسيجية من حيث الحجم.²

كما أن من أحد أسباب تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هو تعدد الاطراف المهتمة بها كالحكومات المستثمرين و علماء الاقتصاد و علماء الادارة، فنجد عدة تسميات تطلقها هذه الأطراف، نوجزها فيما يلي:

1. **المشاريع الصغيرة و المتوسطة:** يستعمل هذا المصطلح من طرف علماء الاقتصاد و الذين يعرفون المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة الأساسية التي يتكون منها الاقتصاد.
2. **الأعمال الصغيرة و المتوسطة:** يستعمل من طرف علماء الادارة و الذين يعرفون العمل على أنه منظمة يقيمها الأشخاص و ليس الحكومة، بهدف تحقيق أرباح و ذلك من خلال ممارسة نشاط اقتصادي معين.
3. **الصناعات الصغيرة و المتوسطة:** هو مصطلح يجعل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مفهوم ضيق ينحصر في النشاط الصناعي.
4. **المنشآت أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يستعمل من طرف علماء الاقتصاد كثيرا كما نجده متداول في أوساط السياسية و من قبل السلطات الحكومية.

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل و متنوع من المعايير و المؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، هنالك أكثر من ثمانمائة و عشرين معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتمييزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

¹ - سليمة غدير أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد الثاني جوان 2011 جامعة ورقلة، ص.76

² - سليمة غدير أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نفس المرجع، ص.77

حل إشكالية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطرقنا إلى الخلفية الفكرية الاقتصادية التي جاءت بهذا المفهوم و التي تضم نشأتها كما وضحنا أهمية تحديد تعريف موحد يشملها.

أولاً: الخلفية الفكرية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم أصبحت مؤسسات عابرة للقرات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما كان يطلق عليها المانيفاكنتورة في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأس مالي خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسيناته في الولايات المتحدة الأمريكية، و في منتصف ستيناته في اليابان، و حضت برعاية الحكومات و المنظمات المحلية من خلال إصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار و الحماية و النمو و التطور و ذلك بإنشاء المؤسسات و الاجهزة التي تقوم برعايتها و مساعدتها على تسويق منتجاتها، و حمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الانتاج، و ذلك بإعفائها من الضرائب و وضع النظم التمويلية المساندة بالإضافة إلى تدريب و التأهيل و المشورة الفنية.¹

و على هذا فالاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، لم يبرز إلا مع بدايات العقد السابع من القرن الماضي، حيث تصدى العديد من الاقتصاديين أمثال (Echane 1974) et (waite 1973) et (kilby 1971) إلى دراسة هذه المؤسسات، في حين بدأت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتمويل الدراسات الخاصة بالموضوع في مختلف المؤسسات البحثية العلمية و الجامعات المتخصصة، و ذلك محاولة منها لصياغة نظرية اقتصادية متكاملة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانياً: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة كثيراً من الجدل في الأدب الاقتصادي، رغم وجود هذه المؤسسات و انتشارها في دول العالم النامي و المتقدم كافة، فالغرض من وضع تعريف لها جد مهم للأسباب الآتية:²

- تحديد أعضاء القطاع و بمعنى آخر المجموعات المستهدفة حتى يتمكن المسؤولون من اتخاذ القرارات التحفيزية لفائدة المقاولين.

¹ سناء شعبي: استراتيجيات العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية ل م ص و م دراسة مؤسسة CABAM عين مليلة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة أم البواقي 2011-2012،ص:3

² سهام بولفل: الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة أم البواقي 2017-2018،ص:130

- تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، و تقديم الاستشارات لهذه المؤسسة حول الفرص الاستثمارية و العقبات و الاتجاهات الجديدة.
- تيسير تنمية و توضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة، و نمو قطاع المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.
- فهم أفضل لدور المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و أثرها في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن الاختلاف الوارد في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجع أساسا إلى اختلاف معايير التي تصنف من خلالها هذه المؤسسات، وبالرغم من الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق و شامل لهذا القطاع فإن أغلب الدراسات و البحوث التي تمت في هذا الشأن تركز على ضرورة الانتماء إلى تحديد ماهية تصنف هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات و في هذا السياق يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير :

1. المعايير الكمية: و تشتمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي (كمعيار العمالة، معيار رأس المال، حجم أو قيمة الإنتاج و المبيعات، و معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة) أو معيار الثنائي (كمعيار العمالة و رأس المال معا، و غيرها....) و أخيرا المعيار المركب (الذي يضم عدة معايير في آن واحد كمعيار عدد العمال و رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات.

لقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن 50 تعريف مختلف يصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتم الاسترشاد به في 75 دولة، كما أوضح عن وجود اتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية، و الدول الصناعية المتقدمة.

و تتمثل في المؤشرات النقدية و الاقتصادية التي يمكن قياسها و الاعتماد عليها للفرقة بين المؤسسات الاقتصادية، و يمكن أن نجمع هذه المعايير وفق مجموعتين رئيسيتين: 1

1.1. المؤشرات الاقتصادية: و تندرج ضمنها مجموعة من المعايير هي:

1.1.1. عدد العمال: و هو أكثر المعايير استخداما و شيوعا في أغلب الدول لتحديد حجم المؤسسات، و ذلك لسهولة توفير المعلومات الخاصة بعدد العمال، و هو أحد المعايير الأساسية في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

¹ - شهرزاد زغيب: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، (جامعة الأغواط، 2022)، ص: 171.

2.1.1. كمية و قيمة الانتاج: و هو المعايير يأخذ بعين الاعتبار في المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها.

3.1.1. درجة الانتشار: تتميز المؤسسات بكثرة العدد و كثافة الانتشار، و يمكن الاعتماد على هذا المعيار في التفرقة بينهما، بالإضافة إلى هذه المعايير، نجد معايير أخرى مثل: القيمة المضافة، و حجم الطاقة المستعملة.

2.1. المؤشرات النقدية: و تتمثل أساسا في:

1.2.1. رأس المال: جاء هذا المعيار لتفادي نقائص معايير العمالة، حيث تم اللجوء إلى رأس المال أو كثافة رأس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

2.2.1. رقم الأعمال و مجموع الميزانية: و يعتبر كذلك من أبرز المعايير التي يعتمد عليها في التمييز بين المؤسسات من حيث الحجم، و يسمح لنا رقم الأعمال بتقدير الأهمية النسبية لكل مؤسسة في السوق.

و لو أخذنا عدد العمال كمثال نجد ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف عن المؤسسات الكبيرة بعدد العمال المستخدمين فيها، و قد أعطى لها أكثر من تحديد فنجد مثلا أن المؤسسات صغيرة و المتوسطة تجمع ضمن المؤسسات التي تستعمل أقل من 500 عامل و تتوزع إلى:

مؤسسات مصغرة: و التي تستعمل من 1 إلى 9 عمال.

مؤسسات صغيرة: و التي تستعمل من 10 إلى 199 عامل.

مؤسسات متوسطة: و التي تستعمل من 200 إلى 499 عامل.

مؤسسات كبيرة: تستعمل أكثر من 500 عامل.

و هناك من يقسم المؤسسات إلى:

مؤسسات صغيرة: أقل من 10 عامل.

مؤسسات متوسطة: بين 10 إلى 100 عامل.

لكن هذا المعيار يختلف من دولة لأخرى حسب درجة نمو اقتصادها شأنه شأن المعايير الكمية الأخرى ككمية و قيمة الإنتاج و معيار درجة انتشار المؤسسات و رأسمالها و رقم أعمالها و مجموع ميزانيتها.

2. المعايير النوعية: لا يكف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأخرى فمعايير طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص و عمق تقسيم العمل تعد مهمة ، لذا فإن تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة لا يعتمد على النظام الكمي فحسب بل

يتعين إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، و كذا شرح طبيعتها و اختلافها مع بقية التنظيمات الأخرى و من أبرز هذه المعايير نجد:

1.2 المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها و طريقة تمويله فشركات الاموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص وفقا لهذا المعيار شملت المؤسسات الصغيرة جميع المشروعات ذات الشكل غير المؤسسي مثل مشروعات الافراد و المشروعات العائلية و التضامنية و شركات التوصية البسيطة و التوصية بالأسهم و المقاصة و الوكالات و المهن الصغيرة الانتاجية و الحرفية، مثل الورش التجارية و المطابع و مراكز التسوق، المزارع و مكاتب السياحة. 1

2.2 معيار الملكية: يعتبر معيار الملكية إحدى أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

2.2 معيار الحصة السوقية: تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها في غالب الأحيان و إمكانياتها و ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات و ظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة و كبيرة، لهذا يعتبر معيار الحصة السوقية من المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخرجات هذه المؤسسات و السوق.²

2.2 معيار التكنولوجيا: تتميز المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال و القلة في رأس المال.³

المطلب الثالث: بعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين دول العالم و الباحثين الاقتصاديين، نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي و حجم و طبيعة النشاط الاقتصادي من جهة، و اختلاف المعايير المأخوذ بها لوضع تعريف هذا النوع من المؤسسات، حيث هناك مجموعة من المعايير و المؤشرات يمكن الاعتماد عليها عند

¹ - نبيل جواد: إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجدن بيروت 2006، ص: 33

² - محمد وجيه بدوي: تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مردوده الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004، ص: 5

³ - جمال الدين سلامة: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009، ص 41

تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و على العموم يمكن إعطاء تعريف لهذا النوع من المؤسسات حسب بعض الدول و المنظمات الدولية كما يلي:

أولاً: تعريف الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: نوردتها كالتالي

أ . تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 و الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو ذلك النوع من المؤسسات الذي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه و لقد اعتمدت على معيار المبيعات و عدد العمال و قد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي: ¹

- مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية

- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ب . تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة : عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 و ذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغير و المتوسطة و الذي عدل في 1999 على أساس معيار عدد العمال ورأس المال و طبيعة النشاط و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في اليابان.

رأس المال (مليون ين)	عدد العاملين	طبيعة النشاط
100 أو أقل	300 عامل أو أقل	المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي
30 أو أقل	100 عامل أو أقل	مؤسسات تجارة الجملة
10 أو أقل	50 عامل أو أقل	مؤسسات البيع بالتجزئة و الخدمات

المصدر: جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة الواقع و التجارب و معطيات الظروف الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أبريل 2006، ص 04

¹ عمر صخري: مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 88

ج. تعريف بريطانيا: تعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا على النحو التالي:¹

- المؤسسات المصغرة: من 1 إلى 9 أجير.

- المؤسسات الصغيرة: من 10 إلى 49 أجير.

- المؤسسات المتوسطة: من 50 إلى 249 أجير.

هـ. تعريف هولندا: رغم غياب تعريف رسمي فيها، إلا أن الطرق التنظيمية التي تنظمها كل من قانون المؤسسات و الإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط، و القانون الخاص بالرسم على رقم الاعمال، تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها، فتعد مؤسسة صغيرة و متوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل أو أقل و تنتمي إلى أحد الفروع التالية:²

- الصناعة و البناء و التجهيز.

- التجارة بالجملة، و التجارة بالتجزئة و النشاط الخدمي من الفنادق و المطاعم.

- النقل و التخزين و الاتصال.

- التأمين.

و. تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يرتكز تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا عموما على مستوى عدد العاملين و الذي يجب أن لا يتجاوز 500 عامل، و فرنسا تحتوي على 02 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة، و تعرف هذه الأخيرة بناء على عدد العمال في المؤسسة.³

الجدول رقم 1-2: تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في فرنسا.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد (عدد العمال)
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 500 عامل
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 50 عامل
المؤسسات المصغرة (الجدد صغيرة)	أقل من 10 عامل

المصدر: أمال بو سمينة: استراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2007، ص 6.

¹ سهام بوفلفل: الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

² عثمان لخلف: دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، 1995/1994، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص: 12.

³ أمال بو سمينة: استراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2007، ص 6.

ثانيا: تعريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و نذكر منها:

أ . تعريف المغرب: يعرفها المشرع المغربي على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 49 عامل و الأموال المستثمرة فيها لا تزيد عن 625 ألف دولار.¹

ب . تعريف لبنان: يتم تعريف هذه المؤسسات انطلاقا من تصنيفها، و هي تصنف في القطاع الصناعي و التجاري حسب عدد العمال كالآتي:²

الجدول رقم 1- 3: تعريف لبنان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أنواع المؤسسات	عدد العمال
المؤسسات صغيرة	من 1 إلى 5 عامل
المؤسسات المتوسطة	من 6 إلى 500 عامل
المؤسسات الكبيرة	أكثر من 500 عامل

المصدر: نبيل جواد: إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:27.

و تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لبنان حسب الشكل القانوني على الشكل الموالي:

مؤسسات محدودة المسؤولية 26%

مؤسسات مغفلة 4%

مؤسسات التضامن 11%

مؤسسات التوصية البسيطة 7%

مؤسسات فردي 52%

ج . تعريف السودان: تعريف هذه المؤسسات الصغيرة بأنها المؤسسات التي يعمل بها 30 عامل و لا يتعدا رأس مالها المستثمر عن 86.000 دولارا متضمنا الأراضي و المباني.³

¹ مليكة احميدة : محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 3.

² نبيل جواد: إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص:27.

³ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص:54.

هـ . تعريف مصر: لم يكن هنالك تعريف واضح للمنشآت و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ان صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 و الذي عرف المنشأة الصغيرة عند تطبيق أحكامه، بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا و لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه و لا يجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا، أما المنشأة متناهية الصغر فهي التي تمارس نفس النشاط و لكن يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، و يستخدم هذا التعريف في حالة تلقي خدمات و تمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية و كذلك التيسيرات و التسهيلات من الدولة.¹

و . تعريف الهند: و يمكن تلخصه حسب الجول الموالي:²

الجدول رقم 1-4: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخدمات	الصناعات التحويلية	الصنف
اقل من 10 عامل اقل من مليون دولار	اقل من 25 عامل اقل من 2.5 مليون دولار	المؤسسات المصغرة
ما بين 10 - 200 عامل ما بين 1 - 20 مليون دولار	ما بين 25 - 500 عامل ما بين 2.5 - 50 مليون دولار	المؤسسات الصغيرة
ما بين 200 - 500 عامل ما بين 20 - 50 مليون دولار	ما بين 500 - 1000 عامل ما بين 50 - 100 مليون دولار	المؤسسات المتوسطة

المصدر: سهام بولفل: الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص:147.

ثالثا: تعريف بعض التكتلات و المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إضافة لمحاولة بعض دول العالم لوضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فكذلك ارتأت بعض التكتلات و المنظمات الدولية وضع تعريفات لها و نذكر منها:

أ . تعريف دول مجلس التعاون الخليجي: و التي تستخدم في تعريفها معيار راس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط راس مالها المستثمر اقل من

¹ موقع على الانترنت <https://www.tamweely.org> : المقصود بالشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة، 2023/03/06.

² سهام بولفل: الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص:147.

مليوني دولار، أما صناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها 2 مليون دولار بينما تعد الصناعات الكبيرة إذا بلغ راس مالها المستثمر فيها 6 مليون فأكثر.¹

ب . تعريف الاتحاد الأوروبي: سنة 1996 و وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد في هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية لتحديد تعريفها و هذا ما يوضحه الجدول التالي:²

الجدول رقم 1- 5: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الصفة	المعيار	عدد الاجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصة السنوية (مليون أورو)
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	/	/	/
المؤسسات الصغيرة	أقل من 50	7	5	
المؤسسات المتوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27	

المصدر: حاكم بوحفص: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004،ص:211.

ج . تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسة حديثة قام بها " بروش و هيمنز" بتصنيف يعتمد و بصفة أساسية على معيار العمالة و أصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول.³

الجدول رقم 1- 6: تصنيف بروش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد (عدد العمال)
المؤسسات العائلية و الحرفية	من 1 إلى 9 عامل
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 99 عامل
المؤسسات الكبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر: صفوت عبد السلام، عوض الله، مرجع سبق ذكره ،ص:14

¹ عبد السلام صفوت، عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره ،ص:14.

² حاكم بوحفص: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004،ص:211.

³ عبد السلام صفوت ، عوض الله، مرجع سبق ذكره ،ص:14

هـ . تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلي:¹

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

- المؤسسة الصغيرة: توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير و لا يتجاوز رقم أعمالها

السنوي 7ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 5ملايين أورو سنويا.

- المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 أجير، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

و. تعريف البنك الدولي: لقد وضع البنك الدولي تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء كالتالي:²

- المؤسسات المصغرة:

توظف أقل من 10 عمال.

أن لا يتجاوز حجم المبيعات السنوية 100000 دولار.

أن لا يتجاوز حجم الميزانية العمومية 10000 دولار.

- المؤسسات الصغيرة:

توظيف أقل من 50 عمال.

أن لا يتجاوز حجم المبيعات السنوية 3 مليون دولار.

أن لا يتجاوز حجم الميزانية العمومية 3 مليون دولار.

- المؤسسات المتوسطة:

توظيف أقل من 300 عامل.

¹ الطاهر بن يعقوب، مراد شريف: المهام الوظائف الجديدة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن المنتدى الوطني حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص:3.

² سهام بوفلفل، دور الابداع و الابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، ص:10-11.

أن لا يتجاوز حجم المبيعات السنوية 15 مليون دولار.

أن لا يتجاوز حجم الميزانية العمومية 15 مليون دولار.

و. تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغ لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل وتزداد إلى 5000 دولار في بعض المؤسسات على ألا يزيد رأس مال المؤسسة عن 1.000.000 دولار.¹

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكال تواجدها.

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات وقد تميز في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى ، وسنتطرق في هذا المطلب الى اهم الخصائص او السمات .

المطلب الأول: خصائصها

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن اختصارها فيما يلي²:

أولاً: مرونة الإدارة و التسيير: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية.

ثانياً: سهولة التأسيس: يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات رأسمال المطلوب لإنشائها نسبياً لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلي من خلالها حاجيات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية وانخفاض تكاليف التأسيس نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري و التنظيمي.

ثالثاً: صغر الحجم: مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق.

¹ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص:46.

² - خيار ميرة، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية " مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية 2013/2012 ص10.

رابعاً: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكيف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها.

خامساً: انخفاض رؤوس الأموال: حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

سادساً: التجديد والابداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار و الاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لاهم ومعظم براءات الاختراع في العالم و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح¹.

سابعاً: أنماط الملكية يرتبط الانخفاض المطلق في رأس المال هذه المؤسسات بأشكال معينة للملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية او ملكية عائلية او على شكل شركة الأشخاص و هذا الشيء الذي يساعد على استقطاب الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و تنميتها².

ثامناً: انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو "وفورات التجمع". وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد: 3

أولاً: التصنيف الاقتصادي: وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية: يمكن تقسيمها إلى:

¹ - محمد ناصر مشري ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة 2011/2028 ص 19.

² - مشري محمد ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ص 20.

³ - عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة انيل شهادة الدكتوراه جامعة

-مؤسسات إنتاجية: وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات.

-مؤسسات تجارية: وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.

-مؤسسات خدمائية: وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل، حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها: يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: حيث يتركز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية: المنتجات الغذائية؛ تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأغذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في: تحويل المعادن؛ المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛ الصناعة الكيماوية والبلاستيك؛ صناعة مواد البناء؛ المحاجر والمناجم.

-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

3- تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها: حيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

-المؤسسات المصنعة: حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة إشباع أسواقها.

-المؤسسات غير المصنعة: وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحربي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، أما الإنتاج الحربي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن

ثانيا : التصنيف حسب معيار الحجم: هناك معياران أساسيان لتصنيف المؤسسة، هما:

1. **المعايير الكمية:** تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال 1... .

معيار عدد العمال: "حجم العمالة": يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات 2.

غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

معيار رأس المال المستثمر: يعتبر معيار رأس المال المستثمر أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار

معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية.

2. **المعايير النوعية:** لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أو متوسطة، ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي 3:

¹ - الطاهر تواتية، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة

\كتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015- ص: 20- 19

² - الطاهر تواتية مرجع سبق ذكره ص: 22.

³ - محمد رشدي سلطاني التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة

مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة 2006، 2005 ص 42.

- استقلالية الإدارة والعمل: فالمدير هو المالك وهو الذي يتخذ القرارات داخل المؤسسة ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير، ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث أنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله

- حجم المؤسسة: حجم المؤسسة صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، ولكن تكون صغيرة من حيث الاستخدام والموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها.

- حصتها في السوق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

- الملكية: حيث نميز الأشكال التالية:

- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات أشخاص، شركات أموال...

- المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

- المؤسسات العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مكانتها في الاقتصادي العالمي.

المطلب الاول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالغة من خلال مساهمتها في جذب المدخرات وتحويلها إلى مستثمرات، تنمية الصادرات ومساهمتها في تحقيق التكامل الصناعي، ملائمتها لتقلبات الظروف الاقتصادية.¹

1- مساهمتها في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسط أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات حيث أنه تعتمد أساسا محدودة رأس المال مما يجعلها عنصرا لجذب

¹ - ميرة خياري، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية" مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية 2013/2012 ص33.

صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

2- مساهمتها في تنمية الصادرات: تحض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل لكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية ومن أهم هذه العوامل نجد:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يقلى قبولاً ورواجاً في الأسواق الخارجية.

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

- تتمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

3- مساهمتها في تحقيق التكامل الصناعي:

إن المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا بد من وجود تكامل وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلاً صناعة السيارات لا بد من أن تأخذ البطارية من جهة والخراطيم من جهة ثانية، والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيط التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- الإرتقاء بمستوى الإستثمار:

وذلك من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت متوجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.

كما تنجح هذه المؤسسات في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المحدودة التي لا تنجذب إليها المؤسسات الكبرى لطبيعة حجم السوق.¹

5- ملائمتها لتقلبات الظروف الإقتصادية:

حيث تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالصمود والتكيف مع تغيرات الأوضاع الإقتصادية كما أنها تتمتع بالقدرة على الإستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

¹ - عثمان خلف: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها مرجع سبق ذكره ص500

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من الناحية الاجتماعية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا عظيما وبارزا فالمزيد من الصناعات والاستثمار يقلل من معدل الاعالة، وبالتالي فوجود مثل هذه المؤسسات يقضي على البطالة والتي بدورها تقضي على ظواهر التسبب في المجتمع وشعور الشباب بالفراغ الذي يدفع إلى الجريمة، وعموما يمكن ابراز الفوائد الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في: 1

تكوين علاقات مع المستهلكين في المجتمع: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمحكم قريبا من المستهلكين، تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، وبالتالي تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة مثل أعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال.

التوزيع العادل للدخول: كذلك هناك أهمية أخرى مرتبطة بنمط توزيع الدخل وقربه من العدالة، في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم، والتي تعمل بها أعداد كبيرة من العمال، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل اعداد محدودة من المؤسسات الكبيرة أو الضخمة، تعمل في ظروف غير تنافسية في النظم الاقتصادية الرأسمالية الحرة.

خدمة المجتمع: ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل، ، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، كما يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة امام الأفراد لتمكينهم من إشباع رغباتهم وحاجاتهم عن طريق التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم، وأخيرا تؤدي هذه المؤسسات دورا آخر يتمثل في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، كما هذا النوع من المؤسسات والتي يغلب عليها الطابع الحرفي بعض الاقتصاديات تتجه نحو انتاج سلع لسد حاجات الفقراء بينما يبدوا اهتمام المؤسسات الكبيرة نحو تحقيق الربح بصورة كبيرة.

الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها الجغرافي الواسع، والذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، ويرجع سبب ذلك لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم ، وهذا ما دعى غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي ، ففي الدول المتقدمة نجد أن

¹ - سهام بوفلفل الذكاء الاقتصادي كمدخل استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ص166.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هيكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمية هذه المؤسسات في بعض الدول النامية والمتقدمة وهذا على سبيل المثال: 1

أولاً: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الأمريكي: تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دروساً مهمة، وتعتبر مرجعاً راقياً لكثير من الدول فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخلى عن مساندة ودعم هذه المؤسسات

ثانياً: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الياباني: لقد مر الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية بمجموعة من المراحل، فكانت الفترة ما بين 1945-1955 عبارة عن مرحلة إعادة الاعمار، أما الفترة التي تلت مرحلة الاعمار والتي امتدت من 1955-1970 تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد الياباني 1970-1975 والتي اعتبرت مرحلة التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول، ثم المرحلة من 1975 إلى الآن.

لقد اعتمد اليابان على المؤسسات المتوسطة والصغيرة كأسلوب ومنهج استراتيجي للارتقاء بوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99,7% من إجمالي عدد المؤسسات، بالإضافة إلى أنها تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة، إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تعبر في اليابان عن قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية لكونها تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق المشاركة بين الأفراد والأقاليم من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة .

المبحث الرابع: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وتحدياتها

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى مختلف المشاكل والعقبات التي تعترض طريقها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي: 2

تحديد الهدف؛ ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف .

¹ - معروف هوشبار ، دراسات في التنمية الاقتصادية دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان 2005،ص264.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف: إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر و التوزيع* عمان ط 1 2002 ص 63

كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة"، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، والجودة المناسبة وبالسعر المناسب" هو الهدف المحدد للعمل التجاري.

الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل، الرقابة المالية، الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون، الرقابة على الإنتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة...، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها.

اختبار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نجاحها.

التمويل المناسب بأشكاله:

الداخلي: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم؛

الخارجي: عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية...، فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات.

مواجهة التحديات التنافسية؛ حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه وعلى هذا فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة والمتجددة أصبحت عملية ضرورية.

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها فيما يلي: 1.

أولاً: مشاكل الائتمان والتمويل: تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل- لا سيما البنوك التجارية- عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

ثانياً: مشاكل إدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك "تباطؤ" في الإجراءات وتعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة

¹ - رضا زهواني: تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2006-2007، ص 17

ثالثا: مشاكل تسويقية: وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع¹.

رابعا: مشاكل نقص الخبرة والمعلومات: رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحية...)، إلا أن نقص المعلومات والافتقار الى الخبرة التنظيمية والتسييرية، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.

خامسا: المشاكل الفنية وتتمثل فيما يلي:

صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء اليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية.

صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا وقدرة على المنافسة.

صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية: 2

¹ - رضا زهواني، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006-2007، ص 18.

2- محمد ناصر مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية المستدامة، مرجع سبق ذكره ص 30

أولاً: ثورة المعلومات : يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستخدمين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

ثانياً : التطور التكنولوجي :لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي هدف إلى تطبيقها وصولاً إلى أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدوار التي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بعض الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتقدمة ، وتطرقنا كذلك إلى المشاكل والمعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها ومساندتها وتنميتها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى المحليات والأقاليم. وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد من هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا ان جميع الاقتصاديين أجمعوا على الدور الذي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة و الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات على جميع الأصعدة نخص بالذكر الدول المتخلفة و على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني:

الطرح النظري للعناقيد الصناعية:

المفهوم، الخصائص، الأنواع والمعايير

تمهيد:

إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل تحدياً رئيسياً، لكن المشكل يكمن في عدم وجود نوع من الارتباط الهيكلي والتكامل بين المؤسسات يواجه الصعوبات المتعلقة بالإنتاج والتسويق. ومن هنا كانت فكرة العناقيد الصناعية والتي هي علاقات صناعية بين وحدات إنتاجية وخدمية وهيئات مساندة حكومية ومالية وبخئية. أما من الناحية الأكاديمية، فالعناقيد الصناعية هي تجمعات (جغرافية- محلية - إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات المتقاربة جغرافياً ومؤسساتها التابعة والمنتجة لمجال عمل معين، إن شكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس مشكلاً في حد ذاته بقدر ما يكمن المشكل في غياب التكامل و الارتباط بين المؤسسات التي عادة ما تواجه صعوبات جمة (الإنتاج ، الحصول على الأسواق الأولية ، الأسواق لبيع المنتجات) ، و انطلاقاً من هذه الصعوبات أصبح من الضروري إيجاد آلية لربط و تكامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بعضها البعض عن طريق إستراتيجية العناقيد الصناعية التي تقوم أساساً على إيجاد العلاقات بين وحدات الإنتاج أو الخدمات أو الهيئات الداعمة (حكومية ، مالية ، بخئية) .. ولقد حاولنا في هذا الفصل من هذه الدراسة التعرض إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعناقيد الصناعية أساسيات عامة حول عناقيد الصناعية

المبحث الثاني: عموميات حول القدرة التصديرية

المبحث الثالث: آليات عمل ومواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

المبحث الرابع: سياسات وتجارب دولية في مجال دعم العناقيد الصناعية.

المبحث الأول: العناقيد الصناعية أساسيات عامة حول عناقيد الصناعية

تعتبر العناقيد الصناعية من بين الإستراتيجيات الحديثة المتبعة في الكثير من الدول المتقدمة في العالم، والهادفة لتنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي تعاني منها والناجمة أساساً عن صغر الحجم.

المطلب الأول: مفهوم العناقيد الصناعية

لقد ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام 1990، طرحه البروفيسور مايكل بورتر رئيس ومؤسس معهد التنافسية في جامعة هارفارد، في كتابه المزايا التنافسية للأمم Competitive Advantages of Nations فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وإيجاد مناخ استثماري جاذب للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووجد أن أفضل بيئة لهذه الشركات هي بيئة العناقيد الصناعية التي كثيراً ما يطلق عليها مصطلح "التجمعات الصناعية". وبناءً على

ذلك وضعت مجموعة من التعريفات للعناقيد الصناعية نودها في النقاط التالية: 1

- وتعرف العناقيد الصناعية بأنها: "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاماً متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع وتدعيم التنافسية.
- كما تعرف بأنها: "مجموعة شركات مركزية قطاعياً وجغرافياً، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المرتبطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصاً مشتركة".

فالعنقود كما تعرفه الأدبيات الاقتصادية هو تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية

ومن الجدير بالذكر أن العنقود كما تم تعريفه سابقاً قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لتحفيزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

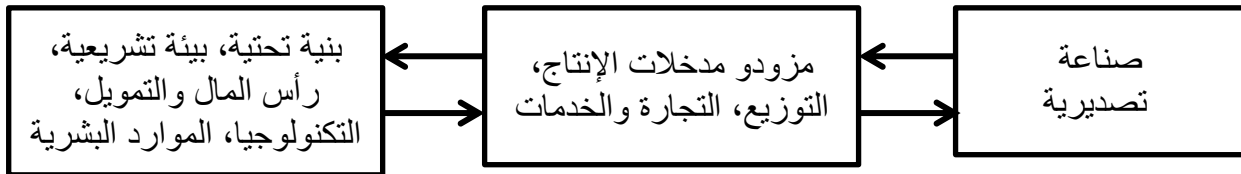
¹ - سناء شعبي: استراتيجية العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية 2011/2012 ص 67 .

ويعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا متحركا وليس استاتيكيًا ساكنا، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار. وتتميز الشركات الرائدة بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها، وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة مما يحدو بالشركات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود. ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دورا مفصليا في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود،

ويرى مايكل بورتر أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (كالأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان المحلي) " ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.¹

هذه العناقيد هي التجمعات الجغرافية من المؤسسات المترابطة، الموردين المختصين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليشمل عددا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجماعات، هيئات التوحيد القياسي للمؤسسات والتي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود.

الشكل رقم 2-1: علاقات التشابك الخلفية والأمامية



المصدر: زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، العدد السابع، 2007، ص: 172.

وعلى هذا الأساس، فإن العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين العلاقة فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية. هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تتشكل

¹ - بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، العدد السابع، 2007، ص: 172.

الشركات والمؤسسات لتحقيق ربحية أعلى. ويقول بورتر في هذا المجال، أن العناقيد تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق:

أ- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود.

ب- قيادة الإبداع في مجال النشاط.

ج- استحداث أعمال جديدة في المجال.

أهداف العناقيد الصناعية 1 :

تهدف العناقيد الصناعية إلى تجاوز فكرة التجمع المجردة إلى الإرادة الحقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية. وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

3-عوامل نجاح العناقيد 2 :

وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبياً من استيرادها مما يؤثر إيجاباً على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. حيث أنه وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى سلة إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج، كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئي على التطور والمنافسة عالمياً.

ومن الجدير بالذكر أن العنقود قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً، Potential Cluster وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لوضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج.

المطلب الثاني: خصائص ومزايا العنقود الصناعي

1-مكونات العنقود الصناعي: انطلاقاً من هذه التعاريف، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكنها أن تتضمن:

- المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية (موارد خام للإنتاج، المعدات، الآلات...الخ.

- موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة.

-قنوات التسويق.

¹ عبد الله الطيبي: العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* حالة

الجزائر- أطروحة لنيل شهادة ال\كتوراه تخصص اقتصاد دولي 2020/2019 ص45

² عبد الله الطيبي مرجع سابق ص 53

³ بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع سابق ص 174/173

- منتجي المنتجات المكتملة.
- الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة.
- إضافة إلى: هيئات التمويل.
- الهيئات الحكومية وغير الحكومية (لجامعات، معاهد التدريب).
- هيئات المواصفات و الجودة والتقييس.
- مؤسسات التدريب والتكوين المهني.
- النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات والبحث العلمي والدعم الفني.

2- خصائص العناقيد الصناعية:

من بين أهم خصائص العناقيد الصناعية: 1.

- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف أقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية. وكلما كان اتجاه الصناعات المدعومة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عاميا. فنجد مثلا، بأن هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا. فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والدباغة، متخصصة وصناعة الآلات ال وغيرها، دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتشكيل على هيئة عنقود. فالمرأة الإيطالية تجرب أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحدا مما دفع بالصناعة لأن تكون متطورة جدا حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب. وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية.

- هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية، كذلك توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، أيضا شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية، كالجوامع والمعاهد التعليمية.

- من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية، وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد الصناعية المتكونة.

¹ - شعبي سناء، استراتيجية العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سبق ذكره ص 73

- يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المؤسسات على مستوى العناقيد، علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية: هناك ما يسمى بالترابطات الأفقية: هي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية.

-علاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي): هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية.

-إن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة. - أما من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية، فإنه يختلف من عنقود إلى آخر، فيمكن أن يحدث لها هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها. وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة.

3-مزايا العناقيد الصناعية: 1

التجمع العنقودي يتميز بمزيتين أساسيتين : مزايا الإستراتيجية ومزايا ديناميكية، تنصب كلتاهما في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية وزيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة

3-1-المزايا التكلفة الاقل تختلف عن قرينتها الديناميكية، بأنها تعمل على تخفيض نفقات التبادل في المراحل الإنتاجية والإنتاج، إضافة إلى التكامل الرأسي للإنتاج، وتحقيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، إضافة إلى توفير الأيدي العاملة الماهرة من خلال تعاون الشركات وتركيز الخبرات الفنية، كذلك حصول الوحدات الإنتاجية الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من منتج نهائي، كما تؤدي العناقيد إلى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستويات البطالة، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو.

3-2- .المزايا الديناميكية : تتمثل بتحققها من التعلم على مستوى العنقود، والتنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة، إضافة إلى التعامل مع المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال العلم التبادلي ويضاف إلى مزاياها، وجود العناقيد المتخصصة في التكنولوجيا الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات (تعاون الشركات في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة).

ولهذا يعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، وتجدد الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع في عوامل الإنتاج، وإنما تؤدي إلى تطور القدرات الإنتاجية والتي تؤدي باستمرار إلى خلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق.

¹ عبد الله الطيبي العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد دولي 2020/2019 ص118

المطلب الثالث: أنواع العناقيد الصناعية.

سنتطرق في هذا المطلب الى أنواع العناقيد الصناعية و معايير تصنيفها والى العلاقات الصناعية :

1-أنواع العناقيد الصناعية: تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من

خلالها، والتي قد تتمحور في تصنيف العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو نوعية الترابط وغيرها. 1.

1-1-العناقيد الصناعية حسب النشأة:

حسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي. ولتنمية هذا النوع من التجمعات تطبق سياسات معينة لتفعيل التجمع وإزالة العوائق التي تحد من نموه، بهدف الوصول للطاقة القصوى من الإمكانيات المتاحة له. ومعظم دول العالم التي تتبع أسلوب العناقيد الصناعية تركز على هذا النوع من التجمعات، حيث يتميز بمعقولية تكلفته كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية، ويمكن أن يكون التجمع مصطنعا عبر سياسات وإجراءات معينة مبنية على دراسات تشير لإمكانية إيجادها، إلا أن تنمية هذا النوع تستغرق وقتا أطول وتكلفة أكبر مقارنة بالنوع السابق، وهو ما يرفع من درجة المخاطر في اختياره.

1-2-العناقيد الصناعية حسب المنتج:

وحسب المنتج يمكن أن يصنف التجمع على أنه:

- تجمع صناعة السيارات كما في (ديترويت وجنوب ألمانيا)،

- أو تجمع خدمات مالية (لندن ونيويورك)،

- أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليوود)،

- أو تجمع صناعة الاتصالات (ستوكهولم في فنلندا)،

- أو حاسبات وبرامج حديثة (وادي السيلكون في أمريكا وبنجالور في الهند)،

- أو تجمع صناعة الأزياء والسياراميك جنوب إيطاليا.

1-3-العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط:

وحسب نوعية الترابط هناك نوعان من الترابط:

عناقيد مترابطة رأسيا:

وفيه يتكون التجمع من شركة أو بضع شركات كبيرة، ويمدها عدد كبير من الشركات الأصغر بمدخلات

الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات.

1-3-2-عناقيد مترابطة أفقيا:

وفيه يتكون التجمع من عدد كبير جدا من الشركات المتوسطة والصغيرة التي تنتج منتجات نهائية وتسويقها، وهي

تشارك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما الأسواق.

¹ زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرجع سابق ص 181

1-4- العناقيد المكانية و الإقليمية:

ويذكر أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) حيث تعتمد درجة تركيز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

2- معايير تصنيف العناقيد الصناعية¹: يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقاً لعدد من المعايير:

1-2- معيار مرحلة التطور: تنقسم العناقيد وفقاً لمرحلة النمو إلى الطور الجنيني، وهي المرحلة التي يكون فيها حجم العنقود صغيراً ولديه إمكانيات نمو كبيرة، طور الإنشاء، حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه، طور النضج، حيث يكتمل فيه بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية 2-2- معيار عمق العلاقات بين الوحدات: وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة، وذلك وفقاً لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

2-3- معيار ديناميكية العمالة: وتنقسم العناقيد وفقاً لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار. ويعتبر العنقود في استقرار إذا كان التغيير في حجم العمالة يتراوح بين 10%.

2-4 معيار أهمية العلاقات الجغرافية: كما يتم تقسيم العناقيد وفقاً لمستوى المنافسة طبقاً للعلاقات سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

3- العلاقات الصناعية داخل العنقود: يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمرحلة المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة داخل العنقود، وتشمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المؤسسات والتي من أهمها:

- التعاقد من الباطن

- التحالفات الإستراتيجية

- التوريد الخارجي

3-1- التعاقد من الباطن : Subcontracting

يعرف " التعاقد من الباطن " على أنه شكل من أشكال الاعتماد المتبادل ما بين مختلف المؤسسات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقاً للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها. ويتمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت في إطار العناقيد الصناعية بما يمثل شبكات من الصناعات والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت. ها ويأخذ التعاقد من الباطن العديد من الأشكال، نذكر من:

■ التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية، Capacity Subcontracting حيث يتعاقد المنتج

¹ - عبد الله الطيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة *حالة

الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد دولي 2020/2019 ص216

الأصلي لسلعة ما مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج نفس السلعة وطبقا للمواصفات التي يحددها. ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة الشركة الأم على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة، ولذلك تستعين بشركات أخرى لإنتاج كميات إضافية لتغطية هذا الطلب. وهذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة الأم و المقاول من الباطن.

■ التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص: في هذه الحالة التي تمثل نوع من التكامل الرأسي في عملية الإنتاج، تفوض الشركة الأم المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة. حيث تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة.

■ التعاقد من الباطن مع المورد :، Supplier Subcontracting هذه الحالة تعبر عن حالة التكامل الرأسي، حيث يسيطر المقاول الفرعي على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج، ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي. ومن بين الأسباب التي تدفع الشركات إلى الاستعانة بهذا الشكل من أشكال التعاون نذكر:

■ تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل: الخصائص الفنية للإنتاج وتكاليف الإنتاج الثابتة قد تشجع على

التعاقد من الباطن، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل للإنتاج وفقا لمراحل الإنتاج المختلفة.

■ هيكل سوق العمل: أحيانا تفضل الشركات الكبرى الاستعانة بشركات صغيرة لإجراء مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب عمالة كثيفة غير مدربة وذلك للاستفادة من الأجور المنخفضة لهذه العمالة في المشروعات الصغيرة.

3-2- التحالفات الإستراتيجية:

هو نوع آخر من أشكال التعاون والعلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وبرنامج التدريب والتسويق المشترك وتهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف في المجالات المذكورة سابقا، لأن المؤسسة لوحدها لا تستطيع أن تغطي بمفردها كل التكاليف الفنية والتكنولوجية والمعلوماتية. كما ترمي إلى الاستعانة بخبرات المؤسسات الأخرى في مجال معين عن طريق احتكاك المؤسسات ببعضها البعض. ولقد أصبحت التحالفات الإستراتيجية في الوقت الحالي اتجاهها عالميا في العلاقات الصناعية خارج مجال الإنتاج وخاصة في ظل العناقيد الصناعية المتطورة. إلا أننا نشير إلى أن هذا النمط من التعاون يتطلب وجود بيئة أعمال ملائمة ومتطورة ومنظومة تشريعية وقانونية مرنة حتى يمكن أن تتبناه الشركات وتستفيد من آثاره الإيجابية.

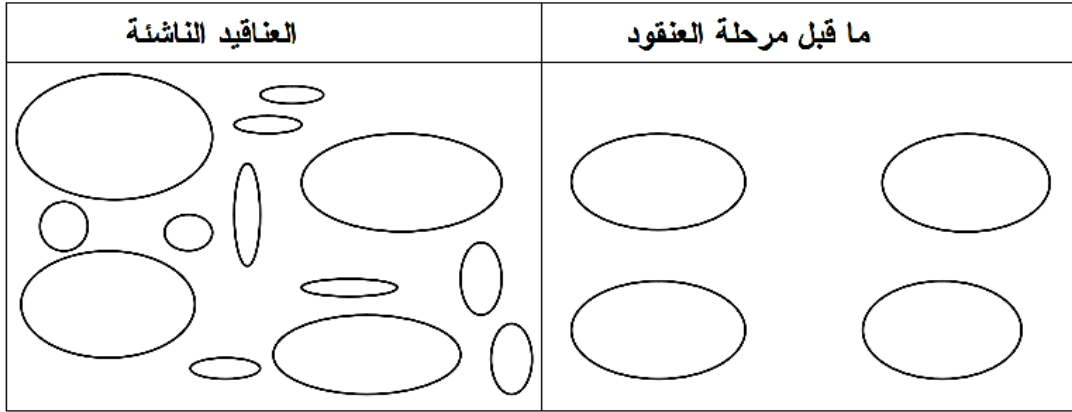
3-3- التزويد الخارجي Outsourcing :

يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم الخدمات لصالح الشركة الأم. ويمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية

4- نشأة العناقيد الصناعية وتطور العلاقات الصناعية داخل العنقود¹ :

1-4 - مرحلة نشأة العناقيد الصناعية: ويمكن أن نشير إلى أهمية تكوين مثل هذه العناقيد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة وتفضيل المنتجين التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو في الأماكن ها التي تتوفر في الصناعات المغذية. وتبدأ العناقيد في التشكيل كما هو مبين في الشكل التالي.

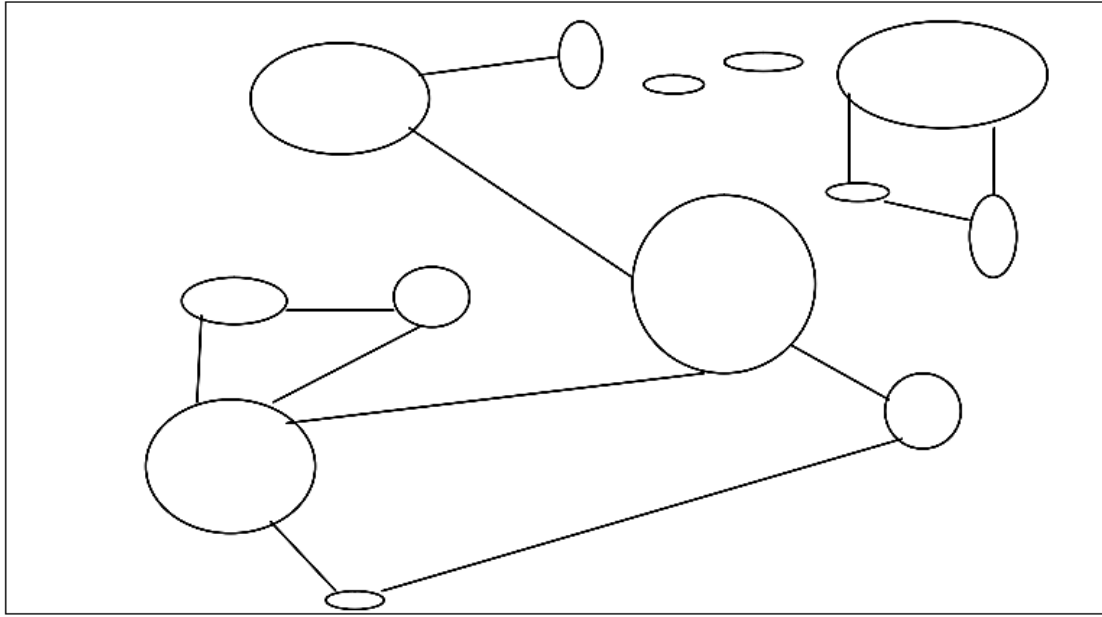
الشكل رقم 2-2: مرحلة تشكل العناقيد



4-2 - مرحلة توسع العناقيد الصناعية: عندما تنتهي عملية تكوين العنقود، وبداية عملية الإنتاج، يبدأ هذا الأخير في التطور والنمو، وخاصة في ظل توافر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود، ووجود المنافسة بين المؤسسات العاملة. كما يظهر أهمية الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث و البنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين. والشكل اللاحق يظهر توسع العنقود الصناعي.

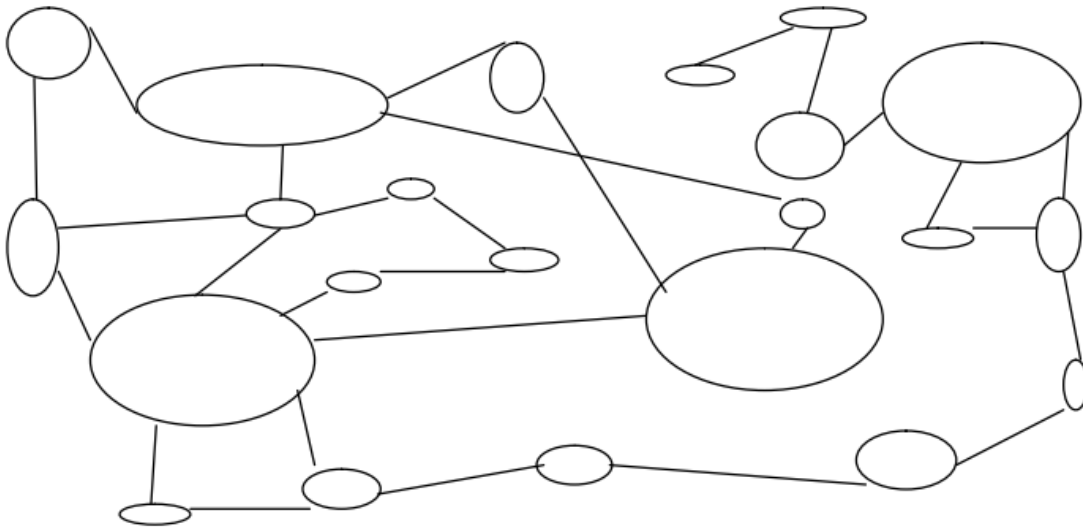
¹ - شعبي سناء، استراتيجيات العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره ص 74.

الشكل رقم 2-3: توسع وتطور العنقود الصناعي



3-4- مرحلة العناقد الصناعية المتكاملة: إن وجود التعاون ما بين العناقد قد يؤدي إلى تطويرها، ويمكن أن يضرب مثال عن عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية واختلاف التكنولوجيا المستخدمة إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشمل على الأجهزة المنزلية. ونجد أن صادرات ألمانيا من هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث. والشكل اللاحق يظهر طبيعة التشابك في العناقد المتكاملة.

الشكل رقم 2-4: العنقود الصناعي المتكامل



يتميز نمو العلاقات الصناعية داخل العناقد الصناعية بعدد من المراحل:

- تكون عدد كبير من المؤسسات في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية.
- اندماج الشركات الصغيرة بعضها البعض في علاقات أفقية، واندماج الشركات صغيرة ومتوسطة مع الشركات الكبيرة في علاقات رأسية. ويبدأ ظهور اقتصاديات التكتل.
- تبدأ العناقيد في النمو وخلق اقتصاديات الكفاءة نتيجة التجمع.
- تعمل العناقيد بكفاءة ولكن تحتاج إلى المزيد من التطوير والابتكار في المنتجات والعمليات الإنتاجية للاحتفاظ بمستوى التنافسية الحالي، كما تظل في حاجة إلى تقوية الروابط الدولية.
- كذلك هناك عدد من الأسباب التي من الممكن أن تفقد العناقيد ميزتها التنافسية وتؤدي إلى تراجع نموها وتطويرها مثل:
- التغير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتي يترتب عليها أن تكون مهارات العمال والموردين والخبرات العلمية و الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج غير ملائمة لنوعية التكنولوجيا الجديدة.
- التغير في أذواق واحتياجات المستهلكين، والتي يترتب عليها عدم ملائمة المنتجات لاحتياجات السوق.
- وجود تكتلات " Cartels،" أو وجود معوقات لعملية المنافسة.

المبحث الثاني: عموميات حول القدرة التصديرية

سنحاول الحديث عن التصدير بكل أبعاده المفهومة، أشكاله وأهميته ومعرفة المشاكل التي تواجه التصدير. 1

المطلب الأول : مفاهيم حول التصدير و ابعاده

أن مصطلح التصدير يحظى باهتمام واسع من قبل للباحثين في ميدان الاقتصاد، ويمكننا أن نقدم بعض المفاهيم للتصدير.

1-**تعريف التصدير:** يعتبر التصدير عملية بالغة الأثر تدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية، وهو ركيزة نمووية فعالة بالنسبة للدول النامية، و يختلف مفهوم التصدير من شخص لآخر و من فئة لأخرى حيث أنّ:

- رجل الجمارك: يعرف التصدير على أنه كل عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.

أما حسب الموسوعة الاقتصادية، فمفهوم التصدير هو عملية يتم من خلالها تدفق السلع و الخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلّة،ويمكن تقديم تعاريف للتصدير على المستويات التالية:

على مستوى المؤسسة هو عملية تحويل الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأسواق الخارجية.
على المستوى الوطنية هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، و هو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية.

¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية، مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الأردن، 1999، ص 40.

على المستوى الدولي: التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية ، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

2- أشكال التصدير: للتصدير شكلين ويتمثلان في التصدير المباشر و التصدير الغير مباشر.

التصدير المباشر: نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب عليه قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل.

التصدير الغير المباشر : يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة و الشركة المصدرة في نفس الوقت، و الشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة.

أهمية التصدير: تكمن أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدولة من خلال1:

يمثل التصدير المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي تستفي منه عمليات تمويل الاستيراد من جهة، و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

إن وجود الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، و هذا أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً ، و هذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى تطور الصناعات غير التصديرية و تحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل. إن التواجد المستمر في الأسواق الخارجية مع القدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية وهذا من اجل التصدير، فالتواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج و تطوير المواصفات الفنية و استخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً و غيرها.

كل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية بشكل مباشر و تطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر ، و أقرب مثال على ذلك الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في أوائل السبعينات ، على الرغم من أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية و أمريكا.

حث أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة و مكنها من نقل التكنولوجيا المنتجة من الدول المنافسة و تطويرها إلى الأفضل ، حتى أصبحت الآن الأكثر بيعاً و الأكبر تفضيلاً من جانب المستهلك الأوروبي و الأمريكي على حدّ سواء ، وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان و بدأت تغزو أسواق العالم.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى أنّ عملية التصدير يتسرب تأثيرها انطلاقاً من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض في تكاليف الإنتاج و التكلفة النهائية وصولاً إلى تحقيق وضعية تنافسية أقوى ، و بالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر ، مما يرفع رقم الأعمال و بالتالي الحصول على أكبر أرباح و توزيع جزء منها إلى المساهمين.

¹ مصطفى محمود حسن هلال التسويق الدولي، كلية التجارة، ص 09.

إن مفهوم القدرة التصديرية تعرف بأنها الآلية الواجب اتخاذها في عملية تتدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر القدرة التصديرية الركيزة الأساسية لمختلف دول العالم ومن هنا يمكننا صياغة تعاريف ومنها :

هي تلك الآلية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من داخل الوطن (الإقليم الجغرافي للبلد)، إلى خارج الوطن أي خارج حدود البلد.

هي استطاعت الدولة من إيجاد السبل من اجل تصريف الفائض من مختلف السلع الاقتصادية إلى البلدان التي تعاني من نقص حاد لهذه السلع المنتجة، أي عبور السلع والخدمات من داخل البلد إلى بلد آخر.

المطلب الثاني: مفهوم إستراتيجية القدرة التصديرية وأهميتها:

1-تعرف إستراتيجية القدرة التصديرية على أنها (تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على المستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، ما ينعكس على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية الدولية¹.

ولقد عرفها الاقتصادي كروجر Krouger سنة 1981، على أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة، التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاعتماد على سلعة واحدة.

أما بلاصا Balassa" و باغواي سنة 1985 ، عرفا القدرة التصديرية على أنها الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات ، من خلال تقديم حوافز سعرية غير منحازة لصالح صناعات بدائل الواردات.

ويمكننا أن نعرفها على أنها سياسات وآليات تشجيع الصادرات ، وتمثل مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

2- أهمية القدرة التصديرية في الاقتصاد: يزداد الاهتمام يوماً بعد يوم بقطاع التجارة الخارجية وبخصوص جانب قدرة الدولة من إيجاد سبل للتصدير نظراً للآثار التي تنعكس على النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدمة والناشئة. كما تعتبر استطاعت الدولة من القدرة التصديرية من إيجاد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، وهذا من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعتبر القناة الأولى إلى اقتحام الأسواق العالمية ولا بد من وجود نية صادقة لدى الدولة في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات عن طريق تشجيع المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، منها ، وهذا بالطبع يساهم في عملية تمويل عمليات التنمية الاقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات لهذه المؤسسات².

3 - الطبيعة التنظيمية لإستراتيجية التصدير: أن أهم المراحل التي يجب الأخذ بها بعين الاعتبار عند التفكير في عملية التصدير، للدخول إلى الأسواق الدولية، هذا من خلال فهم الطبيعة التنظيمية لهذه العملية ، من

¹ عبد الله الطيبي العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² نفس المرجع ص93

اجل أن يكون هناك نجاح لعملية التصدير، وذلك من خلال توفير القدرة والآلية والإمكانات المتاحة للتعرف على كيفية تنظيم الصادرات والقواعد العامة له، كذلك فهم صيغة السلعة المصدرة وكل ما يحيط بها وهذا بدراسة المزيج التسويقي للصادرات خارج قطاع المحروقات، كما يجب توفير وتجهيز مخطط للعملية التصديرية ومحاولة إيجاد صيغ لكيفية تميتها وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال ما يلي:

3-1- التنظيم الجيد للصادرات: وهذا مع مراعاة القواعد العامة الواجب مراعاتها من خلال صياغة السياسات التصديرية و مبادئ وطرق اختيار الأسواق للتصدي، وتتضمن القواعد المؤشرات التي يجب أن تهتم بها القدرة التصديرية عندما تتوفر القدرة للمؤسسات وتمثل :

مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل : الذي يرجع هذا التقسيم إلى الاقتصادي آدم سميث إذ لا اختلاف من حيث المبدأ، التخصص والتبادل الدولي للتجارة بين مختلف المناطق و الأقاليم الجغرافية داخل الدولة، في كلتا الحالتين أن تخصص الدولة أو المنطقة في إنتاج سلع تستطيع أن تعرضها للبيع في الخارج بأسعار اقل من نفقات إنتاجها في الدول والمناطق الأخرى والعكس صحيح

عند اتخاذ القرار بشأن التصدير من اجل اقتحام الأسواق الدولية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار مبدأ قانون النفقات (التكاليف) ، النسبة (المقارنة)، والذي عادة ما يستند إلى نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو بمعنى أن تخصص الدولة ومؤسساتها في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها بتكلفة أقل وتمتع فيها بنسبة أعلى، ففي هذه الحالة تكون القدرة التنافسية لهذه المؤسسات كبيرة في الأسواق الدولية، وذلك لإمكانية عرض وبيع المنتجات بأسعار تنافسية.

إن تتوفر القدرة التصديرية للمؤسسات هو أكثر من ضرورة على أن تكون هناك فائضا نتاجي للتصدير وهذا الفائض مرتبط بشرطين هما:

ضرورة وجود فائض في الإنتاج يمكن إدخال السلعة محل الدراسة في نطاق السلع المرشحة للتصدير ويعتبر هذا الشرط ضروريا وليس كافيا .

ضرورة استغناء الفائض من الإنتاج الشروط الشكلية وذلك حتى يتفق مع أذواق المستهلكين ومستويات أذواقهم.

إن وجود علاقة بين تنمية الصادرات التي قد تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بشقيه الاقتصادي والمحاسبي، ففي حالة عدم قدرة حصيلة الصادرات على دفع تكاليف فاتورة الواردات فإنها تلحق عجزا في ميزان المدفوعات مما يدفع بالدولة إلى الحصول على قروض من اجل معالجة العجز، إذن فان هذه القاعدة تعبر على القدرة و إستراتيجية الدولة التي على أساسها تتحدد قدرتها التصديرية.

تتعلق هذه القاعدة بالتعريف بالمنتج من خلال الترويج له في مختلف وسائل الإعلام ، حتى يتمكن المستهلك الأجنبي من الوقوف على مزايا المنتج و مميزاته.

3-2- العمل على تحسين الاستثمار الذي يخدم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن ضرورة إيجاد وتوفير مناخ ملائم لنمو وتطوير هذه المؤسسات مع توفر الدعم الحكومي على مستوى الإطار التنظيمي، وهذا من

خلال بناء سياسات و منظومة مؤسساتية تتوافق وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلاً التخفيف من العوائق التنظيمية والقانونية، تحسين نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية، تقديم التسهيلات الائتمانية التي تسمح بتغطية الفجوة بين الموارد المتوفرة والموارد اللازمة مع ضرورة وجود البنى التحتية الأساسية للنقل والتي تتمثل في شبكات الطرقات والسكك الحديدية، وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، كل هذه العوامل من شأنها أن تسهم من الرفع في الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية بشكل مستدام لهذه المؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى كافة الجهود والمبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والزامية تحسين مناخ الاستثماري وتحسين بيئة الأعمال، إلا أن كل هذه الجهود لا تفني بالغرض المطلوب وحتى يتم تحسين مناخ وبيئة الأعمال لاستثمار حتى تتوفر جملة من متطلبات والتي يمكن أن نوجزها على عدة مستويات ومنها:

تأهيل الموارد البشرية: أمام الجزائر كافة المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة، حيث أن تأهيل العنصر البشري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير قدراته وتكوينه، وهذا بهدف تحسين الأداء للاقتصاد خارج المحروقات وكذا استخدام التكنولوجيا الحديثة في التقنيات التي تتعلق بالإنتاج وتحسين صورة المنتج.

وهذا من خلال إعداد برامج ودورات تكوينية من أجل تدريب وزيادة خبرة العنصر البشري، فضلاً عن تقديم وتشجيع هذه الموارد مع تطوير سياسات التعليم وربط الجامعة بهذه المؤسسات من الحصول على مخرجاتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

إنشاء وتطوير الهياكل القاعدية: وتشمل هذه الهياكل القاعدية مختلف المباني، شبكة الطرقات المياه، الكهرباء، المواصلات الحديثة المواقع الصناعية، التي تسهم في زيادة حركة وتدفع السلع والخدمات والمعلومات لتستفيد منها هذه المؤسسات الناشئة.

3-3- ضرورة التوجه للأسواق الواعدة والانفتاح على الأسواق العالمية: نعلم أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أسواق محدودة جداً، ولم تعرف أي تنوع في منتجاتها، وفي إطار تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات لاقتصاديات الدول المتقدمة، فمثلاً عندما تتعرض اقتصاديات البلدان المتقدمة لازمات مالية، تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الأزمان وفرصة مواتية لتحسين مكانتها وفرض وجودها في السوق الدولية، هذه العوامل قد تفتح آفاق واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الاندماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

3-4- استغلال المزايا النسبية للمنتجات الوطنية: إن استغلال المزايا النسبية التي قد تتمتع بها المنتجات التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاجها، التي قد تصبح وتتحول إلى مزايا نسبية تنافسية في ظل وجود وفرة في الموارد والمواد الأولية، حيث تمتلك هذه المؤسسات بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي في إنتاج بعض السلع المطلوبة دولياً مثل: التمور، الفوسفات، المطاط، الاسمنت الأبيض، الامونياك، بالإضافة إلى المواد الفلاحية التي تنتجها الجزائر مرتين في السنة كالطماطم حيث لم ترقى هذه المواد بعد إلى درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب، والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

4- أهم المشاكل التي تواجه التصدير لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تواجه القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة العديد من المشاكل والعقبات وغالباً ما تؤدي هذه الأخيرة إلى الفشل لنمو وتطور هذه المؤسسات التي تهدف لتحقيق الأهداف المنشودة، لعل ابرز هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر هي: 1-4- القيود المتعلقة بيئة الاستثمار:

لقد فشلت الصادرات الغير النفطية من فرض وجودها وإيجاد مكانا لها في الأسواق العالمية والدولية، رغم ما يتم تقديمه من الدعم من مختلف الجهات خاصة الدعم الحكومي الكبير (برنامج الإصلاحات الرامية إلى الرفع مستوى القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين مناخ بيئة الأعمال من خلال النوعية)، كذلك التدريب وتوجيه الشركات المصدرة والمحتمل تدويل أنشطتها.

ولقد صنف التقرير الصادر عن بيئة الأعمال Doing Busines في عام 2016، و الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المركز 148 من بين 184 دولة حول العالم شملها هذا التقرير، أي أن أقل من خمسة مراتب مقارنة مع سنة 2015، وفي نفس التقرير احتلت المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، إما بالنسبة للمؤسسات التي ترغب في التصدير فهي تواجه بيروقراطية و مشاكل عدة، فيجب عليها ملء العديد من الوثائق وكذا الانتظار لمدة سبعة عشر يوماً بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحاوية الواحدة لأكثر من 1248 دولار أمريكي.

4-2- القيود القانونية والسياسية: وتمثل هذه القيود في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة، والتي قد تتعكس مع أهداف و إستراتيجية التي تتماشى مع مساعي هذه المؤسسات، ومن بين هذه القيود مثلاً صدور قانون التأميم المصادرة الصفية للمشروعات، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل النقد الأجنبي والشروط الموضوعية على استخدام الإمكانيات المحلية، واتجاهات النقابات والرسوم مع الجمركية.

4-3- القيود التجارية: وتمثل هذه القيود أساساً في عدم دفع الزيون لمستحقات المشتريات في حالة البيع لأجل، وهذا ما ينعكس في عدم استفادة المؤسسة لكامل مستحقاتها المالية رغم الأجل المتفق عليه، مع العلم أن خطر الدفع قد يختلف على حسب كل قطاع ك ذلك حسب المنطقة، بالإضافة إلى نقص التموين بالمواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة المستوردة وارتفاع أسعارها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعمل الصعبة، عدم امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المعلومات البيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المشروع أو المؤسسة للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط.

4-4- القيود الثقافية: وهي القيود التي قد تنجم عن الاختلاف في أذواق المستهلكين ، يظهر هذا من خلال التباين الثقافي والمعرفي بين السوق المحلي والأجنبي، والتي تؤثر على الحصول المعلومات وصانعي القرار في المعاملات الدولية.

¹ - سناء شعبي، استراتيجية العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

4-5- القيود المرتبطة بالمنافسة: والتي ترتبط بالمنافسة الغير المتكافئة في بعض الأسواق على غرار الأسواق الأوروبية وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالسوق المستهدف، إذا كان السوق يتميز ب الكفاءة العالية، الإنتاجية المرتفعة والقدرة التنافسية، التكنولوجيا والتسيير الجيد، بينما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية في الإمكانيات و كافة المزايا التي يتمتع بها السوق بالإضافة إلى عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة.

المبحث الثالث: آليات عمل ومواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الركائز التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب هذه العناقيد دورا فاعلا ومؤثرا في سد الفجوة بين رؤوس الأموال الضخمة وسبل توظيفها والمساهمة في رفع القدرة التصديرية التنافسية للمجتمع.

وقد ساهمت العناقيد الصناعية في تهيئة الفرص للبقاء والنمو للمشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: آليات عمل العناقيد الصناعية

تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي: التركيز الجغرافي، التخصص، الابتكار والمنافسة (التعاون)، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للتجمع أن يصل للتنافسية المطلوبة. وفيما يلي شرح لهذه المبادئ وطريقة عملها وتأثيرها في العنقود والشركات العاملة فيه: 1.

1-التركز الجغرافي: هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة، وتشمل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، وتنضم الشركات إلى هذا العنقود رغبة منها في خفض التكاليف، والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود المتخصصين في دعم عوامل الإنتاج من موردين ومالين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا، كما تأتي الرغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها، وفي رفع مقدرتها على الاستجابة لرغبات الزبائن وأذواقهم من خلال الاحتكاك المباشر بهم والذي قد يقود إلى تطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيدا من الطلب، أو رغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة، والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، ورغبة في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات.

2- التخصص: العنقود الفاعل بحاجة إلى شركات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزا، وبمقدرات ما تكون هذه الشركات متمكنة من تخصصها وسباقه في طرح وتطوير منتجاته بقدر ما يكون التجمع قادرا على النجاح، إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق التجمع على نفسه، فارتباطه بعلاقات مع تجمعات أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود وربما يثمر عن إيجاد منتجاتها وعناقيد جديدة متخصصة في

¹ - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار: العناقيد الصناعية كاستراتيجية للتنمية الشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الاطار النظري، 2003،

3-الإبتكر: وهي المقياس الحقيقي لحيوية العنقود وتنافسيته، فعندما تبتكر شركة منتجا ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج المنتج نفسه بتكلفة أقل وقد يتضمن ذلك قليلا من التحسينات على المنتج. هذا الوضع يدفع الشركة المبتكرة إلى تطوير منتجات أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي إلى مزيد من الإبتكارات ويحقق تنافسية العنقود

4-المنافسة: المنافسة بين الشركات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زخم النشاط فيه، فالتنافس بين الشركات هو الحافز الذي يدفعها نحو البحث عن المزيد من الإبتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية. ولحدودية المنافسة أثر سلبي في تنافسية العنقود وتكلفة الكثير على المستوى البعيد حيث يقل عدد الشركات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.

5-التعاون: وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق فنمو شركة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه الشركة على منتجات الشركات الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين شركاته وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف و العكس. كما أن الروابط التي يوجدها التجمع بين بعض الشركات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع أكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق عملاء جدد وإعطاء مثال على طريقة عمل العناقيد الصناعية، في أواسط التسعينيات ظهر تجمع صناعة الكمبيوتر وتقنياته في وادي السيليكون في كاليفورنيا نتيجة عدد من الشركات المتخصصة في مجال صناعة الكمبيوتر وبرامجه في ذلك المكان، وبدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الإبتكارات الناجحة وهو ما استقطب العديد من الشركات الجديدة المنافسة والمقلدة كما استقطب العديد من فروع الشركات الدولية، للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في الشركات المختلفة، وللاطلاع عن كثب على أحدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما.

ومع تزايد أعداد الشركات واحتدام حدة المنافسة تسارعت وتيرة الإبتكارات وانطلقت ثورة تكنولوجية للمعلومات، ودخل العديد من الشركات في تحالفات مختلفة داعمة بذلك موقفا وموقف العنقود التنافسي، لدرجة أن أي شركة حول العالم تريد أن تدخل في هذا النشاط فلا بد أن تبدأ من هناك أو تضع لها فرعا هناك، كما استقطب هذا التجمع المحترفين والمختصين من أنحاء العالم نظرا لإمكانية إيجاد فرص العمل المناسبة لهم.

المطلب الثاني: آليات مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

ترتب على دخول المشروعات الصناعية في عناقيد مجموعة من المزايا التي تسهم في دعم لها وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في حالة عم بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى القومي بما يساهم في زيادة قدرة تلك

المشروعات على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما أسهمت فيه من توفير فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة مما أسهمت به في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعاني منه غالبية الدول الساعية للنمو. يمكن تقسيم تلك الآليات إلى آليات على مستوى المؤسسات (المنتجين)، وآليات على مستوى المستهلكين، و آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي¹ :

1-آليات مواجهة المخاطر على مستوى المؤسسات (المنتجين): يساهم العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المؤسسات الداخلة في العنقود، تتمثل أهم تلك الآليات في الآتي

1-1-زيادة الإنتاجية: إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أي مؤسسة صناعية من الدخول في العمليات الإنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المؤسسات الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي:

1-1-1-سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية: حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين تالمحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد وال Delays) (وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المؤسسات، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المؤسسات الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة.

1-1-2-انخفاض تكاليف الصفقات: يسهم التقارب الجغرافي للمؤسسات الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف.

فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المؤسسة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المؤسسات على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية².

¹ - مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، (المؤتمر

السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، ص 51

² - نفس المرجع السابق ص 59

1-1-3- انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية): فالتركز الجغرافي للمؤسسات العنقودية في مكان متقارب يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين مؤسسات العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية للعنقود، وتشير الميزة اللوجيستية إلى درجة ضبط وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. وتؤدي هذه الميزة إلى توفير الوقت والنفقات وتحقيق جودة عالية في الإنتاج، فضلا عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويرتبط تحقيق تلك الميزة بتوافر عدد من المحددات أهمها البنية الأساسية الجيدة بالإقليم الذي يعمل به العنقود.

1-1-4- انخفاض تكلفة المخزون: ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والتي تعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها مؤسسات أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المؤسسة الأخرى. والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون.

وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون مما يساهم في دعم إنتاجية المؤسسة.

1-2- زيادة الحصة السوقية: حيث تسعى المؤسسات إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

كما يساهم العنقود في شمولية المعرفة بالسوق فكل مؤسسة على حدى تعرف جزءا عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المؤسسات الداخلة في العنقود.

1-3- زيادة القدرة الابتكارية: حيث يساهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب (Experimental Costs) وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، مما يساهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المؤسسات الداخلة في العنقود.

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات Innovation

Chain وهي تعني التعاون بين المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس

المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.

2- آليات مواجهة المخاطر على مستوى المستهلكين¹: إن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دورا كبيرا في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود. لذا يعتبر المستهلكون مصدرا هاما لتدفق الأفكار والابتكارات للمؤسسات الداخلة في العنقود.

وبالتالي نجد أن كل المؤسسات تحرص على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم بما يعظم من الفوائد والمنافع المتحققة للمستهلك. وعلى الجانب الآخر نجد أن وجود العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمؤسسات العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسويق.

وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين، حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء.

بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات، وتكاليف النقل بالنسبة للمنتجين يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المستهلك على منتج عالي الجودة وبأسعار مقبولة، وبالتالي لا يتعرض لمخاطر الغش والاستغلال من قبل بعض المنتجين.

3- آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي: يمثل النظام العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وبخاصة تلك الموجودة بالدول النامية. ومن المعروف أنه - في الوقت الحاضر - فإن الشركات هي التي تتنافس، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع لها مستوى معيشة أفراد دو (وهو أحد تعاريف القدرة التنافسية).

ومن ثم يرتبط مستوى المعيشة في دولة ما وبشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها، وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير. وتستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محليا وعالميا، عندما تتشكل المنشآت والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملًا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع. وتكمن خصوصية العناقيد الصناعية بإيجاد موردين محليين

لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر إيجابا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة متخصصة من مدخلات الإنتاج كلما

¹ - مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، (المؤتمر السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن)، نقلا عن: <http://www.IEF.pedia.com>

كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالمياً، وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

المطلب الثالث : محددات و تحديات نجاح العناقيد الصناعية

توجد العديد من المحددات التي تساهم في نجاح العناقيد الصناعية و نذكر منها :1

1- محددات نجاح العناقيد الصناعية: يتطلب التجمع الصناعي توفر بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة، والتي تعتبر ضرورية لنشأته و زيادة فاعليته ونشاطه ، كما يمكن حصر هذه العوامل في أربعة عوامل رئيسية بظروف العوامل، ظروف الطلب، إستراتيجية المنشأة، الصناعات الداعمة بالإضافة إلى محددات أخرى يمكننا الحديث عنها وهي تتمثل في:

1-1- احتضان و مرافقة العناقيد الصناعية : يرى العديد من الخبراء الذين يهتمون بمجال العناقيد الصناعية أن كل مشروع خاص بالعنقود الصناعي يجب أن يبنى على خطة طريق FEUILLE DEROUTE وهذا من أجل تحدي المسار الواجب أن تسلكه و الأهداف التي يسعى القائمون بتحقيقها ، و من هنا فإن مشاريع العناقيد الصناعية في بداية مراحلها أن تسلك أربعة مراحل تحدد إلزامية نجاحها من عدمها وهي:

المرحلة الأولى : و تهتم بضرورة التحفيز و تحسن مختلف المتعاملين و خاصة في قطاع الصناعة،

المرحلة الثانية : إلزامية تحديد نوعية العناقيد الصناعية المراد تدعيمها مع معرفة نقاط قوتها و ضعفها ،

المرحلة الثالثة : إلزامية تحديد التحديات ذات الأولوية مع إعداد خطة عمل بهدف تنفيذها ،

المرحلة الرابعة : الإلتزام بالأنشطة و العمليات و كذا الآليات تنفيذ المبادرات ،

1-1-2- المرافقة الدائمة لنمو العناقيد الصناعية : عند دراسة التجارب العالمية للعناقيد الصناعية الرائدة

التي سمحت بتحديد الخطوات المنتهجة لنجاح و مرافقة العناقيد الصناعية ، مع تطبيق خطوات مرنة لمستوى تطور كل عنقود و هي كما يلي:

أ- تنظيم رأس المال : و هذا بهدف

تحسين و تحفيز كل الأطراف الفاعلة في العنقود الصناعي ،

يجب بناء الثقة مع هيكله المؤسسات الفاعلة في العنقود مع المؤسسات الخارجية المحيطة به ،

ضرورة تقوية التجمعات و الارتباطات فيما بين المؤسسات ،

ب- صياغة إستراتيجية العمل : و يتأتى من خلال

عقد اجتماع تشاركي يضم مختلف الفاعلين للعنقود الصناعي ،

البحث الدائم على قنوات التمويل المالي و الغير المالي للمشاريع ،

ضرورة متابعة و تقييم و استمرارية الحفاظ على تحقيق النتائج ،

¹ - مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص 100

2- التحديات التي تواجه نباح العناقيد الصناعية : و تتمثل هذه التحديات في :

2-1- التنافس الداخلي بين المتعاملين : حيث من الممكن أن يحدث هذا النوع من التنافس الشديد عندما يكون هناك قلة في التنوع داخل العنقود الصناعي الواحد ، فمثلا كأن يقوم كل المنتجين عرض نفس السلع المنتجة أو الخدمة ، و من هنا فإن صغار المنتجين يعتبرون أكبر المنافسين للعنقود الصناعي .

2-2- محدودية تنوع و السلع و الخدمات المقدمة : كما ذكرنا أن تنوع السلع و الخدمات داخل العنقود الصناعي الواحد تجعله دائما قويا ، في وجه مختلف المنافسين الصغار التي عادة ما تقوم بإنتاج منتج أو سلعة واحدة ، و في هذا الأمر صحيح لدى التجمعات الصناعية العالمية .

2-3- إعداد و استخدام السياسات المناسبة : و نقصد في الصدد مثلا تقسيم المنطقة الصناعية الخاصة بتجمع المؤسسات نفسها إلى أقسام فرعية ، رأسية ، الحوافز الضريبية أو السياسات التي لا بد أن تتطور من أجل التجمعات نفسها بالإضافة إلى التجمع المحلي .

2-4- غياب الرغبة و القدرة على التغيير : توجد العديد من التجمعات الصناعية غير قادرة أو غير راغبة في التحرك إلى إيجاد صناعات جديدة بهدف التحفيز للإنضمام لهذه الأنشطة ، و التي عادة ما تخصص فيها لمدة طويلة .

3- الأهمية الاقتصادية للعناقيد الصناعية :

3-1- أهمية التجمعات بالنسبة لاقتصاديات الدول : تعمل التجمعات على :

رفع معدلات النمو الاقتصادي و الاجتماعي

الاستغلال الأمثل و التشغيل الكامل لموارد الدولة .

تحقيق التنمية الصناعية و العمل على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية .

تنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة .

خفض معدلات الفقر .

التطوير التكنولوجي .

خفض معدلات البطالة .

زيادة الصادرات

ربط مناهج التعليم باحتياجات سوق العمل .

3-2- أهمية التجمعات بالنسبة للمنشآت : تتمتع المنشآت التي تعمل ضمن تجمع صناعي بكفاءة و

تنافسية عالية مقارنة بغيرها من المنشآت خارج التجمع ، حيث يوفر التجمع الصناعي العديد من المزايا لهذه المنشآت و منها:

توفير بيئة أعمال مناسبة ،

تقليل مخاطر الأعمال ،

خفض تكاليف الإنتاج و تكاليف المعاملات ،

تسهيل الحصول على مدخلات و مستلزمات الإنتاج ،
 الحصول على الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج ،
 تنمية و تحفيز الطاقات الابتكارية ،
 تسهيل الحصول على الخدمات الحكومية ،
 توضيح الفرص الاستثمارية المتوفرة أمام رواد الأعمال ،
 تخفيض تكاليف النقل الخاصة بنقل المدخلات ، و المواد الخاد بني منشآت التجمع
 تخفيض تكلفة المخزون،
 زيادة الحصة السوقية محليا و دوليا ،

المبحث الرابع: التجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعية

توجد العديد من التجارب الرائدة في ميدان العناقيد الصناعية، التي أصبحت مثلاً للعديد التجارب التي تحذوا حذوها لتحقيق العديد الأهداف، ومن بين هذه التجارب الناجحة نذكر:1

مطلب الأول : تجربة وادي السيلكون فالي Silicon Valley بالولايات المتحدة الأمريكية

تم إختيار وادي السيلكون لأنه أفضل نموذج عملي عالمي لتجمع حضري تكنولوجي، بل إن نجاحه واستدامته قرابة الستون عاماً، حتى الآن كان سبباً لأن ترتفع كل الدول الطامحة للدخول لعالم المشروعات الحضرية الذكية، نفس نهج وادي السيلكون أو الاقتياد به بل وتسمية مشروعاتهم بنفس الاسم، وتعد الصناعات التكنولوجية في أمريكا أكبر الصناعات التي معدل نموها أكبر من 50% من أي صناعات أخرى، ويظهر تأثيرها بقوة في التصدير كما أن لها تأثير كبير على الأمن القومي.

1-1- الخلفية التاريخية لنشأة وادي السيلكون : تعود بداية المشروع إلى سنة 1938 عندما مرت جامعة ستانفورد التي تأسست سنة 1891 ، في " بالوالتو " بضائقة مالية وبدأت تفكر في إيجاد قطعة أرض تملكها للمؤسسات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهذا من أجل مركز تكنولوجي متعاون تماماً وملتصق بما لمدة 99 سنة، وهذا بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار وكأنها تملك المكان، وقد كانت مؤسسة " Varian Associates " أول مؤسسة تدخل إلى هذا المشروع سنة 1951، وتبعها مؤسسات كبرى سريعا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة Lockheed، ومؤسسة " HP 2.

وبدأت هذه المؤسسات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة، وهو ما استقطب العديد من المؤسسات المؤسسات الدولية ، للاستفادة من توفر المختصين ، المهندسين ، الجديدة كما استقطب العديد من فروع المؤسسات المختلفة، المبرمجين، الأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في

¹ محمد محمود الديب، وادي التكنولوجيا في شبه جزيرة سيناء، ندوة نحو خريطة جغرافية للمعمور المصري ، 15- 17 ابريل 1998، الجمعية

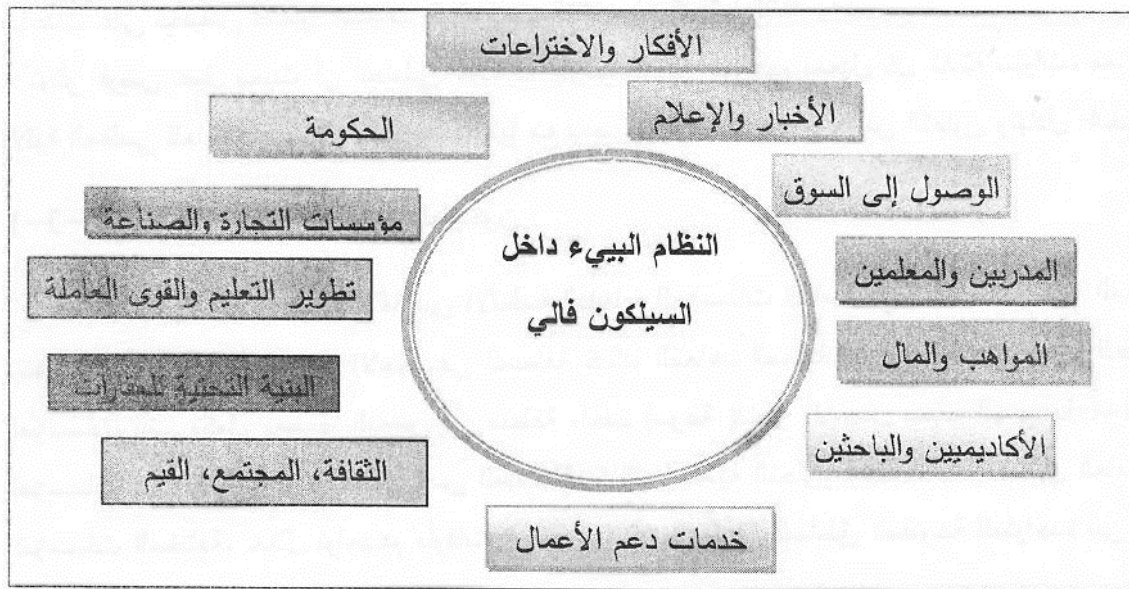
الجغرافية المصرية ، القاهرة، ص: 72

² محمد محمود الديب، نفس المرجع، ص: 46

والاطلاع على احدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما ، حتى أصبح مشروع وادي السيلكون أنجح مجمع صناعي بهذه النوعية في العالم، وقد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة وقتها والقرب من جامعة ستانفورد ، ومن بين أهم العوامل التي أعطت لوادي السيلكون أهميته وجود معهد ستانفورد البحثي والذي تأسس سنة 1946 على الساحل الغربي بهدف دعم التطور الاقتصادي في المنطقة، وكان أيضاً لوجود شخصية مثل فريد تerman " Fred Terman " وهو أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد أثر في نجاح المشروع¹.

ومن بين الأسباب التي دعت " فريد تerman " إلى التفكير في هذا المشروع هو تواجد مدارس تتميز بمستوى عال من الكفاءات، حيث يتخرج منها الطلاب الذين يسعون دائماً للسفر إلى الجانب الشرقي من أمريكا حيث تتوفر مجالات العمل الأكثر والأفضل، ففكر في استغلال الأرض المملوكة لجامع ستانفورد للاستثمار وتشجيع الطلاب على المكوث في هذه المنطقة، وبالفعل استطاع إقناع اثنين من طلبته وهما " David Packard " و " Hewlett Bill " بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل والبدء في تكوين مؤسسة خاصة بما حيث وفر لهم التمويل من بنك محلي وبدأت الشركة في الأول الأمر بإنتاج أجهزة قياس الكترونية في بالو آلتو " Palo Alto " ، وفي سنة 1950 استطاعت شركة Hewlett Packard ومعها بعض المؤسسات التي جذبته الأستاذ " فريد تerman " إلى المنطقة بدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية " Industrial Park " ، وقد جذب النجاح الذي حققته شركة HP العديد من المؤسسات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين وبعض المغامرين إلى المنطقة واستمر النمو على مدى عقدين من الزمان².

الشكل رقم 2-2: النظام البيئي داخل السيلكون فالي في الو.م.أ



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات سابقة.

¹ محمد محمود الديب، مرجع سابق ، ص: 47.

² Keith Chapman and David Walker, **Industrial Location(principles and policies)**, Basil Black well, Oxford and Newyork 2002 /p 198.

1-2- عوامل نجاح وادي السليكون : ويمكن إنجازها فيما يلي 1 :

توفر بنية أساسية مدعومة حكومياً (البعد الفني، البعد الاجتماعي، الموارد التعليمية)

تواجد عديد من المختصين لديهم خبرة فنية ذكية أهلّتهم لتأسيس الى silicon vally

وجود مصادر تمويلية وبنكية تقدم قروض لإنشاء هذه المؤسسات، بحيث يكونوا شركاء في المؤسسات الفنية

العاملة؛

استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد) ، والتي تتيح لها تحديد التوجهات الإستراتيجية

جودة نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكيف مخرجاته وفقاً لاحتياجات المؤسسات

المحلية؛

السمعة الطلابية لجامعة ستانفورد على المستويين المحلي والدولي، وهذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة،

الأساتذة والباحثين؛

تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية، والتي ساهمت بشكل رئيسي في نجاح المشروع، روح

المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدة من نوعها،

توفر التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات وتنوع مصادره، من خلال مبيعات التراخيص المؤسسات وإبرام

العقود مع القطاع الخاص،

قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد وهذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية، والتي بدورها

ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدراتها التنافسية،

توافر فرص عمل بحيث أن العاملين عادة ما يقوموا بتغيير مواقعهم بمعدل كل ثلاثة سنوات، مما يجعل الآلية

العظمى للعاملين في هذا المشروع يعملوا مع بعضهم البعض، مما يزيد من التعاون وتبادل الخبرات.

1-3- الدروس المستفادة من وادي السليكون: أكد الباحثون على أهمية العلاقة بين الأنظمة الداخلية

للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات بعضها البعض، وبين النطاق الاجتماعي للمنطقة كذلك المعاهد

المحلية التي قد أتاحت وجود العديد من المؤسسات التي تكمل بعضها البعض في منطقة واحدة (سرعة إنجاز

الأعمال بسبب ال networking بين المؤسسات فيما بينها و تواجدها في نفس المنطقة، كذلك إمكانية

التحاور وتبادل الخبرات بين العاملين في المؤسسات المختلفة، خلال تواجدهم بأوقات الراحة في الاستراحات

والمناطق المفتوحة المتواجدة بين مناطق العمل.

من مفردات البنية الأساسية الواجبة توفرها في هذه المناطق البحوث التطوير، ورؤوس الأموال والدعم

الاجتماعي، وعلى الرغم من أهمية الطرق العلمية ولكن ليست كل النماذج التي أنشأت نماذج ناجحة، ولكن

¹ مركز المعلومات ودعم القرار، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم : الاطار النظري، 2003، ص: 12.

الناجح منهم هو الذي نجح في إنشاء خطوات تطوير تنمية مستدامة، قادرة على خلق قطاعات أعمال جديدة ومتحددة، عموماً فإنه يمكن استنباط دروس رئيسية من تجربة المشروعات الحضرية الذكية¹:

أن عملية تطوير مشروع حضري ذكي هي عملية طويلة الأمد، وأن التخطيط لمدة 20 و 30 سنة أصبح شيء عادي و شائع المشروعات الحضرية الذكية التابعة مباشرة للجامعات يصعب تطويرها بسبب التداخلات والاختلافات في الاهتمامات لكل منهما،

عدد محدد من المشروعات الذكية التابعة للجامعات نجح في خلق خطوات مستدامة للنمو، وعليه فإن العلاقة بين أقسام الجامعات والمستأجرين والمعاهد نادراً ما تكون منتجة (غالباً التابعة خالصة للجامعات) من أمثلة ذلك ميدان التكنولوجيا الخاص بجامعة MIT في أوائل الستينات، التي ظلت مبانيها فارغة لفترة حيث كانت الشركات تفضل شارع 128 في بوسطن، لأن ثمن الإيجار أقل من مباني ميدان التكنولوجيا لهذا نجحت مؤخراً في إيجاره لشركات كبرى لمدة طويلة مثل NASA IBM، ومبنى خاص للجامعة قد استفادت MIT بعد ذلك عندما أسست منطقة مشابهة في كامبردج بمساحة 725000 م²، وتم اختيار شركة تنمية عقارية محلية لتسويق المشروع.

بدأ الاتجاه إلى تنمية مشروعات مراكز التطوير Development Centers Enterprise ، التي تهدف إلى بناء جسور بين الجامعات وعالم قطاع الأعمال من أجل استخدام الأبحاث الجامعية في المجالات العملية، ويعرف التعاون أيضاً بتوظيف الخريجين والخدمات الاستشارية المختلفة، ومن الظاهر أنه يجب تواجد إحساس قوى القيادة التي تقود عملية التنمية التكنولوجية المستدامة سواء كان شخص مسئول أو جهة مسؤولة.

المطلب الثاني: التجربة الايطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية

1-2- قطاع المؤسسات الصناعية في إيطاليا: تعتبر التجربة الايطالية من أشهر وانجح تجارب التكتل والتشبيك (العناقيد الصناعية) في العالم، وهي عادة ما تسمى بتجربة ايطاليا الثالثة، نظرا للمكانة الهامة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الايطالي.

يتميز الاقتصاد الايطالي بتركيز شديد للمؤسسات الصغيرة ، حيث أن حوالي 9% من هذه الشركات تستخدم الواحدة منها على الأقل 20 موظفاً، وتقوم هذه الأخيرة بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق الدولية وتشمل الأزياء، الأثاث وتزيين البيوت، كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات الغذائية وبعض السلع الإنتاجية، حيث تهيمن على قطاع التصدير بنسبة 80% من السلع المصدر وتمثل أكثر من 50% من أسهم رأس المال في الشركات الأجنبية.

وتشير الإحصائيات أن 45% من المؤسسات الايطالية 10 عمال (موظفين) أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة 20% وفي بريطانيا 30% وتساهم الشركات التي تشغل أقل من 20 عامل في تحقيق 42% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد

¹ Catalin Boja, Clusters Models, Factors and Characteristics, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, 2011 (July), p34.

المؤسسات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في إيطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 33%1.

أما فيما يخص المشاريع المتوسطة الحجم التي تستخدم 0-100-500 عامل، فإن فجوة المقارنة تتسع مع المؤسسات الأوروبية فهي تستقطب أقل من 10% من إجمالي اليد العاملة الإيطالية، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى 17.50% و 16% في فرنسا و 17% في بريطانيا.

2-2- العناقيد الصناعية في إيطاليا: تقع معظم العناقيد الصناعية في ايطالي أو ما يطلق عليها بمصطلح ايطاليا الثالثة شمال شرق ايطاليا ووسطها، وقد تجلّى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة.

وقد حققت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم الإيطالية نجاحاً خاصاً في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية، حقائب اليد الجلدية، الملابس المحبوكة والأثاث، الآلات الموسيقية، والأغذية المجهزة فضلاً عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالآلات، وإيطاليا الثالثة ليست كياناً متجانساً، فالتكتلات الموجودة في المناطق الشمالية - الشرقية تختلف من وجوه كثيرة، اختلافاً ملحوظاً عن تلك الموجودة في المناطق الوسطى.

وقد قدر عدد العناقيد في إيطاليا بعدد 200 عنقود يعمل بها حوالي 2.200.000 عامل في القطاع الصناعي، هؤلاء يمثلون نسبة 42.5% من اليد العاملة في إيطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة برقم أعمال يقدر ب 67 مليار أرو وبمحجم صادرات يتعدى 90 مليار دولار2.

وتتميز المؤسسات الإيطالية بميزتين هامتين هما المرونة وقدرة الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الأحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في اغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعد على النفاذ إلى أسواق جديدة، ورغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل عناقيد صناعية.

2-3- خصائص العناقيد الإيطالية:

من بين أهم خصائص العناقيد الإيطالية، ما يلي:

أ - التخصص المرن: إن خصائص السلع المنتجة ضمن العناقيد الإيطالية أن تكون منتجة حسب طلب الزبائن، ومنوعة ومهيأة تبعاً لطراز رفيع، ويسمى شكل الإنتاج الذي يتيح للشركات صون قدرتها التنافسية بفضل النوعية وسرعة الابتكار الاستجابة ب " التخصص المرن " وتتلخص خصائصه في:

أولاً: يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي أي أن عملية الإنتاج مقسمة إلى مهام تقوم بها شركات مختلفة، ومنه يقوم العنقود على التخصص وتقسيم العمل تخصصاً بموجبه كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج، وهو ما يسهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والتركيز على الاختصاصات الأساسية والمحافظة

¹ سامر مظهر قنطحي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والسورية)،

<http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Finance/SME.htm>.

² مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص 12.

على نوعية المنتجات، كما أن تخصص العنقود يضمن تخصص المؤسسة في مستوى رفيع لتخصص القوة العاملة المحلية، فيصبح التكتل مكانا يسن تركيز المؤسسات فيه.

ثانيا : يتميز الإنتاج بالمرونة فبإمكان عدد من مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو في عملية تقديم وتوريد الخدمات، لبقية أعضاء العنقود، وتستفيد المؤسسات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات والمكونات ، إذ أن ذلك يجعل من تبادل مدخلات الإنتاج مهمة سريعة ومرنة.

وتعد المرونة من الخصائص الأساسية لمدخلات العمل و المؤسسات التي تضمها التكتلات في إيطاليا، لأنها كثيرا ما تديرها الأسر التي تملكها لأنه عادة ما تكون منشأة الإنتاج قريبة من بيت الأسرة، وتكون القوة العاملة مستعدة لتكييف ساعات العمل حسب الطلب وقادرة على ذلك، كما إن الترتيبات غير الرسمية على المستوى الاجتماعي والمؤسسي من الخصائص الهامة للعناقيد الإيطالية، فهي تشكل مثالا رائعا بين تشابك المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ب - المعرفة والابتكار : يمكن توضيح بعض الجوانب المميزة للابتكار في العناقيد الإيطالية، من منطلق أن الابتكار ينطلق من المؤسسة باعتباره عملية انفرادية تحصل داخل المؤسسة ، حيث يصبح الابتكار عملية جماعية داخل التكتل الإيطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف الترابطية للعلاقات داخل التكتل، فتتقاسم قوة العمل محليا يمكن من تقاسم تلقائي لمجموعة من المعارف والمهارات بصورة تلقائية في بقية الشركات داخل العنقود.

وتجري عملية الابتكار داخل العنقود الإيطالي بواسطة عملية متواصلة من الخطوات الصغيرة التراكمية تشمل القيادة والعاملين، وبوجه عام تنتشر المعارف التي تنتج داخل المؤسسات التابعة للتكتل انتشارا سريعا داخل التكتل ذاته، وتنتشر انتشارا بطيئا جدا خارجها فتضمن بذلك العنقود الحصول على ميزة تنافسية تميزه عن غيره.

وقد حظي شكل المعارف في التكتلات الإيطالية بقدر كبير من الاهتمام عامة ، لان البعد الاجتماعي لهذه التكتلات يسهل من استخدام إنتاج وان شر ما يسمى بالمعرفة الضمنية، وليس ما يعرف بالمعرفة المقتننة¹.

ت - المنافسة والتعاون والترسيخ المؤسسي: ما يميز العلاقات التي تربط العنقود الصناعي بأنها علاقات ترابط بدون تبعية "، أي أن البيئة التنافسية هي مزيج من المنافسة والتعاون، فالمؤسسات التي تنتج نفس المنتجات تنافس منافسة شرسة، لكن هذه المنافسة تنظمها القواعد الضمنية في نفس الوقت تتعاون المؤسسات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة، كتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الحقيقية².

ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالجانب المؤسسي الذي يميز العناقيد الصناعية الإيطالية ، الذي يضم المؤسسات التابعة للدولة، نقابات العمال ومنظمات القطاع الخاص... الخ ، وهذه الهياكل المتطورة تساعد في تسهيل التعاون بين المؤسسات، وبين المؤسسات وبقية أعضاء المؤسسات العامة.

¹ عبد الله قلس ، عبد القادر مطاي ، الأهمية التنافسية للمقاولة الصناعية وأثرها على المنافسة ، من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة جسيبة بن بوعلي، الشلف 2010، ص 89

² فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون " خيارات القرن 21" ، إيتريك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص: 14.

ث - التنوع والديناميكية: تؤكد العديد من المؤلفات والدراسات المتعلقة بالتجربة الإيطالية على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خاصة المؤسسات الحرفية الصغيرة، ورغم أهميتها الاقتصادية إلا أن لها علاقات مع شركات أكبر حجماً علاقات داخل التكتل متنوعة للغاية وتتراوح بين المساواة، و والتعذية على احد طرفي سلسلة القيمة المضافة.

ولقد تعرضت العناقيد الصناعية الإيطالية إلى ضغوط متزايدة من المنافسة الدولية، أدت إلى شيء من إعادة الهيكلة في تكتلات متعددة، وأفضى ذلك إلى الإمعان في الانحراف عن النموذج المعياري للعنقود بسبب التركيز الصناعي الذي يحصل من خلال الإيطالي، وهناك عدد من العناقيد يضم شركات قليلة، عمليات الدمج والشراء، وهو ما يتيح لها تثبيت علاقات التعاقد من الباطن التنوع والابتكار والانفتاح في علاقتها على المستوى الدولي.

2-4- السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في إيطاليا:

تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية الإيطالية، في ما يلي 1:

يتركز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات، تقوم مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها:

الدعم الإداري، التكنولوجي، ضمانات الائتمان، كذلك الاستفادة من فرص الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة، مع منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية وتأمين الصادرات وتشجيع التصدير، إضافة إلى تنظيم المعارض والدعاية والترويج للمنتجات.

من كل ما ذكرناه سابقاً يجعل العناقيد الصناعية الإيطالية تتميز بأنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل أن لها أبعاد اجتماعية وثقافية مهمة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد القائمة.

المطلب الثالث: التجربة الهندية للعناقيد الصناعية بانجالور نموذجاً

3-1- خلفية تاريخية عن بانجالور Bangalore:

نبدأ بالحديث عن الهند بصفة عامة منذ عام 1974، وتحديدًا في خطتها الأولى للعلم والتكنولوجيا (1974-1989)، أشارت الهند رسمياً وبوضوح إلى ضرورة استيعاب التكنولوجيا واستيعاب طاقاتها المحلية وتطويرها، فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الهندية أكدت على البحث والتطوير على المستوى المحلي في هيئات البلاد المختلفة الموجهة للتعامل مع العلم والتكنولوجيا بهدف أساسي وهو تجنب الاعتماد على تكنولوجيا بلدان أخرى، وفي أثناء السبعينات والثمانينات تم تعزيز هذه الاتجاهات والسياسات الناجمة عنها والخاصة بالاعتماد على النفس في مجال العلم والتكنولوجيا، ولكن دون اهتمام كبير بتطوير التكنولوجيا الموجهة للتصدير، وفي أثناء هذين

¹ محمد الأمين بن عزة، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثاني، جوان 2004، ص: 40.

العقدين أيضاً أعطيت الأولوية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في مجالات حيوية مثل مياه الشرب وصناعة منتجات الألبان واللقاحات والاتصالات السلكية واللاسلكية¹.

وقد عانت الهند بشدة سابقاً من قوانين الحماية الفكرية التي فرضتها جهات الاستيراد العليا بالإضافة إلى تأثرها بسبب احتكار شركة IBM للسوق الهندي سنة 1978، وكان لانتخاب راجيف غاندي الرئاسة وزراء الهند أثره القوي في تغيير وجهة النظر لدعم صناعة البرمجيات والأجهزة، وتم وضع سياسات لأول مرة . للإلكترونيات والبرمجيات والاتصالات وصناعات أخرى وذلك سنة 1934.

ورغم أن تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهندية في السنوات الماضية كان يسيطر عليه القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات فإن الحكومة لعبت دوراً مهماً وكانت عاملاً مساعداً في هذا المجال، فالحكومة الهندية هي التي بدأت المشروعات الحضرية الذكية عام 1986، وهي التي أعطت دفعة شديدة القوة لمناطق إعداد الصادرات من البرمجيات في أوائل التسعينيات من خلال دعمها لقسم الإلكترونيات، وتم إنشاء وزارة جديدة لتكنولوجيا المعلومات لتحفيز التطور الصناعي وضمان انتشار الفوائد الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأوسع صورة ممكنة.

كان التحدي الأكبر في مجال المؤسسات الهندية هو نقص الاتصالات الدولية والتي تعد البنية الأساسية لتصدير البرمجيات وذلك في الثمانينات، وتم تأسيس أول محطة أرضية سنة 1986 للربط الدولي.

في نهاية الثمانينات تم اقتراح إنشاء المشروعات الحضرية الذكية واعتبارها مناطق لإنتاج وتصدير البرمجيات، مع إعطاء تسهيلات للمؤسسات العاملة من ناحية الإعفاءات الضريبية، ومن بين هذه المؤسسات خطوط أقمار صناعية عالية السرعة خدمات الآلي المميزة، ومنحها مكاتب جاهزة للعمل مزودة بموصلات الانترنت السريعة التدفق، ولهذه المؤسسات حرية الاستيراد للأدوات اللازمة لها دون قيود جمركية، كما تم السماح بتملك الأجانب بنسبة 100 % بشرط ضمان حجم تصدير معين.

بدأ السماح بإنشاء هذه المشروعات في أي مكان في بادئ الأمر، كانت الانطلاقة بثلاثة مشروعات سنة 1990، في " بانجالور ، بيون وبوهانشاور"، بعد هذه المشروعات الثلاثة تلتها أربعة أخرى سنة 1991، حتى أصبحت للمشروعات الحضرية الذكية استقلاليتها في الهند وفي سنة 1998، حيث تم تقليص الرسوم على الواردات، وأصبح بإمكان مؤسسات البرمجيات أن تشارك مؤسسات أجنبية عالمية وفي سنة 1998، أصبح لدى الهند 25 حديقة تكنولوجية أهمهما في " بانجالور" بمشاركة من حكومة " كارناتاكا " و" تاتا " الصناعية ومؤسسات من سنغافورة وبدأ الاستفادة من القوى العاملة في الهند، التي تتمتع بكفاءات فنية ومهارات لغوية وتكلفة بسيطة.

في سنة 1998 تم تعيين رئيس وزراء جديد هو Vajpayee وأعلن أن الهدف هو جعل الهند مركز قوة في تكنولوجيا المعلومات، على أن تكون سباقة إلى عصر المعلومات، وقد حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات طفرة مبهرة

¹ سعيد الحضري، الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص: 29.

في التسعينات، حيث حقق معدل النمو لهذا القطاع من 1994 إلى 1999 زيادة 40 % مقارنة بزيادة قدرها 6,6 لباقي القطاعات الاقتصادية في الهند.

بدأ التحول يأخذ مجراه سنة 1999، كانت الهند قد عقدت عقود كثيرة مع مؤسسات كبرى عالمية، وأصبح الهدف هو جعل الهند رقم واحد في تقديم منتجات تكنولوجيا المعلومات للعالم كله.

بدأ تحفيز تصدير البرمجيات و استيرادها بسهولة، وحدثت قفزة مرتفعة في كمية الصادرات محققة منافسة عالمية، بقيمة وجودة عالية، ووصلت عائدات البرمجيات سنة 1999 إلى 65% من إجمالي عائدات تكنولوجيا المعلومات، حيث يعمل بها زيادة عن 200 ألف عامل، ووصل حجم العوائد من البرمجيات 3,9 بليون دولار 1999 بما يعادل أربعة أضعاف عمليات تصنيع الأجهزة وبالنظر لعائدات الهند وقتها 4 بليون دولار من مجال البرمجيات في حين أن الحجم العالمي كان 300 - 400 بليون دولار .

بدأت المعاهد التعليمية في الهند في تدريب حوالي 37 ألف متخصص في مجال الكمبيوتر سنوياً والقطاع الخاص يدرّب حوالي 200 ألف سنوياً، فبدأ الاستفادة من فرق التوقيت الكبير بين الهند وأمريكا الذي يصل إلى 12,5 ساعة في عمل عقود للصيانة والدعم الفني ومهام أخرى يمكن القيام بها بعد مواعيد العمل في أمريكا والتي توافق مواعيد العمل بالهند وكان ذلك سبب في اتجاه الكثير من المؤسسات الأمريكية والأوروبية في التسعينات لعمل عقود مع المؤسسات الهندية¹.

كل هذه السياسات والمزايا دفعت مؤسسات كبرى مثل Texas instruments ، HP لجعل مراكز تطوير لها في الهند ، وكانت الدوافع هي: كفاءة العاملين ، قلة تكلفة الإنتاج ، انعدام مخاطر البعد التي قد تنشأ من خطوط الأقمار الصناعية، وبالتالي أصبح الإنتاج في الهند يماثل الإنتاج في silicon valley دون أدنى اختلاف.

دفع ذلك المؤسسات الهندية لتطوير نفسها، ورفع معدلات الكفاءة بما للمعدلات العالمية الحصول على شهادات الجودة مثل ISO ، SEI ، و وصلت عشرة مؤسسات إلى المستوى الخامس الذي لم تصل إليه سوى ستة مؤسسات في أمريكا، و وصل متوسط الدخل للموظفين العاملين في هذا المجال 15000 20000 دولار سنوياً، مقارنة ب 100000 دولار سنوياً في العديد من الدول مثل أيرلندا.

كذلك الجامعات أحرزت تقدماً كبيراً جداً وأصبح خريجوها على مستويات تنافسية مع جامعات عالمية مثل " هارفورد " في أمريكا، ويكفي أن نعرف أن متطلبات التقديم للالتحاق بجامعة إسلام آباد الهندية مثلاً أعلى من متطلبات جامعة " هارفورد " الأمريكية تم وضع خطة لتكنولوجيا المعلومات وكان للخطة اهتمامين أساسيين².

معالجة النقص في البنية الأساسية ليست فقط في الاتصالات ولكن أيضاً الطرق، المطارات، والطاقة الكهربائية للمشروعات؛

¹ سعيد الحضري، مرجع سابق ، ص: 30-31.

² سميحة فوزي، الصنيع والمدن الجديدة : أعمال ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1986، ص: 198.

التغلب على البيروقراطية الصعبة والخطوط الحمراء التي لا يجب تجاوزها ؛

3-2- الأطراف الداعمة في عمليات التطور التكنولوجي لـ بانجالور:

من بين الأطراف الفاعلة منها 1:

المستوى المحلي: وهي الإدارة المحلية للمدينة، والتي تلعب دوراً هاماً في كافة عمليات التطوير ؛

المستوى الإقليمي: وهي الإدارة المحلية لولاية "كارناتاكا" لها أدواراً هامة في غالبية عمليات التطوير

المستوى الوطني: وهي مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة والتي تشارك في بعض هذه المحاولات؛

القطاع الخاص: (Tata Industries) وغالباً ما يشارك في تمويل وتنفيذ عمليات التطوير؛

الجهات العالمية: وهي تؤدي دوراً هاماً معززاً لهذه العمليات، حيث تعد أحد أهم الأطراف وغالباً ما تشارك

في عملية التطوير سواء بالتمويل أو الدعوم الفني، ولعل من أهم هذه الجهات البنك الدولي ومؤسسات متعددة

من سنغافورة وأستراليا وفرنسا.

منظمات المجتمع المدني: وهي تلك المنظمات الأهلية التي تتواجد في المدينة وتلعب دوراً هاماً في مراحل

التخطيط والتنفيذ وتعد حلقة الوصل الفعالة بين الأطراف السابقة والأفراد.

الأفراد: هم أهم طرف في عمليات التنمية ذلك لأنهم الهدف الحقيقي لهذه العمليات، ولأنهم المستعمل

الرئيسي لها، غالباً ما يشاركون في مراحل صنع القرار والمتابعة والصيانة بعد التشغيل.

3-3- الدروس المستفادة من بانجالور:

ظهرت الأهمية إلى وضع رؤية Vision ، أكبر لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات بالهند، بحيث يجب النظر

الفئات العريضة من الشعب ودعم استخدامه للتكنولوجي، ليحقق فوائد وعوائد تعود على عامة الشعب كله،

وليس العاملين فقط في تكنولوجيا المعلومات وبالتالي تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات في حل المشكلات

المحلية، والسماح باستخدام هذه التكنولوجيا محلياً بدون رسوم أو جمارك تفرض على الاستخدام المحلي، مثل نفس

المزايا المقدمة للتصدير وبالتالي سيزيد ذلك من انتشار استخدام التكنولوجيا بصورة متوافقة مع المواطنين والبيئة.

الدرس المستفادة من تجربة وادي السليكون أنه مشروع جماعي يسانده كل القائمين عليه والعاملين به،

وليس مجرد خطوات فردية والهند مفتقدة لذلك التعاون بين المؤسسات المختلفة. و المتخصصين، بين الجامعات

ومعاهد الأبحاث ومصادر التمويل) ، وإذا تم ذلك فسيتم انتشاره حتى بين الشركات الأجنبية والهندية، لذلك

يجب وضع حوافز لعمل مثل هذه المشاركات أو التعاون بين الأجهزة مع بعضها البعض، (والتجربة الجزائرية تواجه

نفس المشكلة وما زالت المحاولات مستمرة لإحداث هذا التعاون البناء).

من الضروري أن يتم استقطاب خريجي معاهد التكنولوجيا بالهند، حرصاً للعمل داخل الهند لقيادة عجلة

التطوير في العقود القادمة، بمعنى أن يتم تحسين الاقتصاد وبالشكل الذي يجذب صغار المهندسين والفنيين

للابتكار والتطوير 2.

¹ سعيد الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص : 32.

² سميحة فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

توجيه النظر إلى التحالف بين صناعة البرمجيات أو تكنولوجيا المعلومات وبين الحكومة، لأن الهدف يجب أن يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقوية النسيج الاقتصادي الداخلي، سعياً لتوفير وتحسين فرص العمل ومستوي المعيشة لكل الشعب الهندي.

ومن خلال تناول هذه الدروس ظهرت بعض الايجابيات والسلبيات وهي كما يلي:

أولاً : الايجابيات التي تدعم التطور مجال التكنولوجيا بالهند

الدعم الشخصي لنائب وزير التعليم العالي و رئيس الوزراء،

السياسات الحكومية المفضلة

توافر العمالة العامة بكثافة،

قدرة على التعامل باللغة الانجليزية

انخفاض تكلفة الضرائب

استثمارات ضخمة في مجالات البحوث والتطوير،

ثانياً : السلبيات التي تعرقل تطوير مجال التكنولوجيا بالهند

النقص في السياسات التكنولوجية طويلة الأجل،

عدم كفاية بيئات البنية الأساسية

عدم تعاون صناعة البحوث والتطوير بالشكل الكافي،

بيروقراطية غير مجدية بالشكل المطلوب،

عدم كفاية رأس المال،

الانتشار البطيء لتكنولوجيا المعلومات في باقي مناطق الهند،

الضغط المتزايد على البنية الأساسية والخدمات، ساعد على سرعة تدهورها وعدم كفاءتها لاحتياجات

المستعملين، ووصل الأمر إلى أن هذه المدينة التي تعد المدينة الأولى للأنشطة الاقتصادية المعلوماتية في

قارة آسيا،

من بين الآثار السلبية نجد انقطاع التيار الكهربائي عنها أربعة ساعات يومياً،

الازدحام المروري وانتشار التلوث

المطلب الرابع : التجربة اليابانية للعناقيد الصناعية

4-1- نشأة العناقيد الصناعية في اليابان:

قبل التفصيل في العناقيد الصناعية في اليابان لابد من الإشارة إلى انه يوجد نوعان من العناقيد في اليابان

عناقيد صناعية وعناقيد معرفية (إبداعية)، وسنركز في هذه الدراسة على العناقيد الصناعية، ولكن ستكون هناك

إشارة بسيطة إلى العناقيد المعرفية، والسبب في ذلك أن كلا النوعين مترابطان وتوجد بينهما علاقات تفاعلية لابد

من معرفتها.

تعريف العناقيد الصناعية اليابانية : تعرف METI العناقيد الصناعية على أنها ليست مجرد تجمع للمؤسسات وغيرها من دون تفاعلات بينها بل كمحيط أعمال إبداعي" ، أين يتم إنشاء مؤسسات جديدة تشارك فيما بينها نفس الموارد بسبب العلاقات والشبكات الأفقية، مثلا صناعية، جامعة حكومة والعلاقات فيما بين المؤسسات، والنتيجة هي صناعات بمزايا مقارنة ذات دور كبير في تحسين وتطوير العقود ككل¹.

2-4- أهداف ومساعي العناقيد الصناعية في اليابان:

إن من أهم أهداف العناقيد الصناعية في اليابان فيما يلي:

توفير محيط وبيئة أعمال تدعم الإبداع،

توفير صناعات جديدة في المجالات التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية في مبادرة النمو الاقتصادي وباقي

البرامج الوطنية،

تسريع وتيرة ظهور الأثر التداؤبي، من خلال الربط بين سياسات التطوير الجهوية التي تطبقها الحكومات

المحلية، و تتمثل أهداف العناقيد الصناعية في اليابان في ما يلي²:

تفعيل روح الإبداع المتبادل العمل على تقوية الصناعات و تقوية قدرتها على التكيف مع متغيرات المحيط،

السعي إلى الاستفادة من العناقيد الدولية، والعمل على ربطها مع العناقيد المحلية مع تحسين جودتها، مما يزيد

من قدرتها على جذب الأعمال الأفراد والاستثمارات من العالم ككل،

3-4- صياغة إستراتيجية العناقيد الصناعية في اليابان: لقد استغرقت METI عشر سنوات كاملة في

رسم إستراتيجية العناقيد الصناعية قبل إعلانها في 2001، وهذا بالاعتماد على دراسة قام فريق خاص ضمن

الوزارة بإجراء البحوث الأولية حول العناقيد الصناعية في اليابان والبلدان الأخرى (مقارنة مرجعية) ، كما تمت

الاستعانة بمجموعة من خبراء وبتنظيم ندوات لتبادل الأفكار المسائل المتعلقة بالإستراتيجية وفي الأخير تم الإعلان

عن مخططات العناقيد الصناعية لمدة 10 سنوات من 2001 إلى 2010م، ولكن الوزارة قامت بتوسيع الفترة إلى

عشر سنوات تمتد من 2011 إلى 2020م ، وكانت موزعة على ثلاث مراحل³.

4-4- إستراتيجية إنشاء العناقيد الصناعية اليابانية: إن المتبع لكيفية إنشاء هذه العناقيد يلاحظ أنه توجد

اختلافات في كيفية تطبيق إستراتيجية العناقيد من مرحلة إلى أخرى، ولكن عموما يمكننا القول أن هناك نقاط

أساسية مشتركة بين كل المراحل، وفيما يلي نوضح النقاط المشتركة⁴ :

¹ Fujita K and child Hill R., "Industry clusters and transnational networks: Japan's new direction in regional policy", Workshop on Neo-liberalism in East Asia, National university of Singapore, November 15-16, 2007, p. 11

² OECD Reviews of regional innovation, op cit, p. 228.

³ Nishimura J and Okamuro H., "Has the industrial cluster project improved the R&D productivity of university-industry partnership in Japan", DRUID summer conference, Copenhagen, 2009, p.716

⁴ METI, Second term medium-range industrial cluster plan, 2006, p. 20-22

إنشاء شبكات الصناعات تساعد فيها الجامعات والحكومة في تنمية المناطق الجهوية، حيث انه بالتعاون مع حكومات الولايات المتحدة الأمريكية يتم تأسيس منظمات الترويج للعناقيد ، وهي مؤسسات غير ربحية تروج لخلق الشبكات المحلية بين الجامعات قطاع الأعمال، معاهد البحوث، الحكومات المحلية ومؤسسات التجارة، للبحث على الإبداع وخلق الأعمال الجديدة داخل اليابان.

كذلك مع وجود مؤسسة قاعدية تعمل كمحور أساسي لنمو العنقود، والتي يكون لها القدرة على دعم تكوين العنقود خاصة في مرحلة الأولى، لان اتحاد قدرة المؤسسة النواة (مؤسسة كبيرة) المتمثلة في رأس مالها، مع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في التكنولوجيا العالية يشكل منطلقاً في النمو والتطوير المشترك، بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الجامعات ومعاهد البحث يمكن للصناعات أن تخلق تكنولوجيا جديدة وأعمال جديدة، حيث أن وجود الدعم اللازم في تكوين هذه الشبكات تم إنشاء مجالس افتراضية مكونة من مسيري العناقيد لنشر المعلومات، ولا يقتصر عمل هذه الشبكات داخل اليابان فقط بل يتعداه إلى خارجه من خلال دعم التعاون بين المناطق الجهوية اليابانية والمناطق الخارجية لتكتمل كل مناطق الأخرى، سواء في مجال المعلومات أو التكنولوجيا أو الموارد البشرية ويكون التعاون بالأخذ بعين الاعتبار الأسواق المستهدفة، العمليات الصناعية والتسويقية، تصميم المنتجات الملكية الفكرية التمويل وهذا حتى تكون الفائدة للجميع.

إنشاء وخلق برامج التطوير التكنولوجي مع الشركاء الجهويين وذلك بالتهاون بين قطاع الأعمال والجامعات، من خلال إجراء دراسات الجدوى للحكم على قابلية تطبيق المشروع، كذلك تشجيع القنوات التي تعمل في مجال التوزيع، وهذا بالتعاون مع الخبراء ومؤسسات التجارة إذ لا بد من بذل جهود لتقوية الشراكة مع المؤسسات التجارية، وتطوير أسواق جديدة للتمكن من تسويق المنتجات الجديدة.

تشجيع توفير أعمال جديدة مساعدة تعمل على تطوير استراتيجيات التسويق و مخططات العمل وهذا من خلال: دراسة رغبات الزبائن المستهدفين وحاجاتهم، تصاميم المنتجات القيام بالبحوث الضرورية لتطوير المنتجات، حماية الملكية الفكرية، مخطط الموارد الأولية، أنظمة التوزيع والتسعير، مصادر الموارد المالية الخ.

تعزيز الروابط بين المؤسسات المالية والعناقيد الصناعية، ويكون هذا من خلال إنشاء صناديق، بنوك عمومية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة داخل العنقود الصناعي، كما تم إنشاء أنظمة قروض مقدمة لإدارة الإبداع في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل هذا لدعم الأعمال الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال ما تم ذكره يمكن أن نوضحه في الجدول التالي¹:

¹ Jitex (international technology and strategy consulting), op cit, p. 15

الجدول رقم 2-1: آليات تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية في اليابان

برامج الدعم	أمثلة توضيحية
تشكيل الشبكات	تأسيس المؤسسات المروجة للعناقيد . إرسال منسقين للمؤسسات والجامعات المشاركة . نشر المعلومات من خلال المواقع الالكترونية والبريد الالكتروني. تنظيم اجتماعات بين الجامعة والصناعة ولقاءات مشتركة لإعلان النتائج ، ملتقيات، ندوات، ورشات عمل، تطوير قاعدة معلومات حول المؤسسات والباحثين والداعمين
دعم البحث والتطوير	تنمية البحث والتطوير من قبل الصناديق العمومية. الترويج لاستخدام نتائج البحوث العلمية. دعم حماية والاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية.
الصناعات الناشئة	تقديم تسهيلات للمؤسسات الناشئة تشجيع مسيري المؤسسات الناشئة تشكيل شبكة بين المؤسسات الناشئة والمسيرين الناشئين
الدعم التسويقي	تنظيم فعاليات لربط الأعمال ومعارض المنتجات (بما في ذلك الأسواق الخارجية). التعاون مع مؤسسات الناشئة . تأسيس نظام توزيع. رعاية السوق من خلال المنسقين. دعم التعاون بين الصناعات.
الدعم المالي	التعاون مع المؤسسات والهيئات المالية المحلية) تنظيم ملتقى الدعم المالي للعناقيد الصناعية) تكوين رأسمال للأعمال المحلية. تنظيم اجتماعات للإعلان عن مخططات الأعمال.
تشجيع الموارد البشرية	تشجيع الموارد المتخصصة (التكوين الصناعي للأفراد ، الإدارة التكنولوجية للموارد البشرية...الخ).

Soures: Nishimura J and Okalkmuro H., "Has the industrial cluster project improved the R&D productivity of university-industry partnership in Japan", DRUID summer conference, Copenhagen, 2009, p.717.

4-5- تقييم مدى نجاعة إستراتيجية العناقيد الصناعية اليابانية : إن تقييم أي إستراتيجية لمعرفة نجاحها من عدمه، عملة اليابان على تعين فريق دراسات يعمل على دراسة مستقلة لتقييم العناقيد الصناعية في الفترة الممتدة

من أبريل 2005 الى غاية 2015 ، يتضمن التقييم توصيات للعناقيد الصناعية، ويتم إعادة التقييم كل سنة حسب طلب مسئول METI ، ويشمل التقييم ثلاثة مستويات هي:

تقيم المشاريع بشكل منفرد لكل مشروع : تعمل اليابان في كل سنة مالية عن طريق المكاتب الجهوية للوزارة، بإجراء تقييم لكيفية مدى تطبيق المشاريع وما أن كانت الأهداف المالية قد تحققت ، ثم تعلن النتائج.

تقيم مجموع المشاريع في شكلها الجماعي : في كل سنة مالية تقوم الوزارة بتقييم المشاريع بشكل مجتمع بناء على القاعدة المشكلة من التقييم الأول الخاص بالتقييم المنفرد للمشروع، لمعرفة الآثار المترتبة على المؤسسات المشاركة في العنقود ومدى رضاها عن هذه المشاريع، ثم تقوم بالإعلان عن نتائج التقييم.

تقيم أهداف المخطط ككل: في البداية تقوم بإجراء تقييم للسنة الأولى، ثم تقييم آخر في منتصف السنة الثالثة للسنتين الأولى والثانية معاً ، ثم تقييم في السنة الخامسة للسنوات الأربع السابقة معاً، لتكوين رؤية واضحة وتكوين برامج مرنة بناء على ما تم تحقيقه من الإدارة الإستراتيجية للمرحلة ككل، ومن هنا يمكننا أن نلخص ما يلي¹:

إيجاد العوامل المساعدة التي يستفيد منها لكل العناقيد مع معرفة مراحل تطور كل عنقود مع تحديد الأثر وتوضيح مستوى الرضا عن كل عنقود ، بالإضافة تحديد التحديات الممكنة للعمل على تطور العناقيد في كل منطقة (السبب الأهم).

ويكون التقييم بداية بإرسال استشارات إلى كل المؤسسات الأعضاء في العناقيد وتحاول الاستمارة جمع ستة محاور أساسية:

تواجد عنقود مركزي أو محوري (من خلال جمع المعلومات حول كل عنقود و نسبة المشاركة فيه).

التعاون: يتم تحديد نسبة المؤسسات التي لديها علاقات من نوع الصناعة، والمؤسسات التي لديها علاقات من نوع صناعة التي تعتمد على مخرجات الجامعة ومراكز البحث، وكذا الاستفادة من الدعم المالي الحكومي.

البحوث والتطوير : نسبة المؤسسات التي تهتم بالبحث والتطوير

الأثر الاقتصادي : مثل ارتفاع أو انخفاض المبيعات.

رضا المشاركين : نسبة رضا الأعضاء عن أنشطة العنقود.

ترسل نتائج الاستثمارات وفقاً لبيانات إحصائيات حول الأثر الاقتصادي المبيعات الأرباح، الموظفين... (الخ)، بالإضافة العمل على إجراء مقابلات شخصية للحصول على تفاصيل أكثر حول أسئلة الاستثمار، وبالاعتماد على هذه الاستثمارات يتم تحليل النتائج وعرضها، مع مقارنتها بالنتائج المتوسطة لمشاريع أخرى (تستخدم كمرجع للمقارنة)، وتعتبر نتائج البحث والتحليل وسيلة لتعديل العناقيد وأنشطتها ولتعديل الخدمات التي تقدمها الحكومة المركزية كما تستخدم لمعرفة أثر الانضمام إلى العنقود (دراسة مقارنة).

¹ European Cluster Policy Group, "Study visit to Japan", October 4-9, 2009, p.5-6.

خلاصة الفصل :

ركزت هذه الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال تطوير قدرتها وصولاً إلى محاكاة سلوك المؤسسات الكبيرة في تخفيض التكاليف والأسعار عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج، كما تؤدي العناقيد الصناعية دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول النامية، حيث تساهم تلك المؤسسات في توفير مناصب العمل وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية، ولكن هناك بعض من المخاطر التي تواجه تلك المشروعات وتحول دون تحقيق تلك المشروعات للأهداف المرجوة منها.

و تشير التجارب الدولية لإستراتيجية للعناقيد الصناعية أن العديد من المخاطر التي أدت إلى فشل هذه التجارب في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة لإنتاج مثل المواد الخام و المعدات بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل، و تشمل مزايا العناقيد الصناعية تحقيق وفورات الحجم للمدخلات، و تحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات و الطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ذلك لأن التعاون بين تلك المؤسسات و بعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص و تقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كذلك فإن العمل المشترك يشجعها على التعلم من بعضها البعض، و تبادل الأفكار و المعلومات بما يحسن من جودة المنتجات، و يؤدي لزيادة الأرباح السوقية.

و على الجانب الآخر فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية و الأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المشروعات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة العناقيد الصناعية باعتبارها عاملاً أساسياً لمواجهة أخطار المؤسسات الصناعية، و تحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل الثالث:

العناقد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة
التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
الجزائر

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية معا، حيث تساهم تلك المؤسسات في توليد العمالة وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة والفرص الاقتصادية.

وتشمل مزايا العناقيد الصناعية (Industriel Cluster) تحقيق وفورات الحجم للمدخلات ، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم ، ذلك لأن التعاون بين تلك المؤسسات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج ، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المشروعات على التعلم من بعضها البعض ، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات ، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية .

وعلى هذا الأساس انتهجت الجزائر العديد من استراتيجيات الدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك لدورهم الهام في حل مشكلتي الفقر والبطالة، واتجهت إلى دمجهم في مجموعة من العناقيد الصناعية المتخصصة واعتبرتهم أداة لتحقيق التكامل الصناعي بين الوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم من جانب مع الوحدات الإنتاجية الكبيرة الحجم من جانب آخر مستهدفة من ذلك تحقيق ميزة تنافسية للمنتجات الجزائرية والحد من مخاطر المنافسة الناجمة من تواجد المنتجات المثلثة المستوردة في الأسواق الجزائرية، وفي هذا الإطار عملت الجزائر على دعم هذا القطاع، مستهدفة من ذلك تعزيز القدرة الانتاجية و التنافسية والتصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول أولت اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا الاهتمام جسد لخلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية، و هذا من خلال الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية و الدولية و جميع المجالات، وتقوم الدولة الجزائرية بدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف الأشكال و الوسائل نظرا لدورها الكبير في الاقتصاد الوطني ورغم هذا نجد ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وعراقيل تزيد من احتمال فشلها خاصة في سنواتها الاولى، وانطلاقا من هذا قمنا بتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال التطرق أولا لنشأتها وتطورها ثم أهميتها و مساهمتها في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

ظهر مصطلح " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول ، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

فقد عرف المشرع الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في المادة 4 منه تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، تستوفي شروط الاستقلالية¹.

ويأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي²:

بالنسبة للمؤسسة المصغرة: تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 10-49 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 200 مليون دينار.

¹ عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص144.

² عبد الرزاق فوزي: إشكالية تطور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 26، ديسمبر 2006، ص:182.

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.

كما أن قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 جانفي سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء ببعض التعديلات التي تتماشى و الوقت الحالي، فحسب المادة 5 من نفس القانون تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات 1:

تشغل من واحد 1 إلى مائتين و خمسين 250 شخصا.

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري.

تستوفي معيار الاستقلالية

ويأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في نص هذا القانون على النحو التالي:

بالنسبة للمؤسسة المصغرة: تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار.

بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 10-49 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 400 مليون دينار جزائري.

بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 400 مليون و4 ملايين دينار جزائري.

ومن هنا يمكن تلخيص المعطيات السالفة في الجدول التالي:2

الجدول رقم 3-1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مجموع الحصيلة السنوية		رقم الأعمال		عدد العمال		المعيار حجم المؤسسة
حدود دنيا	حدود قصى	حدود دنيا	حدود قصى	حدود دنيا	حدود قصى	مؤسسة مصغرة
20 مليون دج	-	40 مليون دج	-	09	01	مؤسسة صغيرة
200 مليون دج	20 مليون دج	400 مليون دج	40 مليون دج	49	10	مؤسسة متوسطة
1 مليار دج	200 مليون دج	4 مليار دج	400 مليون دج	250	50	

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، المواد 8،9،10، ص 6.

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 5.

² الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، المواد 8،9،10، ص 6.

المطلب الثاني: مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1.1994 ما أدى إلى تطور وتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر، ليتضاعف عددها بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته.

ولقد مرت هذه المؤسسات بمراحل عدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و نستطيع تتبع هذه المراحل وفق التقسيم التالي:2

المرحلة الأولى (1962-1990)

لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للفرنسيين قبل الاستقلال وبعد الاستقلال مباشرة، وارتبط دورها بأهداف المستعمر فلقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الاستخراجية تابعة للقطاع الخاص، و مع الاستقلال استرجعت الجزائر العديد من الوحدات كان عددها سنة 1962، 1120 وحدة، و عدد العمال 57480 لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع عدد عمال 65053 سنة 1963. 3

وقد قامت الدولة بإصدار قانون التسيير الذاتين الأمر الصادر في 1962/08/21 المتعلق بلجان تسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، ليصدر بعد ذلك القانون الخاص بالاستثمار سنة 1963 و كان الهدف منه و ضع نظام يتكفل بإضفاء الاستقلال على البيئة العامة غير أنه لم يكن له تأثير مباشر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي سنة 1966 صدر قانون آخر خاص بالاستثمار وكان هدفه تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية وقد تضمن هذا القانون احتكام الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية، و قد اعتبر هذا شكلاً من أشكال إعادة تشغيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و تسييرها.

ومنذ الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول القيام بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني وقد كان المخططان الخماسيان الأول 1980-1984 و الثاني 1985-1989 يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار النظام الاشتراكي، فصدرت العديد من القوانين و التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و

¹ الشريف غياط، محمد بوقموم: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 6، الحلقة، 2012، ص 51.

² سهام بوفلفل: الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص: 194.

¹ هادية بوسعدية، الأزهر ضيف: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى المنتدى الوطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، يومي 7/6 ديسمبر 2017، ص:5.

المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة باستثمار القانون المؤرخ في 21/08/1988 او القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04/01/1980 والاجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات المرسوم رقم 192/82 المؤرخ في 04/06/1982، في سنة 1983 أنشأ ديوان لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمار الخاص سنة 1987 بفتح الغرفة الوطنية للتجارة الخواص، واستمرت الاجراءات المماثلة إلى بداية التسعينات و قد كانت لهذه التحولات تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.1

المرحلة الثانية (1990-2000)

خلال بداية التسعينات ظهرت مجموعة من الاصلاحات والقوانين التي أدت إلى حوصصة المؤسسات العمومية لتدعيم و تحفيز القطاع الخاص، وقد عرفت الفترة تطور في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة منها في العديد القطاعات، حيث تم إصدار العديد من القوانين و المراسيم التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن بينها:

- صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض في 14/04/1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي بفتح الطريق لكل أشكال مساهمة الاستثمار الرأسمال الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة، وقد خصص في المواد مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.

- صدور مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعويض القطاعين العام و الخاص إلى نفس المعاملة عن طريق إخضاعهم إلى نفس معايير و شروط التصدير.

- صدور قانون الاستثمار ضمن المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ 05/10/1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد عن طريق ترقية تشجيع و ضمان الاستثمارات.2

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18/07/1994 والذي تم من خلاله إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، التي من شأنها أن تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و العمل على زيادة التعاون الدولي لاسيما في هذا المجال.

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تعمل على مساعدة تقديم الدعم و التوجيهات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في

3.1996/09/08

المرحلة الثالثة (2000-2020)

¹ رجاء بوخذنة ، إيمان فارح ، أهمية العناقيد الصناعية في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، جوان 2014، ص ص 38-39.

² - هادية بوسعدية، الأزهر ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

³ - عبد الله الطيبي ، مرجع سبق ذكره، ص 142.

إن أبرز ما ميز هذه المرحلة صدور قانون يتعلق بتطوير الاستثمار من خلال هذه الفترة التي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإصدار الأمر الرئاسي رقم 01-03 و المؤرخ في 20/08/2021 و الذي يستبدل فكرة ترقية مجال الاستثمارات التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 12-93 بفكرة تطوير الاستثمار، وذلك لأنه لم يحقق الأهداف التي وضعت من أجل تحقيقها في تعزيز الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث قدم هذا القانون بالإضافة لمجال الاستثمار ذو الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، كما يكرس انسحاب الدولة في مجال الاستثمار الاقتصادي بحيث يتضح دور المنتج و تنفرع لدور المحفز.¹

و بموجب هذا القانون تم إنشاء الهيئات التي تقوم بتسيير ملف الاستثمار و المتمثل في: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الموحد.

ثم جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ 12/12/2001، و الذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و الذي تم من خلاله تعريف بالإطار القانوني و التنظيمي التي تنشط فيه هذه المؤسسات و كذا آليات دعمها و ترقيتها في الجزائر، حيث حددت المادة 11 من هذا القانون تدابير المساعدة و الدعم اللازم لترقيتها.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11/11/2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تحديد قانونه الأساسي الذي عمل على ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات من البنوك، وذلك بهدف تسهيل حصولها على القروض البنكية و تقسم هذه البنوك مخاطر التمويل مع هذه المؤسسات من خلال الضمانات المالية الممنوحة من قبل الصندوق، كما يعمل هذا الصندوق على مرافقة أصحاب هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-78 و المؤرخ في 25/02/2003، الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومهامها وتنظيمها، حيث نشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مراكز تسهيل والتي تتكلف بتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع على تحطيق العراقيل التي تواجههم خلال مرحلة التأسيس خاصة الإدارية منه.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25/02/2003، الذي يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يسعى إلى ترقية الحوار و التشاور بين هاته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية من جهة و الهيئات المهنية من جهة اخرى.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-188 و المؤرخ في 22/04/2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمها، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاندماج في الاقتصاد الوطني ثم العالمي.

¹ - بوعلام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، الملتقى العربي الاول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص 03-07.

صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19/04/2004، الذي يتضمن القانون الأساسي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سهولة في الحصول على القروض البنكية، فتتمثل مهمة هذا الصندوق في ضمان مخاطر القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية التي تنتمي لهذا الصندوق. المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03/05/2005، الذي يتضمن في إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، وتعتبر هذه الوكالة أداة لدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.1

ليأتي بعد ذلك القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10/01/2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي جاء ببعض التعديلات التي تتماشى ومتطلبات والتطورات الحاصلة محليا و عالميا، حيث نصت المادة 15 منه على التدابير والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما جاء في المادة 17 منه بطرق و كفاءات إنشاء و إنماء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ونتيجة لهذا الدعم القانوني والإصلاحات التي قامت بها الدولة في ما يخص قطاع المؤسسات ص و م شهد خلال العشر سنوات الأخيرة تطورا ملحوظا قارب الزيادة بحوالي 50% من 2010 إلى غاية 2020، و هذا حسب الجدول التالي:2

الجدول رقم 3-2 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التعداد	619072	659309	711832	777816	852053	896811	1014075	1014075	1141863	1193339

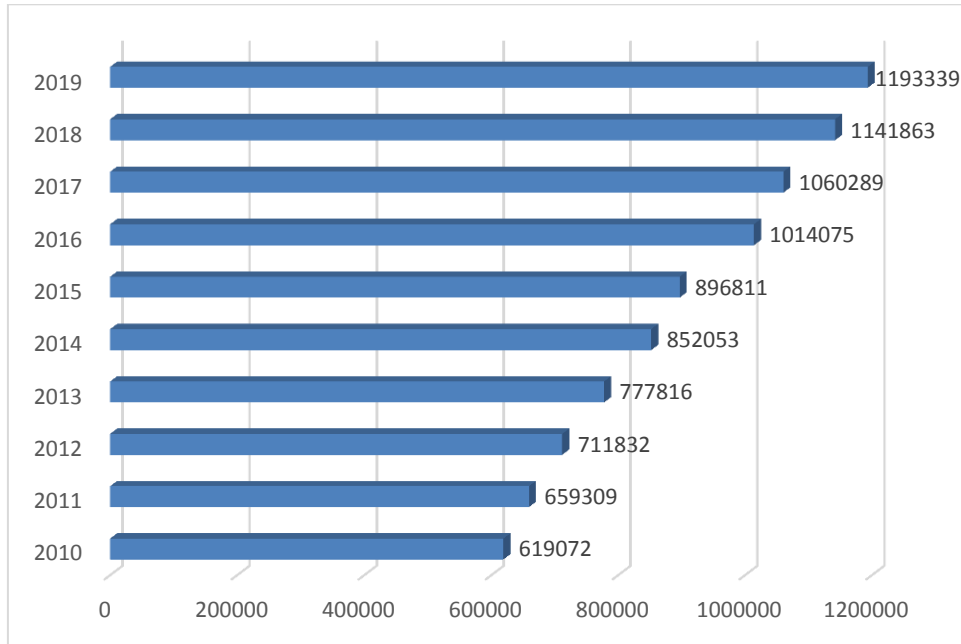
المصدر: وافية تيجاني، محمد لوشن، آليات دعم تنافسية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة باتنة1، ديسمبر 2021، ص 786 .

ومن خلال معطيات هذا الجدول يمكن استخلاص الشكل البياني الموالي:

¹ الطيبي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

² وافية تيجاني، محمد لوشن، آليات دعم تنافسية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة باتنة1، ديسمبر 2021، ص 786

الشكل رقم 3-1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2010-2020



المصدر: وافية تيجاني، محمد لوشن، آليات دعم تنافسية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة باتنة 1، ديسمبر 2021، ص 786 .

المبحث الثاني: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سعت الجزائر جاهدة في إيجاد سبل وأجهزة من أجل توفير الدعم لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء عدت هيئات تقوم بمد يد العون في توفير الإمكانيات لهذه الأخيرة لكي تؤدي الهدف المسعى الذي أنشئت لأجله وتقديم الإضافة للاقتصاد الوطني، ومن هذه الآليات نذكر منها:

المطلب الأول: الاستراتيجية الحكومية في وضع برامج التأهيل للمؤسسات ص. و. م.

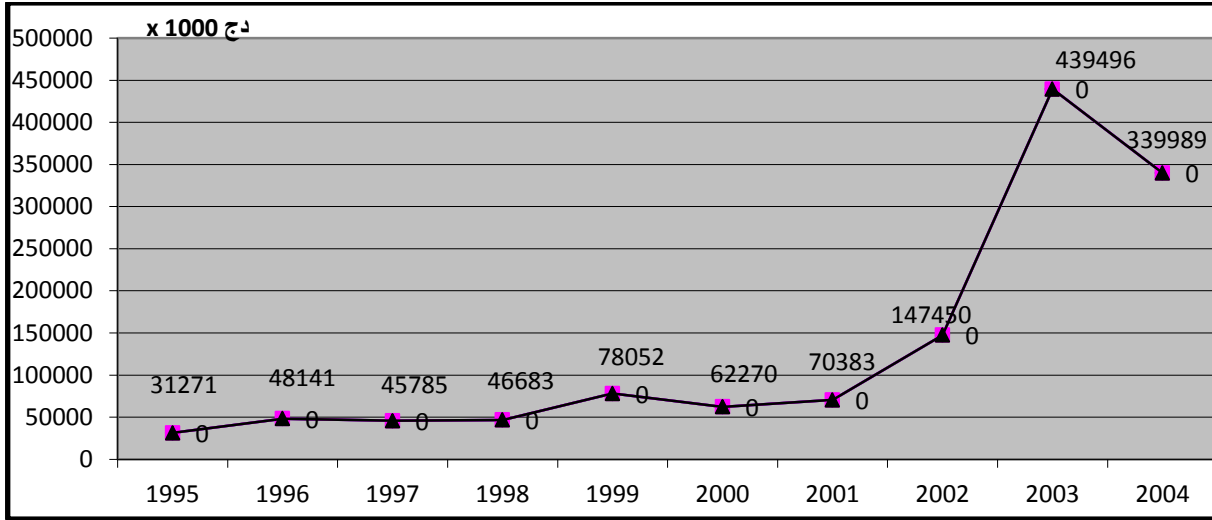
تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدم و النامي على حد سواء، وهذا سعيا منها لتأهيلها وقد وردت تتعلق بمفهوم التأهيل، ولكن يتفق الجميع على أنه تلك العملية التي تقترن بتحسين تنافسية المؤسسة، ومن بين أهم تعاريف نذكر: تعريف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف المتغيرات، ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليعني الإجراءات المتواصلة التي تهدف لتحضير المؤسسة كذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر. ويعرف ايضا على أنه مجموع الاجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بغية تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.

- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية

تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البداية كوزارة منتدبة سنة 1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 أوت 1994، تعمل الوزارة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها الصناعي، بالإضافة إلى الدعم

والمساعدات التي تقدمها لها، ويظهر اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تتبع المبالغ المرصودة للوزارة والتي لا تنفك تتزايد حسب ما يوضحه الشكل الموالي.¹

الشكل رقم 3-2: تطور مخصصات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1995-2004



المصدر: نور الدين النوي، دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة الجزائر3، 2013، ص325.

و لكي تساهم بفعالية أكثر في تأطير و مراقبة و تطوير القطاع، أنشأت الوزارة تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع منها المحاضن و المشاتل، مراكز التسهيل و المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الأول : المحاضن و المشاتل:

تعرف الحاضنات عموما على أنها " مؤسسة قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من التسهيلات و الخدمات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة لتجاوز مرحلة الانطلاق، و يمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة أو خاصة أو مختلطة " (حسين رحيم، 2003)، و في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تأخذ ثلاثة أشكال هي : المحضنة، الورشة و نزل المؤسسات، تضطلع المحاضن (المشاتل) بوظائف عديدة تصب في إطار مساعدة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية (الجريدة الرسمية العدد

13، 2003): 2

تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي

المشاركة في الحركية الاقتصادي في مكان تواجدها

تشجيع نمو المشاريع المبتكرة

¹ نور الدين النوي، دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة الجزائر3، 2013، ص325.

² نور الدين النوي، مرجع سبق ذكره، ص325.

تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد

ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة

تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل

التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي

يوجد حاليا 15 محضنة (مشتلة) على المستوى الوطني تم إنشاء 14 منها سنة 2003 أما الأخيرة فكانت محضنة الجزائر والتي تم إنشاؤها سنة 2004 وذلك بالمرسوم التنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425 الموافق 2004/06/05.

الفرع الثاني: مراكز التسهيل :

وهي أيضا مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على دعم مؤسسات القطاع وذلك عن طريق اضطلاعها بجملة من الوظائف هي: 1- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجهيزها بجمع المعلومات المتعلقة بالمشروع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

ب- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

ج- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و تسويق التكنولوجيا و الابتكار.

و يوجد حاليا على مستوى الجزائر 14 مركز تسهيل موزعة على مناطق مختلفة من البلاد، تم إنشاؤها كلها سنة 2003، بمراسم تنفيذية متسلسلة من 03-389 إلى 03-402 مؤرخة كلها بتاريخ 2003/10/30، و يتعلق الأمر بكل من مركز تسهيل: الاغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، وهران، قسنطينة، بومرداس، الوادي، تيبازة و أخيرا غرداية.

الفرع الثالث : المركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 المؤرخ في 2003/02/25، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع،

- تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية. 2.

¹ صالح صالحي: أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004، ص 31.

² نور الدين نوي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

كما قد سعت الحكومة لنهوض بهذا القطاع بوضع مجموعة من البرامج محلية او بشراكات أجنبية ومن أهم البرامج المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر.

1 - البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي سنة 2000 لمدة عشر سنوات من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عاملا لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءتها وتهيئة محيطها المباشر لها بتكليف جميع مكوناته (من أنشطة مالية ومصرفية، جبائية، إدارية، واجتماعية ...)، انطلق تنفيذه سنة 2001.

1-1 - أهداف البرنامج : تتجلى الأهداف الاساسية للبرنامج في النقاط التالية:

عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية .

ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.

تدعيم قدرات هيئات الدعم.

تحسين القدرة التنافية وتطوير المؤسسات الصناعية.

1-2 - شروط الاستفادة من البرنامج : للاستفادة من البرنامج على المؤسسة استيفاء مجموعة من الشروط

نذكر منها: 2

أن تنتمي إلى قطاع صناعي أو تكون مومنه للخدمات المرتبطة بالصناعة.

مسجلة في السجل التجاري، وتحمل رقم تعريف ضريبي.

لها من النشاط مالا يقل عن ثلاث أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة.

أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي، كما تملك رأس مال عامل موجب.

أن تشغل على الأقل وبصفة دائمة 20 عاملا.

2 - البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة

18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل

المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وقد صادق عليه المجلس الوزاري في 8 مارس 2004 وانطلقت اولى

مراحلته سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه على مدار 6 سنوات (2007-2013)، ويتم تمويله من

طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مالية تقدر بـ 6 مليار دينار.

¹ وافية تيجاني، محمد لوثن، آليات دعم تنافسية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة باتنة1، ديسمبر 2021، ص 788 .

² نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006 .

³ سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا2 ، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011، ص 144.

2-1 - أهداف البرنامج : تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في النقاط التالية: 1

تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات ص و م بواسطة تامين الإمكانيات المحلية المتوفرة. .

تأهيل المحيط المجاور للمؤسسات.

ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) و مخططات التسويق.

تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

2-2 - شروط الاستفادة من البرنامج: للاستفادة من البرنامج على المؤسسة استيفاء مجموعة من الشروط

نذكر منها: 2

أن تكون المؤسسة جزائرية ، وأن يكون لها نشاط على الأقل لمدة سنتين.

انتمائها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أن يكون لها هيكل مالي متوازن.

المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

المؤسسات التي تمتلك قدرات نمووية أو معايير التنمية التكنولوجية.

3 - برنامج ميذا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ميذا 1):

جاء هذا البرنامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاوروجزائرية، باسم برنامج اورو تنمية المؤسسات الصغير والمتوسطة، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل 20 عامل فأكثر و التي تنشط في القطاع الصناعي او الخدمات الصناعية، بغلاف مالي يقدر بـ 62.9 مليون يورو (57 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، 3.4 مليون يورو من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أن 2.5 مليون يورو تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) انطلق تنفيذه سنة 2002 وامتد لغاية 3.2007

3-1 - أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة لتساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال: 4

¹ عبد القادر بابا، مقومات تأهيل المؤسسات ص و م ومعوقاتهما في الجزائر، ورقة المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006، ص 148 .

² عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ سليمة غديري أحمد، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011، ص 136.

⁴ ابتسام بوشويط، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 48 .

تطوير كفاء وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات ص و م، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية في القطاع العام والخاص.

المساهمة في تمويل الحاجات التمويلية للمؤسسات ص و م.

تطوير المحيط المقاولاتي وذلك بالاعتماد على المؤسسات والهيئات المرتبطة بشكل مباشر بقطاع المؤسسات ص و م.

3- 2 - شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط

من أهمها: 1

الحفاظ على الأقل 60% من رأسمالها باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.

أن توظف ما بين 10 إلى 20 عامل.

لها من النشاط ثلاثة أعوام على الأقل، تحقق نتيجة موجبة في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

الالتزام بدفع 20% من التكلفة الاجمالية الكلية المتوقعة من عملية التأهيل.

4 - برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال)

ميدا(2):

عند الانتهاء من برنامج ميدا الاول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الإتحاد الاوروي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ المخصص للبرنامج ب 44 مليون يورو (40 مليون أور مموله من المفوضية الاوروية، و 4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009.

4- 1 - أهداف البرنامج: يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقيات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، وعموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية : 3

تحسين تنافسية المؤسسات ص و م من خلال إدماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسييرها.

تعزيز البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات ص و م.

¹ يوسف قريشي، غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر برنامج Edpme، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أفريل 2007، ص 18.

² ساسية عنابي: سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثارها على تنافسيتها- دراسة تقييمية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، ص 237.

³ سفيان بلهادي: تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020، ص 109.

دعم إنشاء الجودة والمعاير الدولية في المؤسسات ص و م .
دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات ص و م من خلال دعم إنشاء أو تعزيز المراكز التقنية الصناعية والاتحادات المهنية.

دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4-2 - شروط الاستفادة من البرنامج: تلتزم المؤسسة للاستفادة من هذا البرنامج بتوفير عدد من الشروط من اهمها: 1

أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل .
أن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إدارات على الأقل، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصناعية .
أن توظف على الأقل 5 عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة .

إضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الاوروي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج وذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات و الدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات ص و م مثل : ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. وقد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهي و التكويني في العديد من المجالات (التسيير، التسويق، التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة

المطلب الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد سعت الجزائر جاهدة في إيجاد سبل وأجهزة من أجل توفير الدعم لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء عدت هيئات تقوم بمد يد العون في توفير الإمكانيات لهذه الاخيرة لكي تؤدي الهدف والمسعى الذي أنشئت لأجله وتقديم الإضافة للاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الآليات نذكر منها:

1 - الصندوق الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05165 بتاريخ 03 ماي 2005، لكن الإعلان الرسمي كان في سنة 2006، حيث يقوم هذا الصندوق بتمويل نشاطات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة إضافة إلى المحيط الذي تشتغل فيه هذه المؤسسات، ومن جهة ثانية فان مصدر أموال هذا الصندوق من الحكومة يتم

¹ سفيان بلهادي، نفس المرجع، ص111.

تخصيص مبلغ مليار دينار سنويا لتنفيذ البرامج، ويقوم الصندوق على أن يقوم بتقديم الدعم للمؤسسات المقبولة لديه على النحو التالي: 1

السهر على تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لترقية وتطوير المؤسسات ص و م.

ضرورة تنفيذ البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات ص و م لضمان تطبيقه و نجاحه.

تطوير وترقية وارشاد المؤسسات ص و م.

عقد ورشات وأيام تكوينية ذات الصلة وخروج بنقاط حول الاوضاع التي تخص هذه المؤسسات.

العمل على توفير المعطيات ونشرها خاصة بنشاط المؤسسات ص و م.

حيث يعتمد الصندوق في عملية التحويل على: 2

تمويل مصاريف التشخيص الاستراتيجي بنسبة 100% أي في حدود 600.000.00 دج، لكل

مؤسسة.

تغطية مصاريف التي تعنى بالاستثمار غير المادي بنسبة 100% .

تغطية تصل إلى 20%، من مصاريف الاستثمارات المادة على أن يكون الحد الأقصى لتمويل الاستثمارات

المادية، والغير المادية في حدود 05 مليون دينار جزائري لكل مؤسسة.

الجدول رقم 3-3: عدد الملفات التأهيل المودعة لدى الصندوق الوطني خلال 2016-2020.

	2018		2017		2016		
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
مؤسسات مصغرة	1315	19.29	1115	20.24	1005	20.39	
مؤسسات صغيرة	2534	37.18	2284	41.47	2072	42.05	
مؤسسات متوسطة	2966	43.52	2108	38.27	1850	37.54	
المجموع	6815	100	5507	100	4927	100	

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم " النشريات الاحصائية لقطاع المؤسسات ص و م العدد 30.31.32 سنة 2020.

إن نتائج الجدول هي معطيات لحصة الملفات المودعة بهذا الصندوق خلا سنوات 2016، 2017، 2018 وكان النصيب الأكبر من التمويل للمؤسسات الصغيرة الحجم ب 2072 مؤسسة و 2284 مؤسسة على التوالي، أما في سنة 2018 فكان نصيب المؤسسات المتوسطة هو الأكبر ب 2966 مؤسسة من هنا نلاحظ أن تعداد المؤسسات ص و م في تزايد مستمر وهذا راجع على الاهتمام المتنامي من طرف الأشخاص وكذا دور الدولة في هذا الميدان.

2 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

¹ محمد الناصر مشري: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 102.

² عبد الله طيبي، العناقد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020، ص 165.

تم انشاء هذا الوكالة بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أسست هذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار ADISI وهذا في 20/08/2001، و تعتبر مؤسسة عمومية ذات الطابع الاداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب، وتعتبر هذه الوكالة الوحيدة خصوصا في الجزائر التي شهدت تحولات اقتصادية نحو اقتصاد السوق والانفتاح على راس المال الخاص، هذا من اجل اعادة هيكلتها وهي تحت سلطة رئيس الحكومة وتعنى بما يلي: 1 تسجيل الاستثمارات.

ترقية الاستثمارات في الجزائر والخارج.

تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.

تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

الجدول رقم 3-4: حصيلة مشاريع وكالة تطوير الاستثمار ANDI خلال جوان 2018.

الوحدة: مليون د. ج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	408	20	53566	6.32	5884	6.20
الفلاحة	102	5.03	19904	23.66	2158	2.27
الصناعة	1179	58.16	481294	56.75	59923	63.15
السياحة	113	5.57	51224	6.04	12573	13.25
الصحة	63	3.11	38441	4.53	2479	2.61
الخدمات	162	7.99	203686	24.01	7244	7.63
المجموع	2027	100	848114	100	94888	100

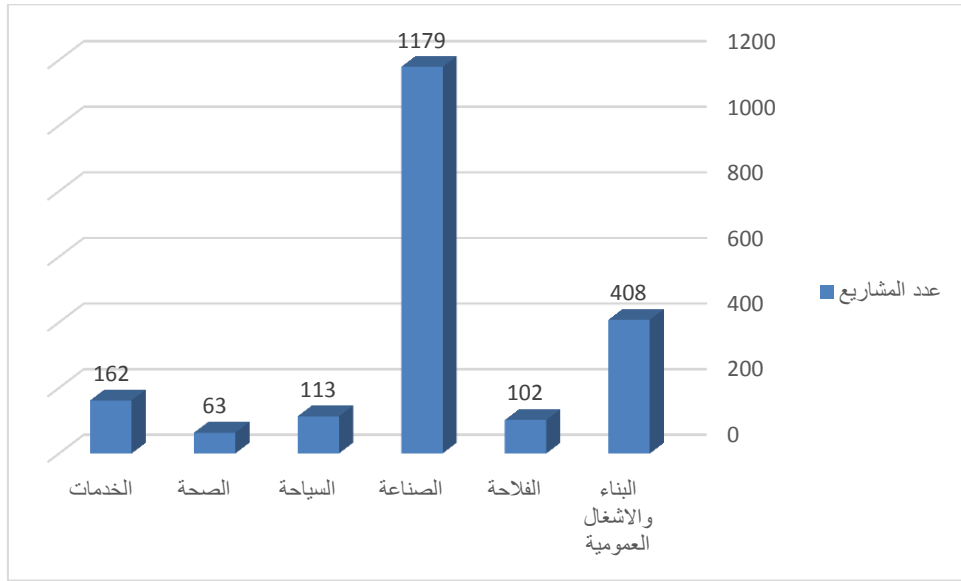
المصدر: عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص 168.

عند ملاحظتنا لقيم الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة يحظى بالنسبة الاعلى إلى إجمالي عدد الاستثمارات والمقدرة ب مشروع 1179 أي بنسبة 58.16، ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية بنسبة 20% أي بعدد مشاريع 408 مشروع، لتأتي قطاعات الخدمات، السياحة، الفلاحة وأخيرا الصحة التي كانت نتائجها ضعيفة جدا، ومن جانب آخر نلاحظ أن قطاع الصناعة هو قطاع الذي يستقطب أكبر عدد من العمال حسب عدد المشاريع المعلنة من طرف الوكالة ب 59923 عامل، ثم قطاع السياحة ب 12573 عامل، متبوع بقطاع الخدمات، الأشغال العمومية والصحة في المرتبة الاخيرة قطاع الفلاحة.

ومن خلال نتائج المستخلصة من خلال الجدول يمكن إسقاطها على الشكل التالي لأكثر توضيح:

¹ عز الدين حملة، هالة يجاوي: دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2012-2017، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 2 العدد 1، 2021، ص 58.

الشكل رقم 3-3: المشاريع المصرح بها لدى وكالة تطوير الاستثمار ANDI لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على المعطيات السابقة

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSAEJ:

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-256 الصادر بتاريخ 08 سبتمبر عام 1996، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 18-231 يوليو 1998 و المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 تحت إشراف رئيس الحكومة وتهدف هذه الوكالة إلى: 1

مساعدة الشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية في الحصول على الاستشارات اللازمة؛

السير الحسن لإيرادات الصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب؛

تحفيز كل ما من شأنه أن يساهم في تطوير التشغيل الخاص بالشباب وقيل التشغيل؛

تسهيل مهمة حاملي المشاريع في الحصول على التمويل اللازم من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛

إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لإنجازها واستغلالها.

التخفيف من حدة البطالة.

الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.

الجدول رقم 3-5: عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSAEJ خلال نهاية جوان 2018

الوحدة: مليار: د.ج

عدد العمال	مبلغ الاستثمار ب مليار دج	عدد المشاريع الممولة	
130155	202.178	5532	الفلاحة
125799	109.96	42772	الصناعة الحرفية
96532	126.378	33144	البناء و الأشغال العمومية

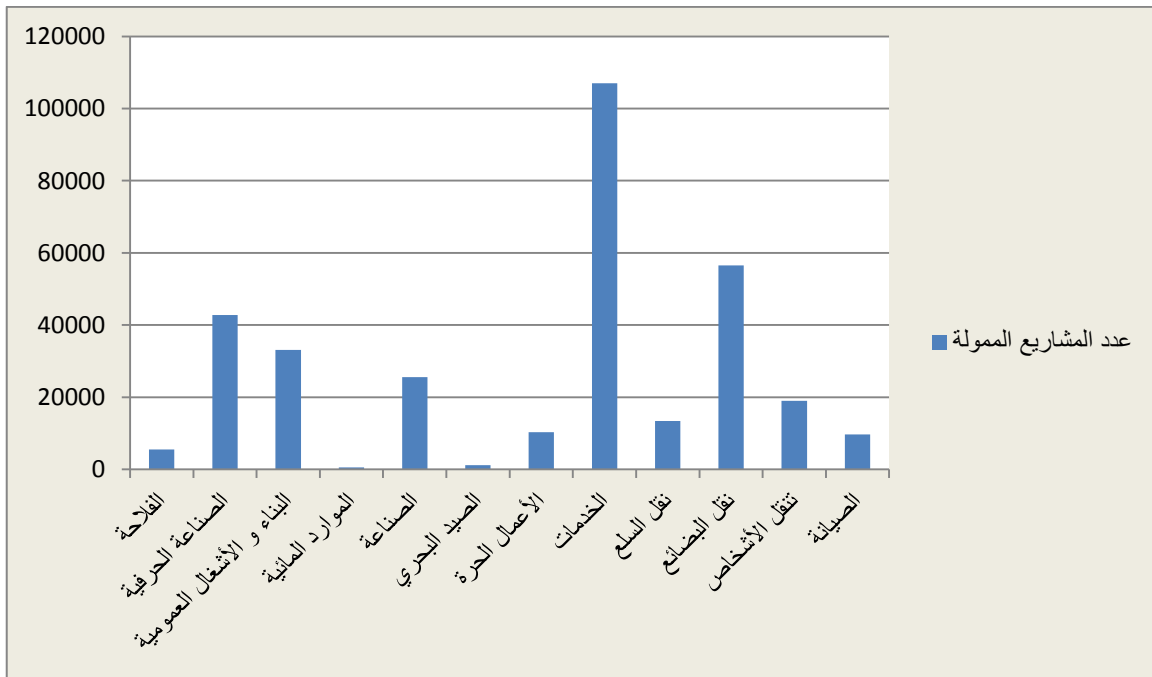
¹ محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2021	3.198	545	الموارد المائية
74081	117.502	25586	الصناعة
5549	7.500	1131	الصيد البحري
23230	25.891	10323	الأعمال الحرة
248915	345.094	106992	الخدمات
24132	33.767	13385	نقل السلع
96237	145.557	56530	نقل البضائع
43681	46.633	18986	نقل الأشخاص
22367	25.510	9699	الصيانة
892699	1.189.168	374325	المجموع

المصدر: عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص169.

حسب معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حتى 30 جوان 2018 بلغ حوالي 1.189.168 مليار دينار جزائري، حيث يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الأولى في الحصول على التمويل من قبل هذه الوكالة إذ بلغ عدد المشاريع الممولة حوالي 1062992 مشروع، متبوع بقطاع نقل البضائع و الصناعة الحرفية ب 25586 مشروع، يليه البناء و الأشغال العمومية و الصناعة الذي يعتبر القطاع الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الاقتصاد، فمن هنا يتضح أن أغلبية المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSAEJ تتركز أساسا على تمويل المشاريع ذات الطابع الخدماتي.

الشكل رقم 3- 4: المشاريع الممولة من قبل ANSAEJ جوان 2018



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على المعطيات السابقة

4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

حيث تم إنشاء الوكالة تحت المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 من 22 جانفي 2004، وكانت تقوم بتسيير القرض المصغر إذ يعمل على توفير برامج بنكية صغيرة، فهي قروض غير معوض لشراء المواد الأولية ومن بين مهام هذه الوكالة نذكر منها:1

التخفيف من تزايد مشاكل البطالة والفقر لدى الشباب في المناطق الريفية، من خلال تشجيع الأعمال الحرة (الحرف، المهن)؛

تنمية روح المقاولاتية مما تساهم على الإدماج الاجتماعي وتحقيق التنمية الفردية للأشخاص؛
دعم و توجيه و مرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم من خلال تقديم التمويل اللازم؛
مسايرة الأنشطة مع احترام الاتفاقيات المبرمة و العقود التي تربطهم مع هذه الوكالة؛
تشجيع رواج المنتجات الممولة عن طريق القروض المصغرة من خلال تنظيم المعارض؛
الحفاظ على العلاقة التي تربط المؤسسات المصغرة مع المؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل؛

تكوين و تحسين مستوى الموظفين المسؤولين على تسيير الجهاز؛
الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة، وتعتمد بالأساس على صيغتين لتمويل واحدة منها بمشاركة خمسة بنوك (05) عمومية؛
استحداث مناصب خاصة بالأنشطة التي تخص المرأة الماكثة بالبيت، من خلال اقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة.

فيعتمد الصندوق صيغتين لتمويل المشروعات وهي:2

4. 1. الصيغة الأولى: منح قرض مالي بهدف اقتناء المواد الأولية وتكون بين الوكالة و المقاول، حيث أن القرض الممنوح لا يتضمن أي فوائد و يتراوح قيمة هذا القرض 100.000.00 دج، وهي تهدف هذه العملية في مساعدة الأشخاص الذين لديهم المعدات و الأدوات، ولا يملكون مواد أولية من أجل تشغيل هذه الآلات و المعدات، وقد تصل قيمة القرض 250.000.00 دج على مستوى بعض الولايات ومنها ولايات الجنوب على أن لا تتعدى مدة تسديد هذه القروض 36 شهر.

4. 2. الصيغة الثانية: وتهتم بالتمويل وهي عبارة عن قروض ممنوحة من قبل شريك، أي بنك كطرف ثالث بين الوكالة و المقاول، وأهم هذه البنوك (APC. LDB . EAE. ANB. RDAB)، وهذا التمويل يهدف إلى إنشاء نشاط ما وتصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000.00 دج ويأخذ هذا التمويل:

¹ <https://www.angem.dz/article/prets-octroyes>

² عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص 170.

قرض بنكي بنسبة 70% وهي سلفية ممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة بنسبة 29%، على أن تكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع في حدود 1%.

الجدول رقم 3-6: القروض الممنوحة من وكالة ANGEM حسب طبيعة التمويل سبتمبر 2018.

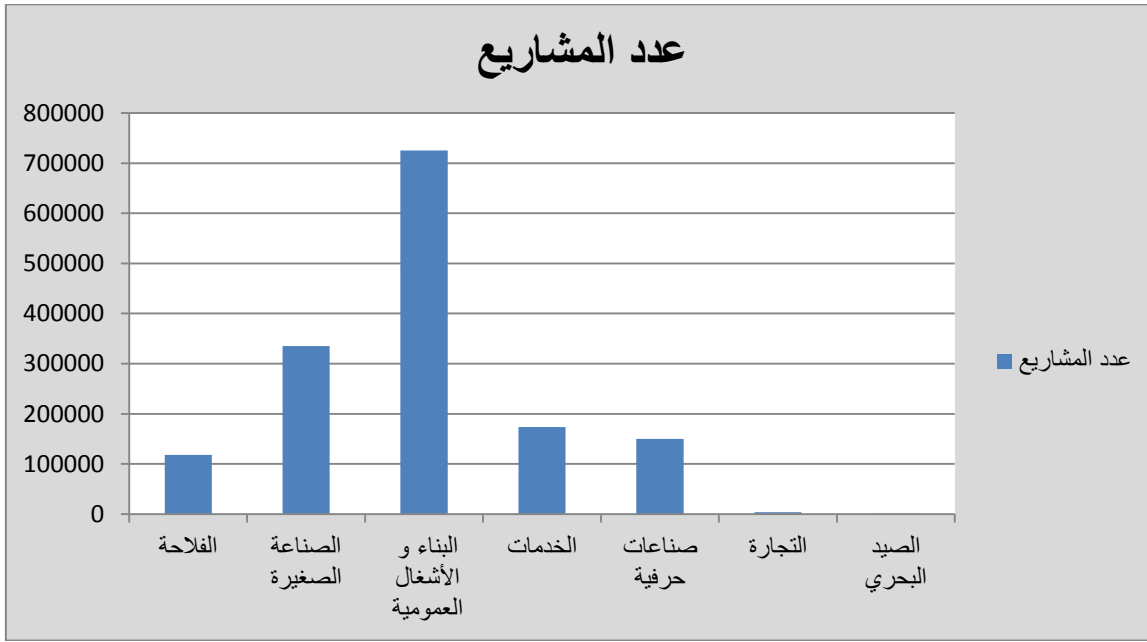
النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
13.82	118111	الفلاحة
39.27	335297	الصناعة الصغيرة
8.51	72694	البناء والأشغال العمومية
20.31	173441	الخدمات
17.56	150005	الصناعات الحرفية
0.43	3694	التجارة
0.09	806	الصيد البحري
100	854048	المجموع

المصدر: بناء على معطيات الوكالة على الموقع: <https://www.angem.dz/article/prets-octroyes>

فمن خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، حيث بلغت في نهاية الثلاثي من سنة 2018 حوالي 854048 مشروع، و تنحصر هذه المشاريع الممولة أساسا في قطاعات الفلاحة، الحرفية و الخدمات، الصناعات الصغيرة، البناء و الأشغال العمومية بمجموعة بنسبة 63.20%، لفائدة الفئة النسوية، وحسب ما أفادت به هذه الوكالة أن التمويل استقطب الفئات العمرية من الشباب 18-49 سنة أصحاب الدراسات المتوسط والثانوي 87%، أما باقي التمويل حدود 3% لأصحاب الشهادات الجامعية من إجمالي المشاريع الممولة من طرف وكالة ANGEM.

ولقد عمدت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ كافة الإجراءات وبذل الجهود اللازمة لمرافقة المؤسسات الناشئة وهذا بفضل إنشاء وكالة و إنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صناديق الإطلاق التي أنشئت بموجب القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، حيث تعمل على تنفيذ إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عمليات الإنشاء، الديمومة والاستمرارية، وكذا تحسين النوعية وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات البشرية، حيث تمول الوكالة من حساب التخصيص الخاص رقم (124 - 302)، المتعلق بصندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، كما تشمل الوكالة عددا من الهياكل المحلية لدعم الاستشارة ومشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة.

الشكل رقم 3-5: عدد المشاريع الممولة من قبل ANGEM، في سبتمبر 2018.



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: التحديات وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تساهم به من الانتاج الصناعي والقيمة المضافة والصادرات واستيعاب العمالة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من عدة مشاكل تعرقل المضي نحو تطوير هذا القطاع من جانب آخر تعمل الحكومة على تجاوز هذه التحديات لآفاق مشرقة لهذا النوع من المؤسسات، وتنتظر على التوالي إلى التحديات من ثم آفاق هذا القطاع.

أولاً: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في النقاط التالية:1

1- المشاكل الإدارية:

على الرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته والسعي لتعديلها بما يتلاءم مع رغبات المستثمرين غلا أن ذلك لم يواكبه تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حالياً هو تجسيد هذه القوانين، فسوء التسيير الناتج عن ضعف الإدارة والبيروقراطية الجامدة والروتين والتعقيد في الإجراءات وأنجاز المعاملات وانعدام الحيوية، وغياب الشفافية، كل هذا العوامل ساهمت في زيادة تكلفة الاستثمار، وإضاعة وفشل العديد من المشاريع المحلية منها والأجنبية 2.

¹ فاطمة الزهراء دواوي، الأهمية والدور التنموي للمؤسسات ص و م في الجزائر ، مداخلة ضمن الأيام الدراسية حول دور المؤسسات ص و م كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ، يوم 25 أفريل 2016، ص 10.

² مليكة عبد غرس، حمزة بعلي: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م، مجلة دراسات في الاقتصاد وغدارة الاعمال ، المجلد 5 العدد 1 ، جوان 2022 ، ص 318.

2- مشكل التمويل:

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تجد المؤسسات نفسها مجبرة للجوء إلى الاقتراض بسبب نقص مواردها المالية.

فلا تزال العلاقة بين البنك والمؤسسة تسودها انعدام الثقة وذلك لسببين جوهريين:

- تعتبر البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطرة كبيرة، حيث أن أغلب المؤسسات تفتقر إلى الوثائق المحاسبية التي تثبت تحقيقها للربح، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تضعها كضمان للقروض وهذا ما يجعل البنك أكثر حذرا في تمويلها.

- أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها ترى في البنك عائقا يحول دون تطورها وبسبب البطء في دراسة ومعالجة ملفات القرض، بالإضافة إلى مركزية القرار على مستوى البنوك الذي يجعل تقديم القروض عملية طويلة وبطيئة.

3- مشكل العقار:

يعتبر مشكل الحصول على مكان ملائم لإقامة مشروع، من أكبر العراقيل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضطر أغلب المستثمرين إلى تحويل سكناتهم إلى ورشات عمل ومصانع صغيرة. فالمستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، الوكالة الوطنية للتنمية) التي برهنت على عجزها في توفير وتخصيص أراضي للمستثمرين بهدف الاستثمار بالإضافة إلى بعض الصعوبات 1:

طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات.

ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

كذلك عدم توفير مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الانتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل، حيث لا تلي الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة.

4- مشكل المناطق الصناعية:

صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، إن غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي مع تفاوت هام في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع الغير شفاف للأراضي، وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات.

¹ هادية بوسعدية، الأزهر ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

5- مشكل الجباية:

عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل الضرائب خاصة في بداية تكوينها، فبالرغم من الإجراءات المتخذة للتخفيف من الجباية المطبقة على المؤسسات إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة خاصة ما يتعلق منها بـ:

- نسبة الضرائب المرتفعة على الأرباح؛

- اشتراكات أرباب العمل التي تثقل كاهل المؤسسات.

6- المشاكل الجمركية:

يتميز النظام الجمركي بالبيروقراطية اتجاه المستوردين مما يجعل في الكثير من الأحيان السلع المستوردة حبيسة الموانئ والحاويات لعدة أشهر وسنوات مما يؤثر على نشاط ومردود المؤسسات. 1

7- مشكل العمالة الفنية المدربة:

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي. ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها.

8- مشكل قلة الآلات والمعدات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة وتخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل. أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها، فضلا عن احتياجاتها لعمالة متخصصة ومدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة. ويضاعف من صعوبة استيراد الآلات الحديثة عدم دراية صاحب المؤسسة الصغيرة بقواعد الاستيراد وعدم معرفته بالمؤسسات.

- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في استراتيجية ترقية وتطوير هذه المؤسسة، ويؤدي عدم إغفال هذه التحديات واستيعابها مبكرا إلى إمكانية استفادة صاحب المؤسسة منها، ويمكن

¹ فاطمة الزهراء دواوي، مرجع سبق ذكره، ص 12

أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية: 1

1- تحدي الاتصالات:

تعتبر المعلومات المورد الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا بد من وجود نظام فعال للاتصالات والمقصود به السماح للمعلومات بالمرور من المرسل إلى المستقبل من خلال وسيلة اتصال وفي أسرع وقت ممكن، ويمثل عدم استخدام هذه المؤسسات لهذه الوسائل نوعا من التحدي بحيث في ظل غياب هذه الوسائل تضيع الفرص التسويقية للمؤسسات ص و م، نتيجة لغياب الاتصال بين العاملين الداخلي والخارجي.

2- تحدي ثورة المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.

3- تحدي التجارة الالكترونية:

في ظل زيادة عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر، حيث ينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات، والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على الرغبات الزبائن.

4- تحدي التصدير:

يلعب المصدر أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتبع ذلك دخول السوق العالمية وهو ما من شأنه أن يحقق العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات منها: زيادة النمو، ارتفاع الأرباح، تزايد العملاء،... إلخ. وتحجم العديد من هذه المؤسسات عن التصدير للأسباب التالية:

- البيروقراطية الإدارية؛
- حواجز التجارة الخارجية؛
- عدم توافر الكفاءات البشرية؛
- عدم توافر الحوافز المشجعة على التصدير؛
- عدم توافر منتجات منافسة؛

¹ فاطمة الزهراء دواوي، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

- عدم وجود مساعدات مالية.

5- تحدي المنافسة الحادة:

إن المستثمرين فقدوا العديد من الفرص في السوق المحلية نتيجة العولمة وغزو منتجات الدول المتقدمة الأسواق المحلية والدولية، لذلك أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد مكانا آمنا في ظل هذه الظروف لتسويق منتجاتها، وعليه وجب عليها القيام بدراسة شاملة ودقيقة عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات، حتى يسهل التعامل معهم في السوق، لأن تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف استراتيجية للمؤسسات ص و م.

ثانيا: آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لاشك أن عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التسيير، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة. لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرة على الانفتاح الاقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات ص و م لا يزال في طور التأسيس.

وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، وتساهم في تعزيز طاقتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجلى هذه الآفاق في: 1

- تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص: إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبيرة أو الصغيرة التي تهتم بتوسيع البنية التحتية والتسيير المشترك لعدد من المؤسسات العمومية من المحتمل أن تعرف انتشارا في المستقبل، حيث أدرجت هذه الرؤية ضمن أولوية السلطات العمومية؛
- تطور إنشاء مؤسسات التجميع والتركيب حيث تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محصورة في بعض فروع نشاط الصناعات الخفيفة، بينما نجد غائبة أو بأعداد قليلة في فروع الصناعة الثقيلة مثل نشاطات الإلكترونيات، الميكانيك، الكهرباء، والبتروكيمياء، من أجل هذا تمثل صناعة التجميع والتركيب فرصة حقيقية لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ضمن فروع الصناعة الثقيلة؛
- التطور في قطاع الخدمات: حيث أصبحت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان المتطورة، حيث نسجل تراجع حصة القطاع الصناعية لفائدة قطاع الخدمات، بالنسبة إلى الجزائر تبقى مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة على المستوى الوطني محدودة جدا، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بعد كل من قطاعات المحروقات، التجارة والفلاحة؛

¹ فاطمة الزهراء دواوي، مرجع سبق ذكره، ص 15

- العمل على التوسع في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المالي والمصرفي وتوعية المؤسسات حتى تواكب التطورات العالمية، وتطوير محيط المؤسسة.
- ترقية وتطوير التكوين في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية التسييرية والخبرة؛
- ترقية وتطوير آليات التمويل؛
- تأهيل المؤسسات وتحفيزها للمنافسات الدولية.

المبحث الثالث : مظاهر العناقيد الصناعية في الجزائر .

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلية بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور العناقيد الصناعية وفي الجزائر

في الجزائر يتم استخدام مصطلح العناقيد الصناعية إلى جانب أقطاب المنافسة وتكتل المؤسسات، وفي القانون التجاري الجزائري يتم استخدام مصطلح "التجمع ذو المنفعة الاقتصادية"، وحسب مواد 796-799 مكرر⁴، يتم تحديد طرق وشروط إنشائه وعمله.

وهناك عناقيد أنشئت حقيقة وهنالك مشاريع للإنشاء كما هنالك عناقيد يحتمل إنشاؤها بالاعتماد على المعطيات الخاصة بنشاط معين أو منطقة معينة تحمل بوادرها ظهورها وضرورة إنشائها.

إن فكرة إنشاء العناقيد الصناعية تعتبر حديثة العهد في الجزائر، فمنذ سبعينيات القرن العشرين، كانت وحدها مفاهيم: المناطق الصناعية وبعدها مناطق النشاطات قد حظيت بالاهتمام فكان إنشاؤها وتطويرها على الرغم من أن علاقات التكامل والتعاون بين المؤسسات فيها كانت ضعيفة وغير متطورة، إذ أنها مجرد مناطق تتوفر على شروط إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات دون إيلاء الأهمية لدعم العمل الجماعي والتعاوني و التكاملية فيما بينها، فالجزائر تتوفر على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 12000 هكتار، كما تتوفر أيضا على 450 منطقة نشاطات، تتركب على مساحة تفوق 17000 هكتار¹.

إن تعريف مصطلح العنقود كعامل للتنافسية في الجزائر ظهر سنة 2007، وذلك من خلال الجلسات الوطنية حول الاستراتيجية الصناعية التي نظمتها وزارة الصناعة من أجل النهوض بالقطاع الصناعة وإنعاشه. فتم تحديد القطاعات الأولوية والتأكيد على أهمية النسيج المحكم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ <http://www.aniref.dz/index.php>، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، المناطق الصناعية ومناطق النشاطات،

كما ركزت دراسة قامت وزارة الصناعة عن التنمية المكانية ومفهوم مناطق التنمية الصناعية المتكاملة ZDII (zone de développement intégrée industriel) والتي ساهمت بدورها في إبراز المبررات المؤيدة لإنشاء العناقيد. فمناطق ZDII تسعى إلى تشجيع التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتدريب، ومن ثم متى كانت هذه المناطق قادرة على تنظيم التعاون لا على تشجيعه فحسب، عندها ستكون قادة على احتواء بل على أن تكون عناقيد حقيقية.¹

من الناحية العملية، كانت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية - سابقا- قد عدت منذ 2008 تطوير أنظمة الإنتاج المحلية spl في عديد الفروع الحرفية. كما أن التعاون الألماني اتخذ هذا المنهج لدعم بعض العناقيد خاصة في قطاعات بناء السفن وإصلاحها والتمرور والطماطم وخدمات النقل والإمداد، وذلك من خلال برنامجه للتنمية الاقتصادية المستدامة DEVED التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاعتماد على أربعة عناصر تتمثل في: 2:

تعزيز السياسات والاستراتيجيات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بهدف إنشاء وتطوير مناهج جديدة لتشجيع هذه المؤسسات التي يمكن أن تكمل السياسات والاستراتيجيات القائمة؛
تطوير خدمات موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار: بهدف المساهمة في إنشاء الاستثمارات وتوجيهها لتلبية احتياجات هذه المؤسسات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار وترقية الابتكار؛

تحسين الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهذا الهدف هو إنشاء وتطوير مؤسسة مالية خاصة من شأنها خدمة المؤسسات التي يستهدفها البرنامج؛

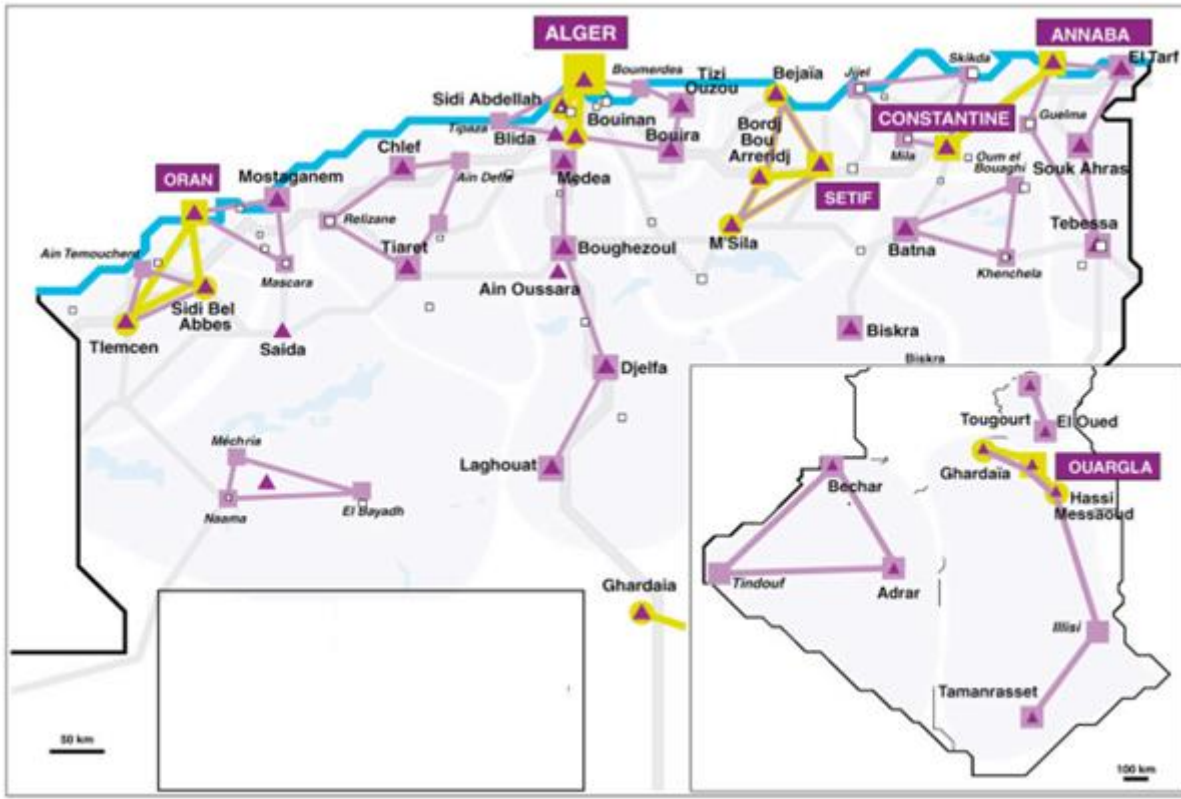
عم الجمعيات المهنية والغرف ومنظمات أرباب العمل: إن مشروع دعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل يهدف إلى تعزيز القدرات والمهارات والهياكل التنموية للجمعيات وتطوير الخدمات وإضفاء الطابع المهني والقدرة على الحوار؛

وأخيرا فلقد علمت وزارة تهيئة الإقليم سابقا على إدخال مفهوم أقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 (SNAT 2030)، والذي أبرز القطاعات التي تم استهدافها والتركيز عليها من خلال تحديد خمس أقطاب لخمس مناطق تحمل كل واحدة خصوصية معينة، وهي كما يلي:

¹ كلثوم كباي: العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد و التجارة وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 227.

² كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 228.

الشكل رقم 3-6: الأقطاب التنافسية في المخطط الوطني لهيئة الإقليم آفاق 2030.



تمثل الأقطاب في: قطب الجزائر " الجزائر العاصمة، سيدي عبد الله، بوينان" ويعني هذا القطب بالتكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والبيولوجيا، وقطب وهران " وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان" ويعني بالكيمياء العضوية والطاقة، الفضاء والاتصالات، وقطب قسنطينة -عنابة " قسنطينة، عنابة، سكيكدة"، ويعني بالبيو تكنولوجيا (الغذائية- والصحة)، والتعدين والميكانيك والبيوتروكيميا، وقطب سطيف " سطيف، بجاية، برج بوعرييج، مسيلة يعني بالبيوتكنولوجيا الغذائية والإنتاجية، وقطب ورقلة " ورقلة، حاسي مسعود، غرداية" ويعني بالبيوتروكيميا، الطاقات المتجددة والفلاحة الصحراوية.¹

يفيد هذا التقسيم بعدم شمولية هذا البرنامج، الذي ينحصر في مناطق على حساب مناطق أخرى، واستحوذ مناطق الشمال على النسبة الأكبر من الأقطاب ليكون نصيب الجنوب الكبيرة قطب تنافسي واحد. كما أن فكرة إنشاء العناقيد الصناعية تشكل جزءا من استراتيجية تطوير أقطاب التنافسية في الجزائر، التي أطلقتها وزارة الصناعة والتي حددت المناطق الجغرافية الرئيسية، والتي تتميز بتركز الفاعلين في قطاع النشاط ذاته و/أو تنتمي إلى الفرع نفسه، وهي نفسها التي جاء بها المخطط الوطني لهيئة الإقليم آفاق 2030.

إن إنشاء العناقيد ليس حكرا على الدولة فهناك مبادرات خاصة تسعى لذلك، وعلى الرغم من أن مقارنة العناقيد لا تزال غير معروفة، إلا أنه يتم تسجيل عدة أشكال لتجمعات القطاع الخاصة، خاصة في قطاع الصناعة

¹ كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 228.

الغذائية أين يتم ملاحظة مبادرات عشوائية للتعاون بين متعاملي هذا الفرع الإنتاجي وغلا من يكون بدعم مؤسسات لوزارة الفالحة أو وكالة تطوير الزراعة ADA.

كما أن العديد من الرواد الصناعيين، خاصة في قطاع الحليب والطماطم الصناعية والحبوب، يلعبون دور المكمّل من خلال تقديم الدعم والمساعدة للفلاحين (تكوين ونصائح حول التقنيات الفلاحية والري وتربية الحيوانات والمعالجة والحفظ)، من أجل تحسين العوائد وجود الإنتاج الفلاحي.

وعن قطاع الصناعات الميكانيكية، فلقد المنتجون الرئيسيون وأصحاب الأوامر اهتمامهم لدعم وتطوير نسيج المناولة المتخصصة حول مركباتهم الصناعية الكبرى وسيؤدي هذا الاهتمام إلى تقوية مشاريع الشراكة خاصة مع الشركات الدولية للسيارات.¹

أما عن المبادرات العامة والمتمثلة في سياسات الدولة الداعمة لإنشاء العناقيد الصناعية فكانت خلال مختلف وزارتها. فلقد اهتمت وزارة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار - سابقا- وخاصة عن طريق مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن كثب بالمساهمة في تفعيل نهج العناقيد لتعزيز تنافسية المؤسسة، وفي هذا الصدد تم البدا في نشاطات ومباشرتها تمثلت خاصة في:

إنشاء دار المؤسسة بالتعاون مع السلطات المحلية في وهراء كأداة لتسهيل والمرافقة لصالح المؤسسات لصغيرة والمتوسطة؛

إنشاء نظام إنتاجي محلي ذو صلة مع قطاع البحث والجامعة؛

دعم البرنامج الوطني لترقية الجمعيات المهنية لتمكينها من تعزيز التنسيق والتعاون بين المتعاملين المحليين. وعن مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة TIC، فالواضح أن نهج العناقيد قد تم استيعابه من طرف الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر والتكنولوجية (ANAPT) التي قدم الدعم لإنشاء مشاريع في شكل شبكات، والتي تضح تحت تصرف هذه الأخيرة إمكانيات حظيرتها التكنولوجية من أجل تجميع وتنشيط المؤسسات ذات القدرات الكامنة للابتكار من خلال منحها النصائح والإرشادات والدعم اللوجستي.

أما الصناعات الغذائية، فإن سياسة وإجراءات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (MADR) تستهدف وبشكل مستمر تسهيل تجمع المتعاملين الفلاحيين والصناعات الغذائية ومعاهد البحث والجامعات، علاوة على ذلك أسهمت الوزارة نفسها في إنشاء نفسها في إنشاء لجان ومجالس مهنية في مجالات: الحليب والتمور وزيت الزيتون والحبوب، وبالتالي توجد إرادة قوية للوزارة لتقديم دعمها لكل من يمكنه المساهمة في إنشاء أقطاب جهوية مندمجة تجمع الفاعلين الاقتصاديين والمحولين، بالاعتماد على الحركة الجمعوية والتعاونيات واللجان مشتركة النشاط من أجل الوصول إلى إنتاجية وتنافسية عالية. وبعد المعهد الوطني للبحث الزراعي INRAA عاملا أساسيا في نشر نهج العناقيد بالاعتماد على دوره الرئيسي و المتمثل في التدريب ومساعدة التجمعات التي يتم إنشاؤها.²

¹ كلثوم كباي: مرجع سبق ذكره، ص 234.

² كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 228.

ومع ذلك ومهما اتسمت طريقة إنشاء العناقيد بالعشوائية أو التخطيط أو كمبادرة خاصة أو من طرف الدولة، فإن خريطة العناقيد في الجزائر لا تزال فارغة وتعد على رؤوس الأصابع، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: خريطة العناقيد الصناعية في الجزائر

إن البحث في خريطة الجزائر ومحاولة تفحص مجموع العناقيد الصناعية الموجودة فيها، يفضي إلى غياب شبه كلي لهذه الظاهرة باستثناء بعض العناقيد الرسمية وقليل من المبادرات الخاصة للمتعاملين الخواص. وعليه وضعت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار برامج واسعة لتنظيم شعب نشاطها على شكل تجمعات أو عناقيد صناعية وهي عبارة عن شبكات تضم مؤسسات تنشط في نفس المجال وفي إقليم واحد وتعتمد على تعاون أعضائها من اجل تحسين تنافسية المؤسسات المنتمية لها، وزيادة تسويق منتجاتها، والتي يتم عرضها كما يلي¹:

أولا. عنقود المشروبات الصومام بجاية CBS cluster Boissons Soummam

يعتبر عنقود المشروبات صومام أول عنقود أنشئ رسميا في الجزائر وذلك في 24 فيفري 2015، من

خلال انعقاد الجمعية العامة التي تم فيها انشاء هذا التجمع ذي المنعة الاقتصادية.

ويعد هذا العنقود ثمرة عمل فريق تم تفعيله سنة 2012 وبإشراف من وزارة المؤسسات الصغيرة أعضاء والمتوسطة وتشجيع الاستثمار وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون GIZ، ويتكون هذا الفريق من مؤسسين أهمهم غرفة التجارة والصناعة الصومام بجاية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجامعة بجاية، وذلك من أجل العمل على وضع خارطة طريق لإتباعها لتكوين هذا العنقود.

ويقع العنقود في واد الصومام الذي يمتد من البويرة إلى بجاية والهضاب العليا الممتدة من برج بوعرييج إلى سطيف، أي أنه يشمل مناطق شرق ووسط شرق الجزائر لأربع ولايات، ويمثل منتجو المشروبات في هذه المناطق 60 بالمائة من القدرات الوطنية لإنتاج المشروبات. أما عن المقر الاجتماعي لتجمع عنقود المشروبات فكان في مركز التسهيل لبجاية.

يعتبر هذا التجمع فضاء مفتوحا لكل الفاعلين المحليين في الفرع وحتى الأجانب منهم الراغبين في الانضمام إليه، وهدفه تعزيز القدرة التنافسية والابتكار في فرع المشروبات من خلال إنشاء مراكز للخبرة وتجميع وتحسين سلسلة الخدمات اللوجستية، وذلك بفضل مشاركة الموارد واقتصاديات الحجم وبفضل أعضائها. كما أن خلق مناخ ملائم وجذاب للاستثمار واندماج الفرع في سلسلة قيمة الإنتاج هي أيضا من أهداف العنقود.

أما عن أعضاء العنقود؛ فهو يتكون من أعضاء الجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات، كما يضم أيضا منتجي المواد الأولية ومؤسسات التعبئة والتغليف والخدمات والعديد من منتجين المشروبات.

¹ عبود زرقين، الطاهر تواتية: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص 177.

والجدول الموالي يعرض تفاصيل الأعضاء كما يلي 1:
الجدول رقم 3-7: أعضاء عنقود المشروبات الصومام

المؤسسات	التخصص
IFRI ,TOUDJA, FRUITCADE	المشروبات الغازية
IFRI ,TOUDJA, YOUKOUS, SFID, IFREEN, CORDIAL, BOISSON, SAIDA, DJEMILA, QNIAA, DJURDJURA	العصائر
IFRI, TOUDJA, CANDIA	المدخلات
GENERAL EMBALLAGE, AROMES D'ALGERIE, MERI PLAST PACKAGING, GENERAL PLAST	النقل واللوجستيك
SNTR AGS , NUMILOG TRANSPORT LOGISTIQUE, BEJAIA LOGISTIQUE, BAC LOGISTICS, MISTRAL, MARS LOGISTIQUE	خدمة الميناء
ENTREPRISE PORTUAIRE DE BEJAIA	وكيل الشحن البحري والتخليص الجمركي
GLOBTAINER	إعادة التدوير
PERFORMANCE CONSULTANTS INTERNATIONAL	الإدارة والتدريب
CAGEX	التصدير، الإئتمان، والتأمين

Source: Cluster Boisson Soummam, Http: www.clusterboisson.com/a-propos.php, Dernière visite: 29/04/2023.

تجدر الإشارة إلى أن عنقود المشروبات أنشئ من نواة تتكون من ثمانية أعضاء فقط، هذه النواة اختارت الربط الإقليمي في منطقة الصومام، لأنه يتميز بتركز كبير لمجمعات كبرى للمشروبات. ومع ذلك فإن فرع نشاط المشروبات ينتشر في كامل أرجاء الوطن، ما أدى إلى توسع نشاط العنقود. الملاحظ أن العنقود يحصي سبعا وعشرين عضوا. وتجدر الإشارة أيضا إلى الشركاء الذين يساهمون في تطوير أداء عنقود المشروبات كما يلي: جامعة بجاية، الوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVREDET، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء التابع لوزارة البيئة والطاقات المتجددة CNTPP . يبدو التنوع واضحا في مكونات عنقود المشروبات ومن ثم فإن نجاحه يتحدد وفقا لدرجة الإرتباط والعمل المشترك والمشاركة والمنافسة بين أعضائه، وكذلك على مدى تطبيق نتائج البحث والتطوير وربطها بالقطاع

¹ كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 232

الإنتاجي والتي تعطي دفعا لنشاط مؤسساته ومحركا لتحفيز أدائه، وعليه فإن النهوض بهذا الفرع يعد أداة لتنويع صادرات الاقتصاد ومداخيل الدولة بعيدا عن المحروقات¹.

ثانيا: عنقود التمور بسكرة

تعتبر التمور الجزائرية من أرقى وأجود التمور في العالم وتصنف الجزائر ضمن أهم البلدان المنتجة للتمور، إذ احتلت المرتبة الرابعة عالميا بنسبة 14 بالمائة من الإنتاج العالمي سنة 2013 والثالثة عالميا في 2015. وقد شهد إنتاج التمور في الجزائر نموا ملحوظا حيث قفز من 600096 طن في سنة 2012 إلى حوالي 110000 طن في سنة 2017 من جميع الأنواع، ولكن 54 نوع فقط متوفر في السوق الوطنية والدولية.

حسب إحصائيات 2015، فإن زراعة النخيل في الجزائر تغطي مساحة تقدر بحوالي 167 ألف هكتار لعدد من أشجار النخيل قدرت بأكثر من 18.6 مليون نخلة ويقدر إنتاج التمور بكل الأنواع حوالي 990 ألف طن، وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27.4 بالمائة من حيث المساحة الإجمالية و23.1 بالمائة من مجموع أشجار النخيل و41.2 بالمائة من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي بنسبة 22 بالمائة، و22.4 بالمائة و25 بالمائة على التوالي، وتستحوذ الولايتان على ثلثي (3/2) الإنتاج الوطني من التمور.

أما عن التصدير فإن الجزائر لا تصدر إلى القليل من مجموع إنتاجها، على الرغم من أن كميات التمور الموجهة للتصدير هي في تزايد مستمر، حيث تجاوزت 21000 طن في سنة 2013 وأكثر من 28000 طن في 2015. وتبقى فرنسا الزبون الأول للجزائر في 2015 بما يقارب 13400 طن متبوعة بكل من روسيا بـ 3300 طن فالإمارات العربية المتحدة بـ 1600 طن فكلندا بـ 1200 طن، ثم الهند بـ 1100 طن والولايات المتحدة الأمريكية 1000 طن.

إن الواضح من الأرقام السابقة أن الجزائر تتميز في فرع التمور وتنفرد بجودة عالية فيه، وتعاني في الوقت ذاته من ضعف كبير في تصديره وتسويقه، وهذا يعود إلى للعديد من الصعوبات التي يعانها هذا الفرع والتي يمكن إيجازها فيما يلي²:

غياب شبكات نقل محترفة ومتخصصة في نقل التمور، بالإضافة إلى تدني مقاييس التعليب والتغليف الموسومة بعلامات ضمان الجودة والصحة مثل "أيزو" وغيرها من شهادات الضمان وهي أول ما يبحث عنه المستهلك الأجنبي، والذي نتج عنه ضعف في تصدير التمور الجزائرية على الرغم من غزارة الإنتاج الذي لا يتلائم مع مواصفات الأسواق العالمية خاصة الأوروبية منها، باعتبارها الشريك التجاري الأول للجزائر وهو راجع إلى ضعف الرقابة على جودة منتجات التمور من قبل الجهات المختصة.

بالإضافة إلى ذلك ضعف أساليب التخزين والمناولة والتصنيع وضعف العمل التعاوني بالفرع. ³ غياب سوق للتمور: إن غياب سوق جملة متخصص للتمور لتحديد على مستواه الأسعار المرجعية انطلاقا من الإنتاج

¹ كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 233

² كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 234-235

المحقق ومقاييس شفافة تكون فيها كل المعاملات قانونية عبر الفواتير وغيرها؛ تسبب في فوضى للمنتجين وفي استفحال ظاهرة الوسطاء والمضاربين الذين يفسدون أسعار السوق ويجعلونها ترتفع بغير سبب اقتصادي واضح مشكلة التهريب وهي أكثر ما يعاني منه فرع التمور، حيث يتم تهريب أطنان من التمور خاصة دقلة نور إلى تونس على الحدود الشرقية للجزائر، ويتم تعليبها لتباع في الأسواق الأوروبية على أساس أنها منتج تونسي. مما سبق، استدعت الضرورة إيجاد سبيل لتجاوز هذه الصعوبات والنهوض بهذا الفرع؛ الذي تمثل في إنشاء عنقود صناعي للتمور في ولاية بسكرة، كرافد اقتصادي يعول عليه لتنويع الاقتصاد.

ويمثل 2 نوفمبر 2015 تاريخ التنصيب الرسمي لعنقود التصور الذي كان بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وبرعاية من المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة. ولقد برزت الحاجة لإنشاء هذا التجمع منذ سنوات، إلا أن تأكيدها كان سنة 2013، أين أعلن أحد منتجي التمور في ولاية بسكرة بأنه تم تقرير وبالتعاون مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا - ومع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إنشاء شبكة للتمور ستضم مختلف الفاعلين في هذا الفرع إن الهدف من إنشاء عنقود التمور هو تجميع كل القاطنين الناشطين حول هذا الفرع، سواء كانوا متعاملين اقتصاديين أو مؤسسات من أجل تحسين تنافسية المنتج الذي يصدر بالدرجة الأولى الذي يواجه منافسة كبيرة باعتبار الجزائر من أهم منتجي التمور، لكنها لا تصدر سوى 3 بالمائة من إنتاجها¹.

كما يهدف هذا التجمع أيضا إلى اعتماد وحدات التعبئة والتغليف بفضل مساعدة الخبراء الألمان وكذلك إلى اعتماد منظمة جدية من أجل الدفاع عن علامة التمور الجزائرية المباعة في الخارج تحت علامات الدول المجاورة وبعد طول انتظار تم في ديسمبر 2016 وضع العلامة التجارية ومنح الدلالة الجغرافية للتمور الجزائرية لاسترجاع توقيتها المسلوب والمستغل من طرف بعض الدول الأجنبية في الأسواق العالمية وتحديدًا دقلة نور، وذلك لحماية المنتج الفلاحي الجزائري على مستوى الإنتاج والتصدير.

ولقد اختارت الجهات الراعية لهذا العنقود، اعتماد مشروع يدور حول مؤسسة لتجزئة التمور، بمعنى تطوير سوق المنتجات المشتقة من التمور والفكرة من خلق هذا المشروع هو تكوين علاقة بين عنقود التمور وعنقود المشروبات الذي تم إنشاؤه، والتوصل في نهاية الأمر إلى مشروع طموح ولقد اختارت الجهات الراعية لهذا العنقود منذ البداية، اعتماد مشروع طموح والمتمثل في إنتاج عصير التمور. وهو ما يجعل الباب مفتوحا أمام خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وانطلاقا مما سبق، فإن الاهتمام بجودة منتج التمور وجعل فرع التمور من الروافد الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري، يتطلب تكريس مبدأ العمل الجماعي والتعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بفرع التمور من منتجين وموزعين ومصدرين ومهندسين فلاحيين وصناعيين وبنوك وسلطات عمومية وجامعات ومراكز بحث والعمل على توثيق الصلة والعلاقة فيما بينهم بالشكل الذي يضمن حيوية ونشاط العنقود، ما يضمن خلق صناعات تحويلية متعددة في هذا الفرع وبالتالي خلق مؤسسات جديدة وتوفير مناصب عمل معتبرة.

¹ كلثوم كباي: مرجع سبق ذكره، ص 236.

ولعل هذا العنقود بإنتاجه يكون حلا لجزء من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في ظل النضوب المستمر لمداخيل البترول، فالتمر يمكن أن يكون بديلا جيدا باعتباره أحد أهم المنتجات الزراعية في الجزائر.

ثالثا: عنقود الميكانيك الدقيقة

يعتبر عنقود الميكانيك الدقيقة حديث العهد، فلقد أنشئ في جانفي 2017 من طرف خمس مؤسسات وبمبادرة من وزارة الصناعة والمناجم لتطوير شعب المناولة الصناعية التي بإمكانها مرافقة المسار الصناعي للإقتصاد الجزائري. ويضم هذا التجمع الفاعلين في فرع الميكانيك من آمرين ومناولين ومراكز بحث ومكاتب دراسات ومحابر والجمعيات المهنية بهدف ترقية هذا الفرع عن طريق إدماج القطع المصنعة محليا. ويقدر عدد أعضاء العنقود بـ 10 أعضاء على أن يرتفع هذا العدد مستقبلا بانضمام فاعلين آخرين من فرع الميكانيك.

يهدف العنقود إلى تطوير فرع المناولة في الميكانيك الدقيقة (متلقي الأوامر)؛ عن طريق الربط بين المؤسسات الأمرة والموردين الأصليين والجامعات ومراكز البحوث، حيث يعمل على تنمية العلاقة وتكثيفها بين هذه الوحدات وتنفيذ مشاريع جماعية من خلال مخطط عمل يسعى لتطوير المناولة الوطنية وذلك لتلبية أول هدف كان قد حدد في أكتوبر 2014، وهو تاريخ إختيار أول لجنة للمؤسسات من قبل وزارة الصناعة لإنشاء هذا العنقود واكتسابه الشكل القانوني كتجمع للمؤسسات. وفي أبريل 2016 إنخذ

عنقود الميكانيك الدقيقة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبليدة كمقر رسمي له. وبناء على ما سبق، سيسمح هذا العنقود بخلق بديل محلي لاستيراد قطع الغيار الذي يكلف الاقتصاد الوطني 5 مليار دولار سنويا، علما أن الجزائر تستورد 99 بالمائة من حاجياتها من قطع الغيار. أما عن صناعة السيارات التي تحاول الجزائر دخول غمارها من خلال التركيب كمرحلة أولى، فإن تكلفة السيارة المركبة (المجمعة) في الجزائر تفوق تكلفة السيارة المستوردة بالمواصفات نفسها، وأن تركيب السيارات وفق أسلوب Semi naked down بمعنى نصف مفككة لا يكون مربحا للجزائر حتى تتجاوز نسبة الإدماج الوطني الـ 40 بالمائة، فدون هذه النسبة تكون عمليات استيراد السيارات أكثر ربحية مقارنة بعملية تركيبها في الجزائر.

رابعا: عنقود الطاقة الشمسية

تم الإعلان عن الميلاد الرسمي لعنقود الطاقة الشمسية يوم الأربعاء 24 ماي 2017 وذلك خلال ورشة خاصة عقدت في فندق الهيلتون Hilton بالجزائر العاصمة، وبمشاركة ممثلي المؤسسات ومراكز البحث وإطارات من وزارة الصناعة والمناجم التي تعتبر الداعم لهذا التوجه في إطار برنامج CAP-PME للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. ولقد أنشئ هذا 1 العنقود من أجل السماح للمتعاملين في قطاع الطاقة الشمسية الكهروضوئية l'énergie solaire photovoltaïque لتجميع مواردهم وتطويرها على نحو أسرع في فرع لا يزال في بدايته والذي سيعمل على الاستفادة من تجربة قطاعات أخرى.

وينتظم عنقود الطاقة الشمسية كتجمع بدون رأس مال اجتماعي، حسب المواد 796-799 مكرر 4 من القانون التجاري التي تحدد شروط الإنشاء والعمل المطبقة على التجمع. كما يخضع العنقود للقوانين واللوائح الداخلية المعتمدة في الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة في 14 جوان 2017.

ثلاث فئات من الأعضاء يشكلون الجمعية العامة للعنقود؛ فالأعضاء المؤسسون والمنضمون هم أشخاص إعتباريون وأصحاب السلطة في التصويت في حين يمثل الأعضاء المشاركون وحدات أخرى تتكون من الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية ولديهم أصوات استشارية. وتوكل الجمعية العامة إدارة عنقود الطاقة الشمسية إلى مجلس الإدارة الذي تمتد عهده إلى ثلاث سنوات.

وعن تصنيف أعضاء العنقود فيمكن التمييز بين:

الأعضاء المؤسسين: والمتمثلين في المؤسسات التالية:

Amimer Energie, Alpv, Aurès Solaire, Condor Electronics, Enie, ER2, Innova Contracting, Innova Solar, IRIS.JC.Ind, Mekénergie, Sungy

الأعضاء المنضمين: والمتمثلين في المؤسسات التالية:

ABB Algérie, Armorgreen Algérie, Cabinet Emergy, Constalica Algérie, Milltech, Zergoun.Green Energy

الأعضاء المشاركين: كوحدات البحث والتطوير) مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER ومركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية (CRTSE) والمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

ولقد جاء إنشاء العنقود لبلوغ جملة من الأهداف يمكن إنجازها في:

الدعم الفعال والمتابعة المستمرة من السلطات العمومية التي تهدف إلى إنتاج 27 بالمائة من الإنتاج الطاقوي من مصادر متجددة في آفاق 2030؛

إنشاء وتعزيز وإدارة شبكة من المؤسسات والفاعلين الوطنيين العاملين في سلسلة القيمة (من مكاتب الدراسات والمطورين وموردي المواد الأولية والمصنعين والموردين والمركبين والجهات الفاعلة في التدريب المهني والجهات الفاعلة في مجال البحث والجامعات الذين يرغبون في المساهمة في تطوير فرع الطاقات المتجددة؛ بناء القدرات وتنمية المهارات الصناعية في مجالات الطاقات المتجددة؛

تقديم مقترحات للسلطات العمومية بهدف وضع آليات تشغيلية لضمان الدعم والحماية الضروريين لكل الفاعلين الوطنيين المشاركين في برامج وطنية للطاقات المتجددة في فترة يتم تحديدها؛ الترويج لأنشطة التدريب والبحث في قطاع الطاقات المتجددة؛

- التسهيل لبروز كفاءات وطنية والسعي لتحقيق التعاون بين أعضائه.
- التحسيس وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة بشكل عام والطاقة الشمسية الكهروضوئية على وجه الخصوص؛

- نشر المعلومات المتعمقة حول الطاقة الشمسية الكهروضوئية؛
- إنشاء شبكة وطنية في الابتكار المفتوح Open Innovation ؛
- تشجيع الترابط مع العناقيد الدولية.

ويتجلى نشاط العقود وتطويره وفق محورين استراتيجيين تماشيا مع الأهداف العامة لتطوير الاقتصاد الوطني: الاستراتيجية الصناعية : التي تشمل تطوير وتعزيز الأنشطة للمساهمة في إنشاء صناعة وطنية حقيقية.

الاستراتيجية الطاقوية: حيث ستوفر المنتجات والخدمات المستمدة من الصناعة المحلية الأساس لإنتاج الطاقة الخضراء لتطوير الاقتصاد والمساهمة في تلبية الطلب المحلي على الطاقة وتوجيه الفائض للتصدير. من أجل توسيع استخدام الطاقة المتجددة على نطاق واسع من قبل مختلف شرائح المجتمع (الأسر والمزارعين والصناعات وبالتالي نشر تكنولوجيات جديدة تشمل التقنيات الخاصة بالشبكات الذكية.

وسيتم ذلك من خلال العمل على مختلف المستويات التنظيمية والمالية والتقنية والتدريب، مما سيؤدي إلى إنشاء سوق داخلية مستدامة للمؤسسات الجزائرية، وتوسيع التخصصات الوطنية إلى التكنولوجيات المتقدمة وتشجيع البحث والتطوير للمضي قدما في تطوير الصناعة والخدمات ذات الصلة. فعنقود الطاقة الشمسية يدخل ضمن النماذج الاقتصادية المستقبلية، خاصة وأن هذه التكنولوجيات تتميز بخلق سوقها الخاصة وليس انتظار الطلب والإعتماد عليه، بمعنى الانتقال من تجمع السوق إلى تجمع التكنولوجيات (market pool to technology pool) ، أين التكنولوجيات هي التي تخلق السوق وليس العكس. 1

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر بطارية كهربائية حقيقية في الهواء الطلق، حيث أنها تتوفر على 3500 ساعة مشمسة سنويا في 86 بالمائة من التراب الوطني، أما باقي الإقليم أي الجزء الساحلي، فمعدل أشعة الشمس هو 2600 ساعة في السنة. وبالتالي، فإن الاستثمار في الطاقة المتجددة هو أولوية وضرورة. وتأسيسا على ذلك، فإن عنقود الطاقة الشمسية سيسمح للجزائر ويمنحها فرصة تنويع مصادر طاقتها وتوجيه الاستهلاك من الغاز والكهرباء إلى الطاقات المتجددة والنظيفة، كما يعد أداة لتطوير الصناعة الضوئية، وذلك من خلال تظافر جهود السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين.

خامسا. عنقود الصناعات الغذائية بمتيجة (البليدة)

تعد منطقة المتيجة إحدى المناطق الأكثر ديناميكية والواعدة في مجال الصناعات الغذائية وتنشط بها 23000 مؤسسة في هذا المجال وتمثل نصف الإنتاج الصناعي الوطني خارج قطاع المحروقات. ويعد إطلاق قطب أو عنقود الصناعات الغذائية بالمتيجة أداة هامة لإعطاء نفس جديد للصناعة المحلية الناشئة الذي سيسهم في تنويع الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العنقود يعد بمثابة فضاء للتشاور والتبادل بين الفاعلين في مجالات الصناعة الغذائية والفلاحة والبحث والتكوين قصد المساهمة الفعالة في تطوير

¹ كلثوم كياي: المرجع نفسه، ص 244.

الصناعة الغذائية في الجزائر وفي تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل وتقريب البحث بين القطاع العام والخاص وبين السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين. ويتشكل هذا القطب أساسا من مصنعين غذائيين ومنتجين فلاحيين وهيئات دعم الاستثمار والابتكار والمركز التقني للصناعات الغذائية والجامعات ومراكز البحث والتكوين المتخصصة في المجال.

إن إنشاء العناقيد الصناعية ومنها عنقود الصناعات الغذائية بالمتيجة يعد ضمن أهداف التوأمة المؤسسية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة الرامي الى مرافقة وزارة الصناعة والمناجم في استراتيجيتها للابتكار الصناعي.

ويهدف هذا العنقود الى تقريب المؤسسات من بعضها البعض ومواجهة الصعوبات الميدانية معا وتقريب المتخصصين في الصناعات التحويلية من المنتجين بهدف تطوير الصناعة الغذائية الى جانب تقريب الجامعة ومراكز البحث العلمي من الصناعيين والمنتجين .

وتم الإعلان عن إطلاق هذا العنقود خلال الملتقى المنظم بجامعة سعد دحلب بالبليدة يوم 12 سبتمبر 2017 من طرف وزارة الصناعة والمناجم وبالتنسيق مع نادي الصناعيين والمقاولين للمتيجة (ceimi) وحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي ووزارة الفلاحة، بالإضافة إلى قرابة 200 خبير في الصناعات الغذائية والذي من المرتقب أن يكون إنشائه قبل نهاية 2018.

وأريد لهذا العنقود أن يكون أول نموذج صناعي جديد يعوّل عليه لتقليص فاتورة الواردات وذلك بإشراك القطاع الخاص في مسعى تحقيق الأمن الغذائي، خاصة وأن القطاع الفلاحي يسجل فائضا في الإنتاج الزراعي في بعض المنتجات على غرار البطاطا والطماطم، غير أن السوق لا يستفيد من هذا الفائض الذي غالبا ما يحول للمفرغات العمومية بعد تلفه. لذلك، فإن السوق بحاجة لهذا القطب التنافسي من أجل خلق التكامل بين كل المنتجين.

ويعد هذا العنقود بمثابة شريك صناعي لضمان التحويل وتخزين المنتج لتسويقه طوال أيام السنة، الأمر الذي سيحل إشكالية الفراغ التي تحدث ما بين المواسم والتي تخلق في كل مرة اضطرابات في السوق، مما ينعكس سلبا على الأسعار بسبب انخفاض العرض مقارنة بالطلب. فغياب التنسيق والاتصال المسبق حال دون تفعيل الصناعات التحويلية من منطلق أن الإنتاج الفلاحي يتم في وقت واحد ويصل إلى المصانع بكميات تزيد عن طاقات الاستيعاب وهو ما يحول دون استغلاله بطريقة جيدة، لذلك يتوقع نادي المقاولين من خلال عنقود الصناعات الغذائية تقسيم فترات الإنتاج تماشيا وطلبات وطاقات مصانع التحويل، خاصة بعد تطور الزراعات غير الموسمية التي تتم في البيوت البلاستيكية، وهو ما يضمن توفير المنتج الفلاحي القابل للتحويل طيلة أيام السنة، مثل ما حدث بشعبة الطماطم الصناعية عندما استقبل المصنعون كل إنتاج الطماطم في فترة لا تزيد عن 10 أيام مما حال دون استغلال كل المنتج وتوجه غالبية إلى المفرغات العمومية بسبب تلفه.

كما تجدر الإشارة إلى دور الجامعة في تفعيل نشاط الإنتاج الفلاحي والصناعي على حد سواء، خاصة وان نادي المقاولين قام في وقت سابق بالتعاقد مع إدارة جامعة سعد دحلب لإنشاء مركز علمي للصناعات الغذائية؛

يعمل على تكوين تقنيين سامين في الصناعات الغذائية وذلك تماشيا وطلب الصناعيين بالمنطقة، من منطلق أن النتيجة معروفة بعدد المصانع والمطاحن التي أنشئت بالقرب من المستثمرات الزراعية.

سادسا: عنقود التكنولوجيا الحيوية أو البيوتكنولوجيا

برزت التجمعات التكنولوجية والإلكترونية لسيدى عبد الله في سياق اجتماعي، اقتصادي وسياسي في قلب التحولات التي تسعى الجزائر من خلالها لتصبح اقتصادا منفتحا للتنافس الحر من أجل تنويع اقتصادها وتصبح أقل اعتمادا على المحروقات، والتي يجب عليها أيضا أن تنوع من مصادرها حتى تكون حاضرة في سوق الصادرات لتستفيد أفضل ما يمكن من مصادرها للطاقة السياسية الإرادية للدولة، من خلال الجهاز الحضري (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية) ، تتجه نحو خلق أقطاب تكنولوجية. أكثر واقعية ، وحسب المصممين، ستسمح هذه الأماكن بخلق روح التعاون الذي يرفع من حركية النمو الاقتصادي وتجعلها أماكن للاستقطاب المفضلة ، وهي تتمثل في الربط التقني والجغرافي للتصور (الجامعة ، مدارس كبرى ، مخابر البحث الخ) والتطبيق، وهو ما ينفز " نموًا متقابلا " بين البحث والتطوير والصناعة.

- نشأة التجمعات الصناعية التكنولوجية لسيدى عبد الله .

بتاريخ 30 ماي 2004، تم وضع الحجر الأساس للحظيرة التكنولوجية للجزائر العاصمة من طرف وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبدأت أشغال البناء الأولى في شهر أبريل وهي تعلقت بالمبنى الأول الذي سيحتضن الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية .

وهي أول حظيرة تكنولوجية في الجزائر، تقع في المدينة الجديدة لسيدى عبد الله التي تبعد بمسافة 25 كلم عن الجزائر العاصمة، بمساحتها البالغة 100 هكتار. 1 وتتمحور هذه الحظيرة التي تؤوي نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال على: الحظيرة التقنية، مصلحة الإبداع، قطب الدعم.

وتقع الحظيرة المعلوماتية على بعد 40 كلم من أكبر مؤسسات تكوين المهندسين، فيها 8 مؤسسات تكون أكثر من 4000 مهندس سنويا تتواجد في قطر 200 كلم حول الحظيرة المعلوماتية، كما تقع هذه الحظيرة في حوض غني باليد العاملة المختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. 2

إن هذه الحظيرة التي تتمتع بموقع مناسب في قلب الحظيرة المعلوماتية، بجانب مركز الدراسات والبحث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال CERTIC، وهو عبارة عن مبنى ذكي يحتوي على ثلاث طوابق تبلغ مساحتها الإجمالية 9800 متر مربع، تحوي حظيرة سيدى عبد الله على 2150 متر مربع من مساحات الشغل، شرفتين، كافيتيريا، قبة زجاجية موقف سيارات تحت الأرض.

ومن أجل تعزيز الإبداع تأوي هذه الأخيرة، مراكز إبداع تابعة لمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل: Microsoft ، Cisco ، IBM ، وهذا لتقديم دورات تكنولوجية في اختصاصاتها لفائدة مؤسسات ناشئة

1- رقية حساني و رايح حوني: " الحاضنات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المغالاة: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010، ص 8.

2- رحيم حسين : نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص:168.

ومؤسسات شريكة محلية، ومن أجل تطوير تكنولوجياها كذلك، نذكر على سبيل المثال: Tech days ، la semaine du web.

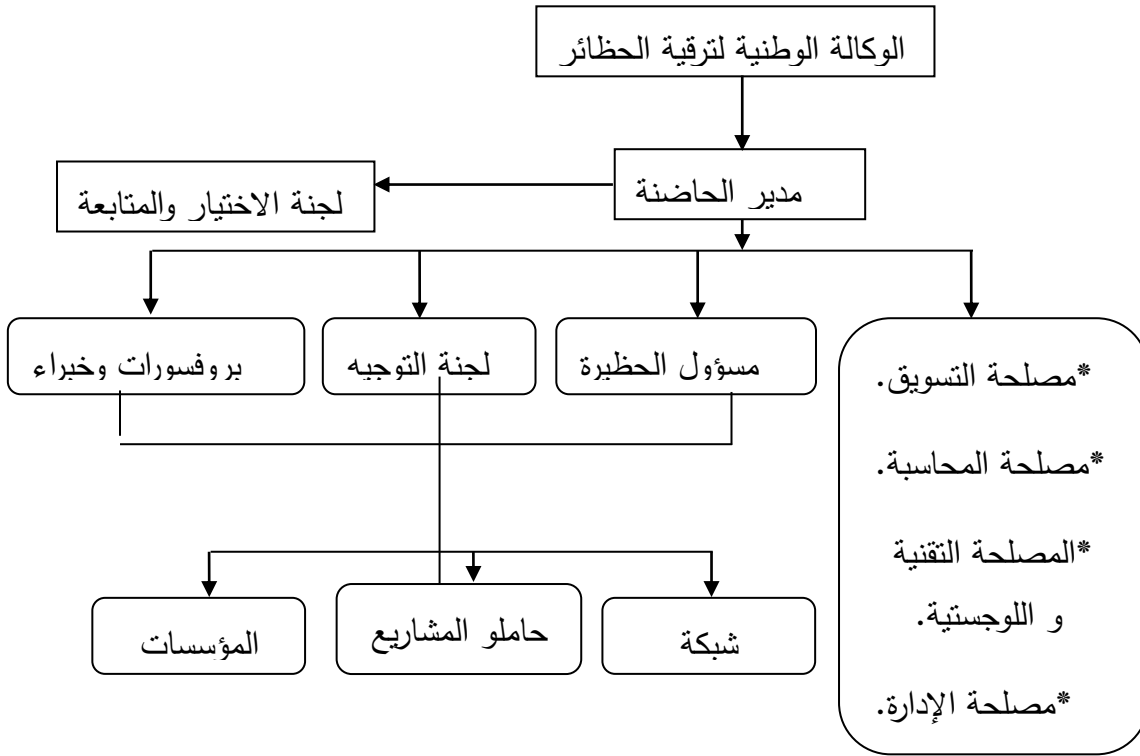
كما توفر مساحات لتنظيم الدورات التكنولوجية والمحاضرات لفائدة مؤسسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي ترغب في ذلك، بالإضافة لقطع أرضية ومتوفرة تبلغ مساحتها أكثر من 70 هكتار تخصص للمشاريع الاستثمارية، التي ستخرج من الحظيرة، وسيتم تخصيص الأراضي على أساس المقاييس التي اعتمدها الوكالة الوطنية لترقية الحظائر.

أن الأهمية التي توليها الجزائر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض إدراج هذا القطاع كعنصر رئيسي في استراتيجيتها الجديدة هذه. إذ توجد ثلاثة هياكل لتجمع التكنولوجي والإلكتروني قيد التشغيل منذ نهاية 2007: منها قاعة المحاضرات، الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية والفندق.

يندرج العقود التكنولوجي سيدي عبد الله في سياق المدينة الجديدة لسيدى عبد الله، بناء عليه فهي تسعى لتحقيق أهداف تتعلق بالمدينة الجديدة وأهداف خاصة بما تم إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله بموجب مرسوم تنفيذي، تنفيذا للقانون المؤرخ 08 مايو 2002 ، المتعلق بإنشاء مدن جديدة وهي توجد في ولاية الجزائر على أراضي بلديات المحاملة ، الرحمانية ، زرالدة و الدويرة ، تقدر مساحة المدينة الجديدة لسيدى عبد الله بـ 7000 هكتار، من بينها 3000 هكتار مخصصة للمحيط الحضري والتهيئة للمدينة الجديدة و4000 هكتار هي أماكن مخصصة لتطوير التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مساحات تمت تهيئتها حولها، وهو ما يشكل نطاقا لحماية المدينة الجديدة¹.

1 المرسوم التنفيذي رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدى عبد الله.

الشكل رقم 3-7 : الهيكل التنظيمي للعنقود الصناعي (الحظيرة) التكنولوجي سيدي عبد الله



المصدر: الوثائق الداخلية للتجمع التكنولوجي سيدي عبد الله ، مع بعض التصرف

- أهداف التجمع المعلوماتي لسيدى عبد الله:

حظيرة متكاملة: حيث أنها تحتوي على معهد عالي للاتصالات، وكالة للاتصالات، وكالة للانترنت وكذلك المدرسة الوطنية لرعاية الموهوبين المبتدئين.

إنشاء 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة: مشروع التجمع المعلوماتي لسيدى عبد الله يهدف إلى استقبال 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، فالمشروع يتعلق بتنفيذ مخطط شامل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للخاص.

خلق 20.000 منصب عمل جديد: إن إنشاء التجمع المعلوماتي لسيدى عبد الله من شأنه خلق 20.000 منصب عمل جديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من المفروض إنشاؤها في مناطق النشاط التي تغطي 180 هكتار (حيث سيتم تعميم العديد من الوظائف داخل قطاع الخدمات والتجهيزات الكبرى التي تم حشدتها من أجل تنفيذ مشروع بناء الحظيرة).

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، فإن للتجمع عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

أولا : الأهداف الخاصة:

خلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى.

خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الإبداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة.

تحويل المنطقة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا : الأهداف الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تنويع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال بحيث تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة من البحث والتطوير والتسويق لأعمال الهندسة والتصميم والتنفيذ وتشمل المزيد من العناصر ذات القيمة المضافة.

تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على التصدير.

ثالثا: الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية:

خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

رفع الاستثمارات في القطاع الخاص.

العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.

تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص.

تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي (الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، 2011).

ثامنا عنقود زيت الزيتون للبويرة

يحتل فرع زيت الزيتون مكانة بارزة في الاقتصاد الزراعي الجزائري، التي تبرز من خلال الأهمية الاجتماعية

والاقتصادية للقطاع والسياق البيئي والسياسات الزراعية والريفية المتبعة وبنية وخصوصية

الأسواق الاستهلاكية واقتصاديات المياه ومتطلبات حماية البيئة والتنمية الإقليمية. وعلى المستوى الاجتماعي

الاقتصادي، شهد إنتاج زيت الزيتون زيادة ملحوظة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين للوصول إلى

مستوى إنتاج قدره 39000 طن سنة 2012 وبتشغيل مساحة قدرها 328884 هكتار أو ما يقارب 4

بالمائة من المساحة الزراعية. المستغلة وتتركز بساتين الزيتون بشكل رئيسي في مناطق البويرة وتيزي وزو وبجاية

بمساحة تقدر بـ 110360 هكتار أو ما يعادل 34 بالمائة من مساحة بساتين الزيتون الجزائرية.¹

ولكن منذ إطلاق مخطط تطوير زراعة الزيتون في أوائل سنوات 2000، سرعان ما اتسعت رقعة الزيتون إلى

مناطق أخرى مثل مسيلة والشلف وبسكرة وتبسة والجلفة وسعيدة وتيسمسيلت والواد والنعام. أما من الناحية

¹ عبود زرين، الطاهر تواتية: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة كلية بغداد الاقتصادية

الاقتصادية، فقطاع زيت الزيتون يضم 130000 عنصرا فاعلا؛ حيث يشمل 100000 مزارعا وما يقارب 2000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تركز أنشطتها على التحويل.

أما من وجهة النظر البيئية الزراعية، فبساتين الزيتون تشغل نطاقا واسعا من المناطق المناخية البيولوجية (القاحلة شبه القاحلة والرطبة) ويمتد نطاقها أيضا إلى العديد من الأنظمة البيئية مثل الجبال والسهول والغابات. فمن خلال هذه القدرة على التكيف، توفر أشجار الزيتون وظائف بيئية متعددة مثل مكافحة التآكل والتعرية وتطوير الأراضي الهامشية البعيدة والمعزولة بالإضافة إلى مساهمتها في اقتصاد المياه. ولذلك تعتبر بساتين الزيتون أداة قوية لتثبيت السكان في المناطق الريفية الهامشية وتوليد الدخل² للصغار المزارعين.

إن خيار إنشاء العنقود في محيط البويرة ليس من قبيل الصدفة. فبمساحة تبلغ 4456 كيلومترا مربعا وعدد سكان يقدر بحوالي 700000 نسمة، تعتبر البويرة حوضا داخليا رائدا يتوفر على الإمكانيات الزراعية والمائية ومستوى الخدمات المقدمة، فلقد تنوعت قواعد الإنتاج والمرافق والخدمات الأساسية للشركات.

ومن ثم فإن خيار تطوير وتدعيم عنقود زيت الزيتون في هذه الولاية تلمية اعتبارات تتعلق بوجود ظروف موضوعية ملائمة لهذا المنظور؛ أولها يتمثل في أن للعنقود قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد على حظيرة تتكون من 173 مؤسسة منتجة لزيت الزيتون و 17 بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات المتخصصة في صناعة زيت الزيتون في الجزائر ثانيها. أن العنقود يستفيد من وجود عدد معتبر من الجهات الفاعلة الاقتصادية والمؤسسية والعلمية المشتركة في المنطقة والمتمثلة في المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي INRAA والمعهد التقني لأشجار الفواكه ITAFV وتعاونية زيت الزيتون للقبائل CHOK ومديرية الخدمات الزراعية DSA وغرفة الزراعة لولاية البويرة CAW. فمذ 2006 كرست هذه الجهات جهودها لتطوير الأنشطة ذات العلاقة بفرع زيت الزيتون؛ وعملت على تنفيذ العديد من الأنشطة المرتبطة بتطوير نظام الإنتاج المحلي الذي يركز على هذا الفرع وبالتحديد تعد تعاونية زيت الزيتون للقبائل والمعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي الحامل لمبادرة إنشاء عنقود مخصص لزيت الزيتون في منطقة البويرة.

وبالفعل تعزز هذا التعاون الذي بدأ منذ سنة 2006، وتم التأكيد عليه في سياق الأنشطة التي بدأها مشروع فويرة، والتي تتمثل في: اليوم المفتوح الثاني الذي كان في 3 جويلية 2013 واليوم المفتوح الثالث من 14 إلى 19 فيفري 2014 على التوالي من تنظيم اتحاد فويرة في مركز بحوث مهدي بوعلام ببراق بالجزائر ومعهد INRAA.

ومن هنا، فإن "عنقود زيت الزيتون" المقترح هو بداية تطوير عنقود أوسع، يمتد إلى منطقة القبائل بأكملها والمكونة من ولايات البويرة وتيزي وزو وبجاية.

إن عملية إنشاء عنقود البويرة المخصص لزيت الزيتون تمثل إستجابة للطلبات والاحتياجات الفعلية التي

تركز على الابتكار في مجالات متنوعة مثل: 1

¹ كلثوم كباي: المرجع نفسه، ص 249.

خلق نوع جديد من زيت الزيتون للسوق الجزائري: زيت الزيتون التقليدي للقبائل، وذلك من خلال تحسين الجودة.

تطوير دليل جغرافي أو علامة جماعية لزيت الزيتون القبائلي.

إنشاء منظمة اقتصادية فعالة لفرع زيت الزيتون في المنطقة.

تصميم وتطوير الأجهزة وطرق معالجة واسترداد المنتجات الثانوية مما يساعد على الحد من تلوث المياه السطحية.

الترويج لزيت زيتون القبائل من خلال الأسواق الضخمة (hypermarkets) والسياحة الزراعية والحرف اليدوية.

الرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بخصوصية المنطقة (تدريب الفاعلين

الاقتصاديين على التكيف مع احتياجات المنطقة والتحديث التكنولوجي للمعاصر).

إلى هنا، لا تزال تجربة إنشاء العناقيد في الجزائر فتية وغير واضحة المعالم، وأن مبادرات إنشائها تتمتع بين

مبادرات فردية من طرف القطاع الخاص ومبادرات عامة للدولة، أي أن هذه التجربة تميز بين

عناقيد عشوائية تلقائية وأخرى مخطط لها.

المطلب الثالث: برامج واجراءات نجاح العناقيد الصناعية في الجزائر

إن المتتبع للوضع الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يلاحظ ان هذه الأخيرة لا زالت

تعمل بشكل منعزل إذ أن كل مؤسسة تعمل وحدها ولا توجد روابط سواء فيما بينها، أو مع مؤسسات مماثلة،

ونظرًا للارتباط الذي يعيشه الاقتصادي الوطني مع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من جهة، وضعف

الترابط والتكامل بين كل القطاعات الاقتصادية داخل الوطن من جهة وأخرى ومع التراجع في وضعية مؤشر

التركيز الجغرافي للصادرات ونسبة تركيز الصادرات على منتج واحد، هذا هو حال مختلف البلدان العربية ومنها

الجزائر إذ أكثر من 95% من الصادرات هي عوائد قطاع المحروقات، بينما هذا المؤشر 31% بالنسبة لتركيا مثلاً.

أولاً: أقطاب التميز:

إن المراكز التقنية هي هياك متخصصة في العديد من القطاعات الصناعية المختلفة، القائمة على التعاون من

اجل ترقية الابتكار وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف القيام بأعمال البحث والتطوير لصالح

المؤسسات، التي لا تستطيع أن تتحمل أعباء التجارب والمتعلقة بإدخال تغيرات جديدة على المنتجات وهذا وفق

متطلبات الأسواق العالمية.

فمن هنا يمكن أن تشكل هذه المراكز همزة وصل بين المؤسسات الصغير والمتوسطة، خاصة التي تنتمي لفرع

صناعي ومراكز ومخابر البحث العلمي.

ويمكن لهذه المراكز أن تساهم في حل القطاعات الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية مثل: الذكاء الاقتصادي،

التدريب، التكوين المستمر، المساعدات التقنية الخاصة، تصميم وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل المتشابهة التي

تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الصناعة. ومع صدر المرسوم التنفيذي رقم : 17/11

المؤرخ في 25 فيفري 2011، القاضي بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ثم تبنى المقاربة الجديدة التي تهتم بمرافقة وبتابعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، القائمة على أساس إنشاء المراكز التقنية ذات الطابع الصناعي.

وتم إنشاء المراكز التقنية في الجزائر ضمن هذا الإطار وهي: 1

ثانيا: مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء: وهو عبارة عن مخبر تم إنشاؤه سنة 1975 من طرف المؤسسة الوطنية لمواد البناء، ليصبح مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم SPA في سنة 1998، وتعتبر فرع لمؤسسة الاسمنت ومشتقاته للشرق ERCE مع تعاون باقي المؤسسات التي تنشط في مجال الاسمنت عبر التراب الوطني.

ويشرف على تسيير والمرافقة التقنية للمؤسسات العاملة في هذا المجال (إنتاج الاسمنت) لدعم الابتكار، الجودة التنافسية، كما يسعى إلى إضافة مهام أخرى مثل الدعم عند مرحلة الانتاج، من خلال مرافقة الانتاج من مرحلة استخراج المواد الأولية من المناجم إلى مرحلة الانتاج النهائية، كذلك يسعى إلى القيام بالتجارب وإدارة الاعمال النوعية والبيئية، هذا من خلال مرافقة المؤسسة العاملة في هذا المجال على القيام بالتأهيل والمراقبة الإحصائية، بالإضافة إلى التدقيق في تقييم مخبرها وآخرها تشغيل مصانع مواد البناء على البيئة والمحيط.

المركز الوطني للتكنولوجيا والاستشارة: تم إنشاء هذا المركز سنة 1998 وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات أسهم (EPE, SPA)، وتم تحويل ملكيتها سنة 2002، إلى شركة تسيير المساهمات كانت تقوم في بادئ الأمر في مجال صناعة الجلود والنسيج، إلا أن تحرير التجارة والمنافسة التي عرفها مخطط أعمال المركز، ونظراً لتوقف الذي عرفه هذا الأخير أدى بالعديد من المؤسسات عن توقف نشاطها التي كانت زبائن للمركز.

إن الوضعية التي مر بها المركز جعل القائمين عليهن إلى ضرورة التفكير في إيجاد استراتيجية جديدة من شأنها استقطاب قطاعات جديدة غير المؤسسات التي كان يشرف عليها المركز (مؤسسات صناعة الجلود والنسيج).

فمن هذا اتضح توجه الدولة الجزائرية إلى زيادة عدد المراكز التقنية الصناعية، إلا أن عملية الإنشاء لم تكن تتماشى بالشكل المطلوب، وتم تسجيل عدة برامج جديدة ومنها إنشاء مراكز جديدة في مجال الميكانيك، يحمل اسم المركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن وكان من المقرر أن يباشر عمله في بداية سنة 2012، بالإضافة لباقي المراكز التقنية التي اوصت برامج التأهيل بالاتفاق مع الشركاء الدوليين من أجل تكوينها.

ثالثا: النواة نيكليوس لدعم تعاون الحرفيين NUCLEUS:

إن هذا البرنامج هو عبارة عن تعاون بين الجزائر والشركي الألماني بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من جهة، والوكالة الألمانية للتعاون التقني من جهة ثانية، وهذا من شهر جويلية سنة 2007 وعرف هذا البرنامج نجاحا في العديد من الدول منها ألمانيا، البرازيل ففي الاصل أن الانطلاق لهذا البرنامج تكون

¹ سعاد قوبي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017، ص 195.

عبارة عن تجمع مهني يجمع عددا من المقاولين أو الحريين الذين ينشطون في نفس المجال أو الفرع وتساهم الوكالة الوطنية للتعاون التقني والاستشارة والتعاون التقني.

والنوكلس يعرف على أنه نواة اتصال تساهم بالتبادل الخبرات والأفكار فيما بين الأعضاء، عن طريق إشراف وتنظيم القائمين على تجمع نوكلس الذي يكلف من ذرف تجمع المقاولين والحريين، وكذلك الربط التشابكي بين غرف الصناعات التقليدية مع المؤسسات العمومية والخاصة، كمجموعة متجانسة للتأثير بطريقة مباشرة والاستفادة من مختلف الآليات الدعم.

تم اعتمادا برنامج النوكلس في الجزائر في جويلية 2007 حيث ضم البرنامج 148 مجموعة تضم هذه المجموعات ما يقارب 1200 مؤسسة على مستوى 14 غرفة، على مستوى المناطق التي تم اعتمادها وتشمل العديد من التخصصات ومن بينها: البناء، الميكانيك، جمع الحليب وسجل هذا البرنامج نتائج جد حسنة وهذا للتجاوب الإيجابي من قبل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على خلفية مشاركة 1500 مستثمر خاصة عبر ولايات الوطن ومنها: الجزائر العاصمة، البلدية، جيجل، مستغانم، وهران، سطين تيبازة، تيزي وزو، تلمسان، وقد مكن العديد من الحرفيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إبراز كافة المشاكل التي تواجههم مع التفكير في الوصول إلى الحلول المناسبة.

لقد حقق هذا البرنامج من خلال تجسيده لعدة عمليات أهمها: 1

ولوح العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إنشاء شركة الخدمات بالشركة مع بنك البركة؛
القيام بالتوقيع على خمس عشر اتفاقية شراكة مع مختلف الجمعيات المهنية وأرباب العمل؛
تخفيض أسعار المواد الأولية وهذا من خلال عمليات الشراكة الاجتماعية؛
أنظمة الانتاج المحلية

حظيت وزارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بدعم من قبل البرنامج الأوربي على تكييف واتخاذ استراتيجية ابتداء من سنة 2007، باعتماد مقارنة أنظمة الانتاج SPL حيث تتضمن أنظمة الانتاج المحلية في الجزائر، ومنها: المؤسسات، غرف الصناعات التقليدية والحرفية، هياكل التنشيط مديرية الضرائب، مؤسسات الدعم، مختلفة المؤسسات المصرفية، الصندوق الوطني للضمان لاجتماعي لغير الأجراء بالإضافة إلى مؤسسات الدولة والجماعات المحلية.

وتقوم هذه الأطراف بالاجتماع فيما بينهم لتبادل الخبرات، والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات المتوقعة، بمساعدة منشط تعينه أو تكلفه الغرفة للإشراف على اللقاءات، إلى جانب وجود مجموعة للتنسيق. 2

رابعا: المناطق الصناعية:

¹ عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص 188.

² سعاد قوفي، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

في عام 1973 بدأت بوادر الظهور للمناطق الصناعية وهذا بعد صدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في: 1973/02/28 بالمتعلق بإنشاء لجنة استشارية، من اجل تهيئة المناطق الصناعية حيث تم تحديد إنشاء حوالي 77 منطقة صناعية عبر كامل التراب الوطني، وجاء المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/03 الذي يحدد كيفية شروط دائرة المناطق الصناعية.

إدارة المناطق الصناعية: فحسب المرسوم 84/55 إن تهيئة المناطق هو المرحلة الاولى وعملية الإدارة كمرحلة ثانية وقانونيا فإن إدارتها يقصد بها تهيئتها وتسييرها معًا.

تهيئة هذه المناطق الصناعية: وتتم تهيئة هذه المناطق الصناعية عن طريق الهيئات التالية:

هيئات عمومية: وهي هيئات ذات طابع اقتصادي تم إنشاءها بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/09، وهذا عندما تكون هذه المناطق تضم نشاطات ذات المنفعة المحلية او منفعة تعود على الاقتصاد الوطني.

مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي تحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتكون تابعة لسلطة رئاسة واحدة

عن طريق وحمدة متخصصة يتم إنشاءها بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها عندما تكون المنطقة الصناعية تستحوذ على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

تسيير المنطقة الصناعية: لقد أسند المرسوم رقم 84/56 مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، على تنشأ هذه المؤسسات وفق كيفيات يحددها مرسوم وفي هذا الإطار بدأت هذه المؤسسات بالظهور بصفة تدريجية، إلى ان يتم تحديد المعيار القانوني لهذه المؤسسات أسندت مهمة تسيير هذا المناطق إلى العديد من المؤسسات المتخصصة ومنها: 1

المركز الوطني للدراسات العمرانية CNERU.

مؤسسة تسيير المناطق الصناعية EGZI

مؤسسة التسيير العقاري SGI

وتكمن المهمة لهذه الأجهزة والمؤسسات في أنها تتلقى العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأرضية المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة وتحت تصرف المالكين الخواص، على أن تقوم هذه الاجهزة بإعادة التنازل على هذه الاراضي بواسطة عقود توثيقية، في إطار التجهيزات الاستشارية وهذا بعد أن تقوم هه الاخيرة بأعمال التجزئة.

4-1- أبرز المناطق الصناعية في الجزائر: لقد ذكرنا سابقا أن الجزائر تحتوي حوالي 77 منطقة صناعية وهي موزعة عبر كامل التراب الوطني، إلا أن المناطق عرفت ركودا مما يستوجب على السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات لإعادة بعث نشاطاتها من جديد وهذا عن طريق:

¹ عبد الله طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

إعادة تأهيل المناطق الصناعية: أن إعادة تأهيل المناطق الصناعية هو عبارة عن مشروع وطني يدخل ضمن تنفيذ البرنامج الحماسي لدعم آليات النمو الاقتصادي، الذي عملت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في تنفيذه من أوت عام 2005، وخصصت الدولة مبلغا مالياً معتبراً قدر ب 7.2 مليار دينار جزائري للمناطق الصناعية، ومناطق النشاط الاقتصادي إضافة إلى تطوير نمط تسيير المؤسسات الصناعية، فمنذ انطلاق هذا البرنامج إلى غاية الانتهاء من هذه العملية الخاصة بالتأهيل بمبلغ قدر 28 مليار دينار جزائري، وتم الانتهاء من 40 عملية في طور الانجاز.

إن محتوى البرنامج إعادة التأهيل يتضمن القطاعات التالية: الطرقات توصيل شبكة المياه الصناعية، ربط الشبكة الوطنية للكهرباء والغاز والهاتف، إنجاز مراكز المراقبة والحراسة، الإنارة الخارجية. المناطق المدججة: تضم هذه المناطق حوالي 29 منطقة صناعية وتم توزيعها جغرافيا بالاعتماد على العديد من المؤشرات التي يجب مراعاتها ومنها: 1

القدرة على التصدير (مع توفر البنى التحتية المنحزة أو في طور الانجاز)، وضعية تنافسية المنتج. اعتماد التمركز المكاني للشركات، ومراعاة مدى جاهزية الهياكل القاعدية الأساسية توفر الخدمات الضرورية (البنوك، النقل، وسائل المواصلات... الخ)، مدى قرب المنطقة الصناعية من مختلف المرافق الضرورية.

خامسا: البرنامج الوطني الاستشراقي الخاصة بالمناطق الصناعية (2012-2020)

لقد غيرت الدولة الجزائرية نظرتها للمناطق الصناعية المدججة، إلى إنشاء واعتماد المناطق الصناعية الجديدة في إطار التعاون وتبادل التجارب بين مختلف بلدان المتوسط، وعلى رأسهم ألمانيا تم اعتماده هذا البرنامج في أبريل 2012، وتم المصادقة على البرنامج الجديدة للمناطق الصناعية في الجزائر ويضم جملة من النقاط ونذكر منها:

5-1- أسباب إعداد هذا البرنامج الجديد الخاص بالمناطق الصناعية: ومن بين هذه الأسباب: 2

مقررات مجلس الوزراء 2011/02/22

قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين 2011/03/06، الذي جاء من إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم خاصة بالمناطق الصناعية الجديدة (إمكانية زيادة أو إلغاء هذه المناطق الصناعية)

دمج 03 مناطق صناعية بناء على طلب حكومي والمتضمن إنشاء 42 منطقة صناعية

توسيع هذا البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة، مع إمكانية إعادة النظر في الامور المادية والمالية.

القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36 منطقة صناعية جديدة.

5-2- الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الجديد: حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

تدعيم الاستثمار والنمو الاقتصادي؛

كذلك ضرورة إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي؛

¹ عبد الله طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

² عبد الله طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

بالإضافة إلى وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية.

الجدول رقم 3- 8: أهم المناطق الصناعية في الجزائر

المكان	الموقع الاقليمي	الولايات المعنية	عدد المناطق	المساحة بالهكتار
الشمال	الشمال الوسط	بومرداس1، بوبرة1، المدية1، عين الدفلى1، تيزي وزو، بجاية2، الشلف1، البليدة، الجزائر العاصمة، تيبازة	10	1739
المضاب العليا	الشمال الشرقي	عنابة، قسنطينة2، سكيكدة2، جيجل، ميله، سوق أهراس، الطارف، قلمة	09	2394
	الشمال الغربي	وهران1، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس، معسكر	08	1517
	27			5650
المضاب العليا	المضاب العليا الوسطى	الجلفة1، الأغواط، المسيلة1	02	478
	المضاب العليا الشرقية	سطيف، باتنة1، برج بوعرييج2، خنشلة1، أم البواقي، تبسة1	04	1346
	المضاب العليا الغربية	تيارت2، سعيدة1، تيسمسيلت، البيض، النعامة1		896
	10			2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار1، تندوف، أدرار1	02	402
	الجنوب الشرقي	غرداية1، بسكرة1، الوادي، ورقلة1	03	800
	الجنوب الكبير	تمنراست، اليزي	00	
	05			1203

SOURCE : ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, le programme national des nouvelles zones industrielles, p09.

المبحث الرابع: سبل زيادة القدرة التنافسية والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية في الجزائر.

تحتاج الجزائر إلى إقامة العناقيد الصناعية في مختلف التخصصات و الصناعات ذات الأولوية الوطنية باعتبارها من أنجع السبل لتحقيق تنافسية المؤسسات والقطاعات الاقتصادية على السواء، من خلال تنمية وتقوية العلاقة الترابطية بين مختلف القطاعات في ظل تدفق المعلومات بشكل سير بالاعتماد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في إبراز دور العناقيد وتأثيرها على التنافسية.

ولنجاحها تحتاج لسياسات صناعية توجيهية ذات طابع انتقائي، تستهدف التأثير في الاقتصاد بقصد تنمية ناجحة خاصة تلك المتعلقة بتخصيص الموارد اللازمة لقطاعات بعينها، من خلال توفير البيئة الحاضنة من الصناعات المكتملة والمدعمة و الخدمات المساندة للإنتاجية.¹

المطلب الأول: الاستراتيجيات الموجهة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استهداف العناقد الصناعية في الجزائر

أصبحت الاستراتيجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمراً حتمياً في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للاستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية:²

- تبنى إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز تقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك .
- تندرج الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقو على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد، كما تعزيز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي . وتهدف الإستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

- المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها، - الانتشار القطاعي للصناعة؛
- انتشار وتوسع حيز الصناعة، - سياسات التطور الصناعي .

1-1- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات

¹ طاهر حمدي كنعان، المهام التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية، عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد الرابع العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 141.

² - كريم النشاشي، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998.

المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة، وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات والمحيطه بعوامل تطبيقها.

1-2- الانتشار القطاعي للصناعة

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكمله: تهمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

تهمين الموارد الطبيعية

الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهمياً وبقيمة مضافة أقوى. القطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيئرو كيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (ال فولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الجديدة وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء (المواد اللينة المائية)؛

تكثيف النسيج الصناعي

ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموماً بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز؛

ترقية الصناعات الجديدة،

اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيراً و تأخر جهوي من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

1-3- انتشار وتوسع حيز الصناعة

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية وعليها الاستجابة لرؤية أكثر تحضراً ولفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. هذه المناطق متمركزة ووضعتها في مكانها يتم تدريجياً.

فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركز الفضاوي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع المؤسسات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضاً هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون بين المناطق الجديدة لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات. 1

¹ - محمد براق، تسعديت بوسعين، إستراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011 ص 10.

1-4- سياسات التطور الصناعي

و تغطي أربع مجالات كبيرة:

أ- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسجيل في إطار إستراتيجية التصنيع.

ب- الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضع له دعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

ج- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات، واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية. تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي. ولنوه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية؛

د- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل لنشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي (التكنولوجيا التنظيم التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدرجي بالنسبة للاستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرة التصديرية للجزائر في الفترة

2010-2018

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني حيث وجهت الحكومة جهودا كبيرة رامية لزيادة مساهمتها وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية، فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا منذ بداية الالفية ويرجع هذا لصدور القانون التوجيهي وقانون لاستثمار الخاص بترقية هذا القطاع، حيث تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال بداية 2001 إلى غاية 2018، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا مستمرا من سنة لأخرى، وهذا ما نلاحظه من بداية 2001 حيث كان عددها 245328 مؤسسة ومع نهاية السداسي الأول لسنة 2018، وصل عددها إلى 1093170، وفي هذا السياق سوف نبرز أهمية هاته المؤسسات في الاقتصاد الجزائري.¹

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات الوطنية خارج المحروقات: أن هيكل الصادرات الجزائرية يعرف حالة عدم توازن، حيث سيطر على هذه الصادرات قطاع المحروقات، وكما هو معروف

¹ عبد الله طيبي، أحمد صديقي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لدعم وتنويع الصادرات لتحقيق تنمية شاملة، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني العدد 2، جامعة أحمد دراية، الجزائر، جانفي 2022، ص 140

أن سعر هذه الموارد تعرف تقلبات في الزيادة و الانخفاض، وهو ما ينجر عنه آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و لقد سعت الحكومة على إيجاد بدائل لهذه الصادرات، من خلال تنويع هيكل التجارة الخارجية و ترفيتها، وهذا من خلال إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها قادرة على زيادة الصادرات واقتحام الأسواق العالمية مما يساهم في معدلات النمو. 1

الجدول رقم 3-9: تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات 2010-2019

الوحدة /مليون طن

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	نوع الصادرات
1890	1780	2063	2582	2165	2062	2062	1526	الصادرات خارج المحروقات
5.44	5.93	5.46	4.11	3.28	2.87	2.81	2.67	النسبة %
32873	32873	28246	35724	63752	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
94.56	94.07	94.54	95.89	96.72	97.13	97.19	97.33	النسبة %
34763	30026	37787	62886	65917	71866	73489	57053	المجموع

المصدر: إحصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية 2018/12/10.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة صادرات المحروقات عرفت ارتفاع خلال سنة 2011، لتعرف بعد ذلك أقصى انخفاض في عام 2015 إذ بلغت قيمتها 28246 مليون طن، بنسبة 94.54% من إجمالي حجم الصادرات، لترتفع تدريجيا لتصل في سنة 2017 بقيمة 32873 مليون طن، من جانب آخر نلاحظ ان صادرات الجزائر خارج المحروقات تعد ضعيفة جدا في هذه الفترة غير أنها شهدت ارتفاعا تدريجيا وتطفيف من سنة 2010 بصادرات قدرت 1526 مليون طن إلى غاية 2014 بصادرات بلغت 2582 لتتخفف من سنة 2015 بقيمة صادرات 2063 مليون طن ويستمر الانخفاض لسنة 2017 بقيمة 1890 مليون طن و بنسبة 5.44% .

أما فيما يخص صادرات الجزائر من المحروقات لسنتي 2018 و 2019 على التوالي فهي 40160 و 35820 اما فيما يخص صادراتها خارج المحروقات لنفس السنوات فكانت 2920 و 2580 من خلال هذه المعطيات نلاحظ ان هنالك زيادة ضعيفة في نسبة الصادرات خارج المحروقات تراوحت ما بين 6.77% و 6.71% والتي تعبر على زيادة ضعيفة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات مقارنة بالسنوات 2016 و 2017.

حيث يرجع سبب وراء هذا الانخفاض إلى التغيرات الحادثة في السوق العالمي وإلى شدة المنافسة التي تتعرض لها هذا النوع من المؤسسات التي يعد مزال هش وفي بدايته حتى يكون حصة سوقية في السوق العالمية كما يرجي بعض المختصين إلى غياب التنسيق ووضع استراتيجيات تعنى برعاية ومتابعة نمو و تطوير هذه المؤسسات

¹ عبد الله الطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² عبد الحميد حمشة، خوني رابح: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة

لتحقيق الأهداف المرجوة لبلوغ مراحل التصدير وضمان مكان لها في الاسواق الاقليمية و العالمية من خلال تحسين مستويات التنافسية لديها.

-التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات و خارج المحروقات: إن اعتماد الجزائر على الصادرات ذات الطابع الربيع، جعل الصادرات الأخرى تعاني على الرغم من تنوع إنتاجها واعتماد برامج من الاصلاحات و النظم الاقتصادية، وكذا تحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد، والبحث عن مصادر جديدة لجلب العملة الصعبة، ومن جانب آخر كما هو معروف أن الصادرات الجزائرية ضعيفة جدا من حيث قيمتها السوقية، مقارنة مع الصادرات الدول الأخرى في صادراتها خارج المحروقات لان هذه الدول تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات.

الجدول رقم 3- 10: تطور التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات 2012-2018

الوحدة /مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	المواد الخام	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الطاقة والتشحيم
2012	315	168	1527	32	19	69804
2013	402	109	1458	28	17	62960
2014	323	109	2121	16	11	60304
2015	335	106	1693	19	11	32690
2016	327	84	1597	53	18	27102
2017	348	37	1348	74	20	32864
النسبة	1.13	0.29	4.5	0.18	0.06	93.84

المصدر: عبد الله طيبي، العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص157.

بالنظر لقيم الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات غير متنوعة بالدرجة المطلوبة، وكما هو معروف بسبب سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات، حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 6.16%، وتشمل مجموعة سلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات أساسا في المواد نصف المصنعة التي تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال مقارنة بالسلع الأخرى حيث تمثل نسبة 4.5% من إجمالي الصادرات، ثم المواد الغذائية بحصة 1.13% في المرتبة الثانية لتأتي بعدها المواد الخام بنسبة 0.29% في المرتبة الثالثة لتليها بعد ذلك كل من التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.18% و 0.06% على التوالي.

ومن خلال هذه المعطيات نلاحظ ان اغلب المؤسسات الناشطة في مجال التصدير تتركز على قطاع الخدمات و الأشغال العمومية، مع ضعف كبير في قطاع الصناعات و كذا الزراعة خاصة و أنهما يكلفان الدولة مبالغ ضخمة في الواردات، ويرى بعض المتخصصين أن مثل هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا توجد لها رغبة لولوج مجال التصدير نظر لصغر حجمها وشدة المنافسة و ارتفاع نسبة المخاطرة فيها، كما يسود الاعتقاد

في أن سبب ضعف مساهمتها في الصادرات راجع إلى عدم قدرتها تقديم منتجات قابلة للتصدير ومجارات متطلبات الأسواق العالمية، فمن هنا وجب على الدولة الجزائرية ضرورة ترقية وتحسين جودة المنتج الوطني، بهدف إثبات وجوده والاستمرارية في الأسواق العالمية.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة القيمة المضافة

إن التوزيع الغير عادل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجال نشاطها يجعل من الصعب معرفة الوزن الحقيقي لها، في توفير وخلق الثروة على مستوى الوطني لها، إن معرفة مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للقيمة المضافة على المستوى الوطني، كذا تصنيفها حسب نشاطها سيكون مفيدا الى حد كبير لتشخيص مكانتها وتقييم أدائها في الاقتصاد الوطني فالجدول الآتي يوضح القيمة المضافة خارج المحروقات خلال 1.2020-2010

الجدول رقم 3- 11: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة خلال 2012-2018.

الوحدة: مليار/دج

المجموع	مؤسسات قطاع عام		مؤسسات قطاع خاص		السنة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
6141.76	9.58	587.86	90.42	5553.9	2012
7138.19	9.46	675.06	90.54	6463.9	2013
7327.22	10.74	786.47	89.26	6540.75	2014
8491	10.52	893.41	89.48	7597.59	2015
8851	10.28	998.20	89.72	7940.80	2016
9712	9.37	910.25	90.62	8801.75	2017

المصدر: عبد الله طيبي، العناقد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية، أدرار ، الجزائر، 2020، ص 157.

فمن خلال المعلومات الخاصة بالجدول فنلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص له دور مهم في زيادة القيمة المضافة، من سنة إلى أخرى إذ ارتفع من 5553.9 مليار دينار سنة 2012 لترتفع و تصل إلى 8801.75 دينار خلال سنة 2017، كما تراوحت النسبة من 90.42 % إلى 90.62 % .

في الوقت نفسه تشهد مساهمة القطاع العام تراجع في تحقيق قيمة مضافة ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص حيث تراوحت قيمة مساهمته ما بين 587.86 مليار دينار و 910.25 مليار دينار في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 ، ومن هنا نلاحظ الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام

¹ عبد الله الطيبي ، مرجع سبق ذكره، ص 159.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الأثر الفعال في زيادة قيمة الناتج الوطني يرتكز عليها أساسا إذا تم القليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

عند دراستنا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات. حيث وصلت قيمة هذه المؤسسات في مساهمتها للناتج بـ 13843 مليار دينار من 2012 إلى 2017، فهذه المؤسسات يمكنها أن تحقق النمو الاقتصادي وعليه فان توفير الدعم والتشجيع المستمر لقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر يبقى أمر ضروري يدفع بعجلة التنمية لمختلف المجالات، وحتى نوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة و تطوير الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني لها تحصلنا على المعطيات الواردة في الجدول ادناه:

الجدول رقم 3- 12: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال 2012-2018.

الوحدة: مليار/دج

المجموع	مؤسسات قطاع عام		مؤسسات قطاع خاص		السنة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
6606.40	12.01	793.38	87.99	5813.02	2012
7634.43	11.70	893.24	88.30	6741.19	2013
8526.58	13.90	1187.93	86.10	7338.65	2014
9237.87	14.22	1313.36	85.78	7924.51	2015
9943.92	15.09	1501.60	84.90	8442.32	2016
13843	12.58	1742.20	87.41	12100.8	2017

المصدر: احصائيات الناتج الخام، وزارة المالية الجزائرية على الموقع

http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs

يتضح لنا من خلال قيم الجول أن مساهمة القطاع الخاص له الحصة الأكبر في زيادة تطور الناتج الداخلي الخام، حيث سجلت زيادة خلال الفترة 2012-2017 من 5813.02 إلى 12100.8 مليار دينار جزائري، إن هذا التطور راجع إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الخاص من جهة، ومن الجهة الثانية نلاحظ ان القطاع العام تتناقص مساهمته في الناتج الداخلي الخام حيث تراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العمومي مقارنة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص فخلال سنة 2017 وصلت مساهمتها إلى 1742.20 مليار دينار وبنسبة 12.58 %، ومن هنا تبرز أهمية القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، فزيادة وتوسيع قاعدة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الجزائري يعد امر ضرورية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويرجع هذا الارتفاع في قيمة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص بفضل الاستثمار في المورد البشري الذي يعتبر احد أبرز العناصر لاستمرار عملية الانتاج، فنسبة من هذا الدخل توجه لانتقاء السلع الاستهلاكية و الجزء المتبقي عادة ما يوجه للاستثمار في المشاريع الناشئة الصغيرة.

رابعاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

إن المؤسسات الصغيرة المتوسطة أصبحت أداة أساسية لتحقيق العديد من الاهداف، ومنها الاجتماعية كاستقطاب وتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل بهدف تخفيض مستويات الفقر إذ تعتبر هذه المؤسسات عبارة عن مراكز للتدريب فهي تستقطب هذه الأيدي العاملة ، ولتوضيحا لما ذكرنا من خلال الجدول التالي:1

الجدول رقم 3- 13: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل 2012-2018.

السنة	مناصب المؤسسات ص. م في التشغيل	نسبة المساهمة %
2012	1848117	18.17
2013	1915495	17.76
2014	2082304	20.34
2015	2238233	21.13
2016	2487914	20.53
2017	2601958	21.19
2018	2690246	21.58

Source : Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME , Données du 1 er semestre 2018, N° 33 , Algérie novembre 2018, p 13 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أهمية كبيرة في التوظيف وتوفير مناصب العمل، إذ انتقل عدد المشتغلين من قبل هذه المؤسسات 1848117 شخص سنة 2012، إلى أكثر من 2690246 شخص وهذا عام 2018، حيث هذه الأرقام لا تعكس العدد الحقيقي لأنه توجد فئات غير مصرح بها لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى هذا يوجد اختلاف بين مستوى التوظيف في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، مقارنة بالمؤسسات العمومية حيث أن نسبة التوظيف في المؤسسات الخاصة 99.18 % ، و يرجع هذا إلى الإجراءات المتخذة (إنشاء صناديق، إنشاء وكالات والاجهزة المساعدة على تشجيع الاستثمار الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فتوجه الدولة نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة يعتبر في حد ذاته أمرا أساسيا وأداة فاعلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مع زيادة استقطاب الأيدي العاملة سواء كانت هذه الأخيرة تمتاز بخبرة أو غير ذلك، لاسيما في أوساط الشباب الساعي للحصول على منصب عمل وتحسين ظروفه المعيشية خاصة التي لم تلقى اهتماما خاصا من قبل المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير و التي عادة ما تتطلب شروطا مجحفة للتوظيف.

¹ عبد الله الطيبي ، مرجع سبق ذكره، ص 162.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية والحلول المقترحة للرفع من الكفاءة التصديرية للعناقيد الصناعية في الجزائر

تواجهه العناقيد الصناعية في الجزائر تحديات كبيرة على الصعيد المحلي والدولي على حد سواء، هذا ما جعل الحكومة تسرع في تبني حلول جذرية لتسريع من وتيرة إنجاز المشاريع الداعمة للاقتصاد الوطني بصفة عامة وهذا من خلال إصدار القوانين الكفيلة لتجاوز العراقيل التي تطرا على أرض الواقع، وفيما سيأتي نسلط الضوء على أبرز التحديات والمشاكل التي تحاول الدولة تجاوزها لرفع من قدرة وكفاءة التصديرية للعناقيد الصناعية ، وكذا اقتراح أهم الحلول الواردة لنجاحها.

1- المعوقات التي تواجه التجمعات الصناعية في الجزائر .

يمكن تلخيص بعض المعوقات فيما يلي 1:

- صعوبات مرتبطة بإنشاء المؤسسات وتوطينها خاصة كثرة القوانين التي تعرقل إنشاءها
- عدم تلبية الحاجات الأساسية لمختلف المتعاملين على مستوى التجمعات الفاعلة في مجال التنمية الصناعية في الجزائر من مؤسسات وعمال وغيرهم .
- السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها .
- خدمات محدودة على مستوى كل التجمعات التي تحتضنها الجزائر .
- تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.
- تشكل السياسة البيئية أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في الإستراتيجية، بمعزل عن العناقيد الصناعية.
- لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين العناقيد الصناعية الطبيعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة والتي بينها سابقا وخاصة التجمع الصناعي سيدي عبد الله.
- عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى التجمعات الصناعية.
- غياب حلول جذرية ومثلى على مستوى الوحدات الإنتاجية (غياب المعالجة الجيدة للنفايات، غياب المسؤولية البيئية) .
- حالة الطرقات : تعاني من نقص تهيئة الطرق داخل مختلف التجمعات الصناعية إذ أنها تشهد حركة أكثر من 3500 مركبة منها 50% من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات.
- عقود الملكية : من 53 متعامل موجودين على مستوى التجمع الصناعي لسيدي عبد الله 11 متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية 1.

1 - راضيا بوزيان ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعرييج 18أفريل 2010 معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعرييج .

- إنتشار لظاهرة التلوث بجميع أشكاله سواء المائي، الجوي، البيئي .
 - غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات و المناطق الصناعية.
- 3- الحلول المقترحة .

من خلال المعوقات العديدة التي تعاني منها التنمية الصناعية من خلال تجارب التجمعات الصناعية يمكن اقتراح بعض الحلول الممكنة ونذكر منها 2:

3-1- في مجال التلوث المائي : تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 02 مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية و المتعلق بتحديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار أُنجزت منه 50 بالمائة.

3-2- في مجال التلوث الجوي: إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميذ النفايات، وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40000 سيارة حولت إلى سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة .

3-3- في مجال التربية و التحسيس البيئي : إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برام إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

3-4- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الصناعية والاقتصادية : حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية الصناعية.

1- خير الدين مجوبي ، سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعرييج، 17-18 ماي 2010 ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعرييج.

2- عبد الصمد نجوى، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005 .

3-5- العمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص حدة الفقر : من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر .
بالإضافة إلى هذه الحلول السابقة الذكر يمكن إضافة نقاط أخرى وهي :

تحسين صورة الأقطاب التكنولوجية الموجودة في الجزائر مثل (التجمع التكنولوجي الصناعي بمنطقة سيدي عبد الله) .

جذب مؤسسات جديدة والمحافظة على المؤسسات القائمة وتحسينها؛
تسهيل العمل اليومي للمؤسسات .
إعطاء الأولوية لطرق الإنتاج الأنظف .
إعطاء الأولوية للتكامل بين العناقيد الصناعية ومحيطها مع تخفيض حالات التلوث وغيرها.
العمل على تلبية ومضاغفة الحاجات مع تخفيض التكاليف، وتحسين شروط التنافسية.
إضافة إلى هذه الحلول المقترحة هنالك مجموعة من السياسات التكميلية الموجهة لتحسين من تنافسية الاقتصاد الجزائري ككل مما يعكس على تعزيز قدرته التنافسية ونذكر من ذلك :¹

1- النهوض بمنظومة العلوم التكنولوجية والابتكارية

تدعيم نشاط البحث والتطوير

تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال

النهوض بالقطاع التعليمي

2- النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3- السياسات الموجهة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار

4- التحديات المستقبلية .

أ- من حيث المزايا: يعتبر التجمع التكنولوجي (القطب التكنولوجي) الأول في البلاد، في هذا السياق يستفيد من كامل الدعم والاهتمام من السلطات العمومية. كما أنه يستفيد أيضا من تمويل الملائم من طرف الدولة بفضل البحوث المالية التي توجد فيها البلاد

ب- من حيث التحديات: وباعتباره التجمع التكنولوجي الأول فهو يتحمل على عاتقه مسؤولية ثقيلة ، إذ سيكون عليه تنفيذ مهمة ترسيخ المعايير والممارسات للأقطاب التكنولوجية في المستقبل، حيث أن نجاحه سيحدد النجاحات الأخرى من عدمها وبشكل خاص عليه أن يتحمل عبء تحدي الابتكار، أي المجال الذي تشكو فيه الجزائر من العديد من نقاط الضعف، مثلها مثل البلدان الأخرى للمغرب العربي كما يجب عليه أيضا أن يجذب القطاع الخاص الوطني في قطاعات جديدة ذات محتوى معرفي كبير، مثل الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات

¹ كلثوم كباي: العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد و التجارة و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 262-264.

والاتصالات، وحث الشركات الدولية الكبرى على الإقامة فيه مثل مايكروسوفت، وفي الأخير تطوير عرض المنتجات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدير.

ج- الأثر الاقتصادي والاجتماعي : من المنتظر سيمس في نفس الوقت خلق الوظائف، جذب الاستثمار المباشر الأجنبي، الاستثمار الوطني، بناء سكنات لإيواء مختلف الكفاءات وفك الخناق عن الجزائر العاصمة من خلال إنشاء المدينة الجديدة لسيدى عبد الله .

الرهانات التي حددتها دراسة الحالة هذه تبدو وأنها متوافقة مع التجمعات التكنولوجية، ولكن ليس لها نفس الثقل بسبب وضعه الخاص من خلال (الحكامة ، الارتباط مع النسيج الحضري ، جاذبية القطاع الخاص والإدراج في اقتصاد المعرفة) .

فيما يتعلق بالحكامة، ملكية المشروع هي بالكامل بيد الدولة من خلال وزارتها الوصية ألا وهي وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنه وبالنظر إلى ارتباطه مع المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، فإن ملكية المشروع أسندت بالكامل إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة. وبالتالي فإن ذلك يتماشى مع معظم الأقطاب التكنولوجية للبلدان الناشئة خاصة في مراحلها الأولية .

كما أن الجماعات المحلية والإقليمية تلعب هي الأخرى دورا هاما في المدينة الجديدة لسيدى عبد الله، خاصة فيما يتعلق برسم حدود محيط الوعاء العقاري في المرحلة الحالية للتجمعات التكنولوجية الصناعية، لا تشارك هذه الجماعات إلا بقدر قليل. ومع ذلك فإن إنشاء المدينة الجديدة سوف ينتج عنه إشراكا كبيرا لها على المستوى المحلي في عملية حكامة هذا الأخير، ولا يبدو أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أساسية في هذه المرحلة التمهيديّة، إلا أن هذه الشراكة ستزداد أكثر في المرحلة الثانية (2010 إلى 2025) أين سيشغل القطاع الخاص مكانة أكثر أهمية، وتتولى عملية حكامة التجمع التكنولوجي الوكالة الوطنية لترقية وتطوير المدن التكنولوجية وهي مكلفة بتنسيق هذه العملية. كما تلعب الوكالة أيضا دورا جوهريا في هذه المرحلة خاصة كجهاز تنسيق وتحفيز وتنشيط ، وهي بذلك تشكل عنصرا هاما جدا للحكامة متعددة المستويات.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص تطرح الإشكالية خاصة من حيث جاذبية التجمعات التكنولوجية، هذه الجاذبية تعتمد على عدد من الآليات والأدوات والتي تتعلق بالمجال العقاري والبنية التحتية، الحوافز الضريبية، ومختلف أنواع الخدمات، بالإضافة إلى جودة رفاهية ظروف الحياة يتطلب الأمر معرفة ما إذا كان بإمكان هذه الخدمات أن تجذب المستثمرين الخواص المعتادين أكثر على القطاعات التقليدية، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب و من السابق لأوانه طبعا تحديد الأثر الفعلي لآليات التحفيز هذه، إلا أن الإشارات الأولى تظهر أن الأثر سيكون إيجابيا نسبيا من حيث التحفيز والجاذبية .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكننا أن نتوصل إلى أن عملية تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل أهمية وأداة فعالة لنمو وزيادة فعالة لنمو وزيادة الصادرات خارج المحروقات، فزيادة الوعي بأهمية هذا القطاع يحتم على السلطات الجزائرية وكل الفاعلين في هذا الإطار اتخاذ وسلوك استراتيجيات لا بد منها لتطوير هذه المؤسسات ، وهذا بهدف جعلها أحد روافد التنمية والاقتصادية في الجزائر، ومن ناحية أخرى ضرورة ربط هذه المؤسسات الناشئة بقطاعات ذات الصلة مع توفير المناخ الاستثماري لها.

كما نستنتج أن تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمراً أساسياً وأداة لخلق وتشكيل ما يسمى العناقيد الصناعية في الجزائر، مما يساعد في الرفع من تنافسية المنتجات الوطنية فخلال السنوات الأخيرة بدأت الجزائر تدرك ضرورة إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالبيئة الاقتصادية الكلية، إلا أن الهدف أصبح لا يستوجب فقط التطور الديناميكي للاقتصاد الوطني بل أوجب الأمر الدخول والمشاركة في الاقتصادي العالمي للحصول على مزايا التجارة الخارجية، فبيئة الأعمال الخاصة بالاقتصاد الوطني لا تزال بعيدة كل البعد عن الأداء لتنافسي العالمي بسبب اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات مما يستدعي السلطات العمومية الإصلاح الدائم والمستمر لأداء السياسة الاقتصادية.

فمن خلال دراسة حالة الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، ومحاولة الوصول بهذه المؤسسات إلى إيجاد وتشكيل حلقة تكامل، من أجل خلق استراتيجية العناقيد الصناعية رغم الجهود التي حققتها الجزائر في هذا الجانب، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الأداء التنافسي الذي يمتاز به المستوى والتفوق العالمي.

من ناحية أخرى إن نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسط يفوق المليون مؤسسة إلا أن هذه الأخيرة لم تقدم الإضافة المرجوة، فحسب الإحصائيات الأخيرة لا توجد أرقام حقيقية لهذه المؤسسات إذ يعتمد في احصائها على معيار حصول أي شخص على السجل التجاري، هذا الأمر في الحقيقية لا يعبر عن وجود مؤسسات صغيرة أو متوسطة على أرض الواقع، مما يعني غياب شبه تام للقواعد والأساس التي على أساسها يتم تأهيل هذه المؤسسات.

وهذا ما تؤكد دراستنا التي كانت في مجملها أن العناقيد الصناعية لم تجد الأرضية والمناخ المناسب لتطبيق أبعاد وآليات استراتيجية تنافسية وتصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف لتنويع الصادرات الوطنية.

من خلال ما تم عرضه ضمن دراستنا يمكن القول أن إستراتيجية العناقيد الصناعية حظيت باهتمام واسع وبالغ الأهمية من قبل العديد من الدول المتقدمة والنامية ، ويرجع هذا الاهتمام إلى قدرة هذه الإستراتيجية على تفعيل آلية الترابط والتشابك من جهة وتقليل من المخاطر التي يعرفها الاقتصاد الحر الذي يتميز بالمنافسة التامة للمختلف السلع والمنتجات بالإضافة تعمل العناقيد الصناعية على زيادة القدرة من الرفع مستويات النمو الاقتصادي و تشجيع تنافسيته، فهي في الحقيقة تعمل على دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي وهذا من خلال الاستفادة من التنافسية للصناعات المماثلة في العالم كل هذا ما أوضحتته التجارب العالمية الرائدة التي أبانت على قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالتجارب التي تم الحديث عنها في دراستنا أوصلتنا إلى الأهمية الكبيرة للعناقيد الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لذا يستوجب على صانعي القرار وضع العديد من الجهود والإجراءات والسياسات التي تساهم في تنمية وتطوير المؤسسات المغيرة والمتوسطة ،

ولان الدراسة تخص الجزائر تم تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال الدعم الحكومي لمساعدتها على تطويرها وتنميتها لتنوع المداخل وتحسين وضعية الاقتصاد الوطني، والرفع تنافسيته للخروج من تابعيته أو اعتماده على مداخل المحروقات والتي عادة تعرف انخفاض حاد.

كما حاولنا تشخيص الوضعية الخاصة بآليات التمويل التي اعتمدها الجزائر واقترح بدائل تمويلية لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وختاماً ضمن دراستنا عرجنا على مظاهر استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر والتي تعد حديثة العهد فيها.

اختبار صحة الفرضيات:

- تعد استراتيجية العناقيد ناجعة لتجاوز مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات مستقرة تعمل على دعم نمو العناقيد وتوسعها.
- إن تجربة العناقيد الصناعية على المستوى الدولي تحقق تقدما ملحوظا و هذا ما اثبتته تجارب الدول المتقدمة والنامية معا.
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها مساهمة معتبرة في الاقتصاد الوطني كما جاء في الإحصاءات والمعطيات الصادرة من المصالح المختصة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتدعيم وتقديم الإضافة للصادرات وتنويعها لتحقيق الاقلاع الاقتصادي مع توفر بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة.

● العناقيد الصناعية تعد من السبل الفعالة لزيادة القدرة التنافسية والتصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، على اعتبار الجزائر تتوفر على ثروات كثيرة تمكنها من الريادة في هذا المجال، غير أن تجربة العناقيد الصناعية فيها تبقى في بدايتها وتحتاج الكثير من الاهتمام والرعاية لإحداث ففزة نوعية.

يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة فعلى الرغم من وجود الأساليب المعتمدة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها بحاجة إلى إنشاء هيئة حكومية رئيسية تهتم بتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح التمويل والعمل على مراقبته مع وضع إطار مرجعي ينسق بين البرامج والمبادرات التي تخدم ترقية وتحسين تنافسية القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاعتماد استراتيجية العناقيد الصناعية.

النتائج:

يمكن أن نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها

1- أن الملامح الأساسية التي تميز العناقيد الصناعية على أنها تجمعات جغرافية لمشروعات تربطها علاقات سلسلة القيمة المضافة وعلاقات راسية وأفقية مبنية على تبادل السلع والخدمات

2- صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل مشكلة كبيرة لنشاطها، بل هو قوة وميزة تسمح لهذه المؤسسات بالكيف مع كل المتغيرات و الصدمات المختلفة ؛ ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود تنسيق والتعاون بينها ، و عدم ارتباطها في نسيج وهياكل متكاملة تساعد على التغلب على مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجهها ، سواء كانت مرتبطة بالإنتاج او التسويق او غيرها .ومن هنا تأتي "أهمية العناقيد الصناعية " في احتواء هذا الخلل و النقص ، و خاصة العناقيد الصناعية المحلية ذات القدرات على التصدير ،أو العناقيد المحلية /الإقليمية /الدولية كأحد اهم المداخل والأساليب التي تقوي هذه العلاقات بين المؤسسات الصغيرة و محيطها.

3- من الأولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تنمية صادراتها والوصول إلى الأسواق العالمية الاندماج في شكل العناقيد الصناعية، وهذا عن طريق التنسيق والتعاون فيما بينها وارتباطها في نسيج صناعي مما يساعدها على التكيف مع مختلف المتغيرات لمواجهة المشاكل والتحديات؛

4- بإمكان العناقيد الصناعية أن تحقق العديد من المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة نفسها أو على المستوى الكلي، وهذا على مستوى الاقتصاد ككل ويكون عن طريق توفير الآليات التي تساهم في قيامها وضمها استمراريتها؛

5- يمكن للعناقيد الصناعية أن تحقق جملة من المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي، وللاقتصاد الوطني على المستوى الكلي لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة ومدى فعاليتها في تطوير هذه الاستراتيجية عن طريق توفير الآليات التي تساهم في قيامها وضمان استمراريتها

6- إن وجود العديد من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرجع إلى العزلة التي تعاني منها هذه المؤسسات، مع محيطها الصناعي وبالتالي عدم قدرتها على التغلب على الصعوبات، إذ يمكن للعناقيد الصناعية هي الآلية الأمثل لتجاوز مثل هذه الصعوبات ويرجع إلى كونها التغلب على مختلف المشاكل وتنمية القدرة التنافسية للصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7- من الضروري إنشاء عناقيد صناعية حقيقية في الجزائر من خلال توفير آليات التمويل اللازم لان التمويل يعتبر أحد الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات في قيام العناقيد الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة والناجحة في العالم

8- لقد لاحظنا من خلال الدراسة أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجه بشكل مباشر نحو قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع ضعف كبير في التوجيه نحو قطاع الصناعة والتحويلية والذي تكلفه كبيرة في الواردات الجزائرية، وقد كان من المفروض أن توجه هذه المؤسسات الإحلال الواردات لأجل اكتساب التنافسية المناسبة لدخول السوق الدولية في مرحلة قادمة

9- مشكل البيروقراطية في الإدارة الجزائرية يصعب من الرقابة والشفافية في بيئة الأعمال التي تمول هذه المؤسسات وارتفاع معدلات الضرائب وكذا توسع حجم الاقتصاد الغير الرسمي واستفحال الفساد، أهم القيود التي تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

10- إن سياسة الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر لترقية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى الاهتمام أكثر من خلال إدخال القوانين التي تشجع على تطوره ونموها وادمجها في عملية التنمية، بهدف تنويع المداخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات لهذا من الواجب تبني إستراتيجية العناقيد الصناعية لزيادة وتنويع الصادرات للوصول إلى الأسواق الخارجية، وضمان لها مكان في السوق

11- تتسم سياسات وبرامج لزيادة القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إفتقادها المعيار الشمولية، بحيث ركزت في ترقية تنافسية هذه المؤسسات على برامج التأهيل التي تدعم بشكل أساسي تنمية وتحسين الكفاءات الإدارية وتقنيات الإنتاج، بالإضافة إلى بعض القوانين والتشريعات التي تهدف إلى منح نسبة من النشاط الاقتصادي في الجزائر لهذه المؤسسات، مع إهمال مختلف العوامل الأخرى المحددة للقدرة التنافسية، كما تفتقد إلى التنسيق ووضوح الأهداف والغايات؛

12- إن الاهتمام بترقية القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يجب أن تقتصر على الجانب التنظيمي من خلال توفير الهيئات المشرفة على هذا النوع من المؤسسات فقط، بل يحتاج أيضاً إلى توفير المناخ المناسب لهذه المؤسسات، وذلك من خلال توفير منظومة متكاملة من الناحية القانونية والتنظيمية والتمويلية، وينبغي أن تكون هذه المنظومة مبنية على دراسات دقيقة وعميقة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤثرة في تحسين القدرة التصديرية والتنافسية لهذه المؤسسات

اقتراحات الدراسة: في إطار دراستنا نقدم الاقتراحات الآتية

1- اعتماد الشفافية في معالجة الملفات المقدمة من طرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتقييم الدوري حيث تستهدف الشفافة توضيح استعمال الوسائل العمومية و عقلنتها، وذلك عبر استئصال كل تجاوز في استعمال السلطة أو النفوذ في ممارسة المسؤوليات العمومية والاقتصادية، من أجل وضع حد للتكاليف الإضافية المرتبطة بالعراقيل البيروقراطية.

2- تحفيز الوسطاء الماليين على إمداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل على أسس تنافسية، إذ لا محالة من أنه توفير المنافسة بين المؤسسات المالية ستتحسن العديد من العمليات، كما تجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون الدعم مالياً (قروض ميسرو مثلاً)، يجب أن يرافقه كثير من الحذر حتى لا يتحول الدعم المالي إلى مساعدة مجانية، تخلق في أنفسهم نزعة الاتكال وتكبح تحديهم للمحيط طالما أن المقاولين المحتملين لا يشعرون بأي عبء يقع على عاتقهم، وهذا بالضبط ما يدفع البنوك إلى المزيد من النفور فيما يخص تمويل مثل هذه التجارب.

3- ضرورة إدخال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لآليات التعاون والمشاركة مع الاعتماد على التركيز المكاني للصناعات أو المناطق الصناعية، كذلك ضرورة إيجاد قنوات اتصال تربط السلطات المحلية للدول العربية ببعضها البعض في مجال المؤسسات الناشئة، بهدف تبادل المعلومات والخبرات فيما بين هذه المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

4- لا ينبغي ترك عملية إقامة العناقيد الصناعية في الدول النامية للآلية التلقائية، لذلك كان من الضروري العمل على تعزيز التعاون بين هاته المؤسسات في هذه البلدان من جهة، وبينها وبين هيئاتها المحلية من جهة أخرى، ذلك أن التكتلات والمشكلات قد تنشأ تلقائياً في البلدان النامية نتيجة لتوافر الميزة النسبية وظروف الطلب المساعدة، لكنها تحتاج إلى مبادرة ودعم حكوميين؛

5- ضرورة الوقوف الفعلي للقادة والفاعلين وصناع القرار السياسي أثناء التأسيس، أي قرارات قبل اتخاذها أي والعمل فيه، فمن الواجب تكثيف النقاشات والحوارات مع صناع القرار مع صناع القرار على رسم خريطة عنقودية صارمة، لها الأثر الفعال على الاقتصاد الوطني

6- العمل على إيجاد تصور مشترك حول إقامة التجمعات الصناعية في البلدان العربية، إذ أن الاختلاف في التصور قد يؤدي إلى تضارب في الأهداف التي تسعى لها هذه الإستراتيجية

8- ضرورة تبني سياسة إعلامية وتوجيهية قوية تتكفل بمهمة إيصال أفكار ومعوقات القطاع المعنى بالتجمع لمختلف الشركاء الداخليين والخارجين على مستوى الدول العربية أو الإفريقية، من خلال تنظيم ملتقيات ومؤتمرات، مع توفير البيانات الخاصة بالأسواق العربية وفرص الاستثمار بها، وإعداد دورات وندوات ومعارض بشكل دوري لتحقيق فرصة دخول المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد وإنتاج وخدمات على المستوى العالمي؛

9- إقامة ملتقيات تهتم بالتجمعات الصناعية العنقودية ووضع نظام معلوماتي فعال عن طريق تأسيس مركز معلومات له فروع في الوطن العربي لتسهيل عملية انتقال المعلومات ما بين مختلف الفاعلين في النظام، يكون محمل على واصل التواصل الاجتماعي، ويتم تأطيره بقوى بشرية ذات كفاءة تسهر على حسن تسييره وصيانتته

10- ضرورة توفير وتحسين البنية التحتية من طرقات موانئ ومطارات مع إقامة شبكات واسعة من وسائل النقل والمواصلات بين الدول العربية، مع تخفيض تكاليفها الخاصة بين البلدان العربية، مع تقارب وجهات النظر من حيث التشريعات والقوانين على نحو يدعم ويشكل التشابك للصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأقطار العربية.

قائمة المراجع

مذكرات

- بوشويط ابتسام، آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لبرنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة.
- بو سمينة أمال : استراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- خيارى ميرة، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية " مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر ، تخصص مالية 2013/2012.
- بوخذنة رجاء ، إيمان فارح ،أهمية العناقيد الصناعية في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، جوان 2014.
- زهواني رضا، تحسين تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك، تقرت، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2006-2007 .
- بوفلفل سهام ،دور الابداع و الابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
- قوئي سعاد ، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017.
- بلهادي سفيان: تقييم برامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مخرجات النشاط الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020.
- شعبي سناء: استراتيجية العناقيد الصناعية و دورها في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية 2011/2012 .
- بوفلفل سهام : الذكاء الاقتصادي كمدخل إستراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.
- تواتية الطاهر ،انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص إدارة اعمال جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2015.
- الطيبي عبد الله:العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة و دورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة* حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد دولي 2019/2020.
- لخلف عثماني: دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، 1994/1995، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- لخلف عثماني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر 2003-2004.
- كبابي كلثوم: العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد و التجارة وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

- مشري محمد ناصر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة 2011.
- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير ، جامعة المسيلة 2006، 2005.
- احميدة مليكة : محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.

وثائق

- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم 275-04 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة لسيدى عبد الله.
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 17، السداسي الأول 2010

مجلات وتقارير

- زايري بلقاسم ، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، العدد السابع، 2007.
- سلامة جمال الدين: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 2009.
- حسين رحيم : نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 02، 2003.
- عنابي ساسية: سياسات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثارها على تنافسيتها- دراسة تقييمية- ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.
- غدير أحمد سليمة: تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد الثاني جوان 2011 جامعة ورقلة، الجزائر.
- عبد الكريم سهام ، سياسة تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر مع التركيز على برنامج ميدا2 ، مجلة الباحث، العدد 09 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011.
- غياط شريف، بوقوم محمد: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة دراسات وأبحاث، العدد 6، الجلفة، 2012.
- صالحى صالح: أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004.
- حمدي كنعان طاهر، المهمات التنموية للدولة، والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية، عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد الرابع العدد 16، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- حمشة عبد الحميد، خوني رابح: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ، مجلة ASJP - دراسات اقتصادية- ، المجلد 16 العدد 3، 2022
- فوزي عبد الرزاق: إشكالية تطور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 26، ديسمبر 2006.

- طيبي عبد الله، صديقي أحمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لدعم وتنويع الصادرات لتحقيق تنمية شاملة ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني العدد 2، جامعة أحمد دراية، الجزائر، جانفي 2022.
- زرقين عبود، تواتية الطاهر: العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014.
- حملة عز الدين، هالة يحياوي: دور هيئات الدعم الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2012-2017، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 2 العدد 1، 2022.
- الناشبي كريم ، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي ، واشنطن، 1998.
- بن عزة محمد الامين، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثاني، جوان 2004.
- عبد غرس مليكة ، بعلي حمزة: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م، مجلة دراسات في الاقتصاد و غدارة الاعمال ، المجلد 5 العدد 1 ، جوان 2022.
- النوي نور الدين، دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة الجزائر3، 2013.
- تيجاني وافية، محمد لوشن، آليات دعم تنافسية المؤسسات ص و م في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، جامعة باتنة 1، ديسمبر 2021

الكتب

- يوسف توفيق عبد الرحيم: إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ،دار الصفاء للنشر و التوزيع *عمان ط1 2002 .
- غالب ياسين سعد، الإدارة الدولية، مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الأردن، 1999.
- الحضري سعيد، الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، 1990.
- صخري عمر: مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- السيد عبده أبو سيد أحمد فتحي: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- النجار فريد، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون " خيارات القرن 21" ، ايتريك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999.
- وجيه بدوي محمد: تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مردوده الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004.
- هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ،عمان 2005.
- جواد نبيل: إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجدن بيروت 2006.

ملتقيات

- بركات ربيعة، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المقاولات الصغيرة، مداخلة في ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
- عثمان بوعلام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، الملتقى العربي الاول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، شرم الشيخ ، مصر.

- بوحفص حاكم: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : واقع و آفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيده، 15/14 ديسمبر 2004.
- مجوبي خير الدين ، سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعرييج، 17- 18 ماي 2010 ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعرييج.
- بوزيان راضيا ، دور المناطق الصناعية التقنية في التنمية الإقتصادية المستدامة مقارنة سوسيو اقتصادية على ضوء التجارب العالمية ، اليوم الدراسي حول : التحليل الموقعي للمناطق الصناعية بالجزائر دراسة حالة المناطق الصناعية لولاية برج بوعرييج 18 أبريل 2010 معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعرييج .
- حساني رقية و رابح خوني: " المحاضرات التكنولوجية: نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد"، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية: التكوين وقرص الأعمال، بسكرة 2010.
- فوزي سميحة، التصنيع والمدن الجديدة : أعمال ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية 1986.
- زغيب شهرزاد: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، (جامعة الأغواط، 2022)
- بن يعقوب الطاهر، مراد شريف: المهام الوظائف الجديدة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أبريل 2008.
- نجوى عبد الصمد، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء والتميز للمنظمات والحكومات كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 08- 09 مارس 2005 .
- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات ص و م ومواقفها في الجزائر، ورقة الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- قلش عبد الله ، عبد القادر مطاي ، الأهمية التنافسية للمقاولة الصناعية وأثرها على المنافسة ، من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة جسيبة بن بوعلي، الشلف 2010.
- دوادي فاطمة الزهراء ، الأهمية والدور التنموي للمؤسسات ص و م في الجزائر ، مداخلة ضمن الأيام الدراسية حول دور المؤسسات ص و م كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ، يوم 25 أبريل 2016.
- براق محمد ، تسعديت بوسبعين ، إستراتيجية مواجهة البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول البطالة في الجزائر بجامعة المسيلة، 16 و 17 نوفمبر 2011.
- محمود الديب محمد، وادي التكنولوجيا في شبه جزيرة سيناء، ندوة نحو خريطة جغرافية للمعمور المصري ، 15- 17 ابريل 1998، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة.
- محمود محمد عبد العال عبد السلام مصطفى، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، (المؤتمر السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن.
- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- قريشي يوسف، غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر برنامج Edpme، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أبريل 2007.

مواقع على الانترنت

- <http://www.aniref.dz/index.php> ، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، المناطق الصناعية ومناطق النشاطات،
- <https://www.angem.dz/article/prets-octroyes>
- مظهر قنطجي سامر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجريبتين الايطالية والسورية)،
<http://www.kantakji.com>
- موقع على الانترنت <https://www.tamweely.org> : المقصود بالشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة.
المراجع باللغة الفرنسية
- Catalin Boja, **Clusters Models, Factors and Characteristics, International Journal of Economic Practices and Theories.**
- European Cluster Policy Group, "Study visit to Japan.
- Fujita K and child Hill R., "**Industry clusters and transnational networks: Japan's new direction in regional policy**", **Workshop on Neo-liberalism in East Asia, National university of Singapore.**
- Jitex (international technology and strategy consulting).
- Keith Chapman and David Walker, **Industrial Location(principles and policies)**, Basil Black well, Oxford and New york.
- METI, **Second term medium-range industrial cluster plan.**
- Nishimura J and Okamuro H., "**Has the industrial cluster project improved the R&D productivity of university-industry partnership in Japan**", **DRUID summer conference, Copenhagen.**
- **OECD Reviews of regional innovation.**

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ودورها في زياده وتنوع الصادرات من خلال زياده الناتج الوطني الخام القيمة المضافة قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث حملت الجزائر راية "المؤسسات صغيرة والمتوسطة قاطره النمو" هذا ما أدى الى زياده الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات كنموذج الأكثر انتشار في الاقتصاد الوطني، بفضل الاستراتيجيات التي تدعم قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة. حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل الركائز النظرية التي لها علاقة بالموضوع، بالإضافة إلى تشخيص العقائيد الصناعية العالمية كنماذج ناجحة لعل أن تستفيد منها الجزائر، ومحاولة تطبيقها لأهميتها وأثرها البالغ في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات صغيرة متوسطة مازالت تعاني العديد من العراقيل والمشاكل التي تجعلها غير قادرة على المنافسة، حيث ان هذه الأخيرة نشأت بصفه عفويه دون دراسة او تخطيط مؤطر من صانع القرار، بالإضافة إلى نقص وغياب آليات الدعم والتحفيز بما فيها الدعم المالي لهذه المؤسسات صغيرة والمتوسطة ومرافقتها للوصول لمراحل متقدمة لتصدير منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: التوطن الصناعي، العقائيد الصناعية، الاقتصاد الوطني، القدرة التصديرية، الاستراتيجية البديلة.

Le résumé

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance des petites et moyennes entreprises dans l'économie algérienne et leur contribution à l'augmentation et à la diversification des exportations par l'augmentation de produit national brut, de la valeur ajoutée, la valeur des exportations hors hydrocarbures, comme l'Algérie a adopté le slogan "Les petites et moyennes entreprises sont la locomotive de la croissance", ce qui s'est traduit par un regain d'intérêt pour ce type d'entreprise comme modèle le plus répandu dans l'économie nationale, grâce aux stratégies qui soutiennent le secteur des petites et moyennes entreprises.

L'étude s'est appuyé sur l'analyse des fondements théoriques pertinents pour le sujet, en plus de diagnostiquer les clusters industriels mondiaux comme des modèles réussis dont l'Algérie pourrait bénéficier, et d'essayer de les appliquer en raison de leur importance et de leur grand impact dans le soutien à la compétitivité des petites et moyennes entreprises en particulier et de l'économie en général.

Nous avons conclu grâce à cette étude que les petites et moyennes entreprises sont confrontées à de nombreux obstacles et problèmes qui les rendent incapables d'être compétitives, ces dernières étant apparues spontanément sans étude ou planification systématique de la part du décideur, en plus du manque et de l'absence de soutien et des mécanismes de motivation, y compris un soutien financier Ces petites et moyennes entreprises et leur accompagnement pour atteindre des stades avancés d'exportation de leurs produits

Mots clés : implantation industriel, grappes industrielles, économie nationale, capacité d'exportation, stratégie alternative.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of small and medium enterprises in the Algerian economy and their contribution to the increase and diversification of exports by increasing the gross national product, the value added, the value of non-hydrocarbon exports, as Algeria adopted the slogan "Small and medium enterprises are the locomotive of growth", which led to an increase in interest in this type of enterprise As the most widespread model in the national economy, thanks to the strategies that support the small and medium enterprises sector.

In this study, reliance was made on analyzing the theoretical foundations that are relevant to the subject, in addition to diagnosing global industrial clusters as successful models that Algeria might benefit from, and trying to apply them due to their importance and great impact in supporting the competitiveness of small and medium enterprises in particular and the economy in general.

Through this study, we concluded that small and medium enterprises suffer from many obstacles and problems that make them unable to compete, as the latter arose spontaneously without systematic study or planning from the decision-maker, in addition to the lack and absence of support and motivation mechanisms, including financial support. These small and medium enterprises and their accompaniment to reach advanced stages of export their products

Keywords: industrial location, industrial clusters, national economy, export capacity, alternative strategy.
